أغسطس 2016

الأمم المتحدة 2030:
تجديد النظام في عالم متفرق

تقرير رئيس

اللجنة المستقلة المعنية بتعددية الأطراف

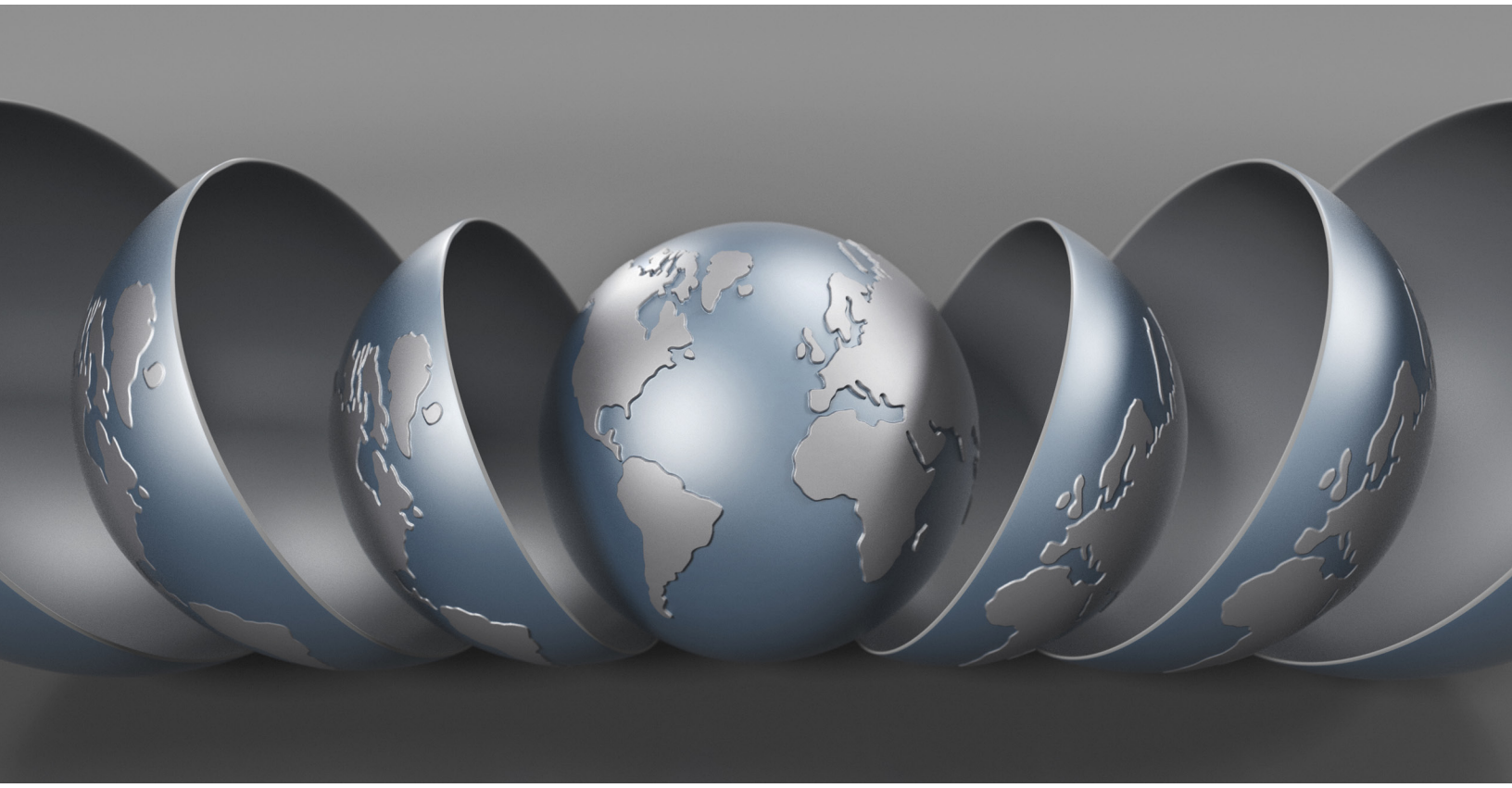

معالي السيد/ كيفن رود

رئيس الوزراء السادس والعشرين لأستراليا

IPI
INTERNATIONAL PEACE INSTITUTE

ICM
INDEPENDENT COMMISSION ON MULTILATERALISM

صورة الغلاف: ديمتري أوتيس / Getty Images

تنويه: الآراء الواردة في هذه الدراسة تعبر عن رأي صاحبها وليس عن رأي المعهد الدولي للسلام. يرحب المعهد الدولي للسلام بمجموعة كبيرة من وجهات النظر في سعيه لنقاش مستنير حول القضايا والسياسات الهامة في الشؤون الدولية.

© المعهد الدولي للسلام، 2016
جميع الحقوق محفوظة

www.ipinst.org

مخصص للرجال والنساء العاملين
تحت علم الأمم المتحدة
من جميع دول العالم

جدول المحتويات

استهلال..... iii

تمهيد..... v

مقدمة..... 1

هل لا زالت للأمم المتحدة أهمية؟..... 4

لا تزال الأمم المتحدة الركيزة الأساسية للنظام العالمي لما بعد الحرب العالمية

مبدأ تعددية الأطراف نفسه مهم

لا يوجد بديل

هل الأمم المتحدة حقاً في ورطة؟..... 10

سجل إنجازات الأمم المتحدة

تحديات ومشاكل وإخفاقات الأمم المتحدة

بناء أمم متحدة للقرن الواحد والعشرين..... 19

التحديات الخارجية للنظام العالمي

التغيير الجيوسياسي والجغرافي الاقتصادي العالمي

المبادئ التنظيمية لأمم متحدة أكثر فعالية..... 33

السلام والأمن

التنمية المستدامة

حقوق الإنسان والمشاركة الإنسانية

الميزانية، الموظفين، الإدارة والاتصالات

خاتمة..... 59

الملحق 1: مجالات مشاكل اللجنة المستقلة المعنية بتعددية الأطراف..... 62

الملحق 2: عضوية فريق الإدارة العليا للأمم المتحدة..... 63

الملحق 3: صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة

والكيانات الأخرى والمنظمات ذات..... 65

التعليقات الختامية..... 66

استهلال

قبل خمس سنوات، كانت لدي فكرة إنشاء لجنة مستقلة معنية بتعددية الأطراف. لكن الوقت لم يكن مناسباً. كنت أعلم أن مثل هذا المشروع الطموح لن ينجح إلا بوجود قيادي طموح.

وبالفعل، عندما التقيت بكيفن رود، كنت أعرف أني قد وجدت الشخص المناسب لرئاسة اللجنة. فهو لديه خبرة ومعرفة واسعتين في المشاريع العملاقة العالمية مثل G20 ومكافحة تغير المناخ. كما أنه شخص واقعي ذو مهارات مشحوذة من زخم السياسة الأسترالية. باختصار، إنه سلالة نادرة: عملي وذو رؤية.

منذ إطلاقها في سبتمبر عام 2014، عقدت اللجنة المستقلة المعنية بتعددية الأطراف مشاورات واسعة النطاق حول ستة عشر موضوعاً يمس السلم والأمن الدوليين. لم يكن كيفن رئيساً صورياً فقط، بل كان قائداً للفريق. قاد تقريباً كل المواضيع الستة عشر إلى التراجع. لقد سافر حول العالم للحصول على وجهات نظر وجمع أفكار جديدة حول كيفية استعادة النظام العالمي من جديد. كما ابتكر عملية شاملة شملت كل الراغبين والمهتمين بتحسين النظام الدولي.

بينما كان كيفن يتحدث مع الخبراء حول مجموعة متنوعة من الموضوعات المعقدة، فقد قام أيضاً بجهد خاص للوصول إلى الجهات خارج منظومة الأمم المتحدة والدوائر الدبلوماسية– وبالتحديد الشباب والمجتمع المدني والجمهور بشكل عام (لا سيما من خلال الإنترنت ووسائل الإعلام الاجتماعية).

ونتيجة لذلك، فإن تقرير اللجنة الكامل ـ الذي سيتم إصداره في 21 سبتمبر ـ يلخص المقترحات المجتمعية لإصلاح الأمم المتحدة، والناشئة عن عملية تشاور اللجنة على مدى السنتين الماضيتين. سيتضمن التقرير أفكاراً جديدة تقوم على معرفة عميقة حول الإمكانيات والقيود المفروضة في نظام تعدد الأطراف الحالي. سيقوم تقرير اللجنة المستقلة المعنية بتعددية الأطراف إلى جانب تقارير السياسة المتعلقة بكل من المجالات الموضوعية الستة عشر التي سيتم نشرها أيضاً عبر الانترنت، سيقوم بتمثيل نتائج هذه العملية الاستشارية الفريدة من نوعها. نأمل أن تساهم هذه النواتج في تعددية أكثر فعالية في وقت مليء بالتحديات العالمية الكبيرة. وبشكل خاص، فإننا نشجع الأمين العام المقبل للأمم المتحدة على الاعتماد على توصيات اللجنة المستقلة المعنية بتعددية الأطراف.

هذا التقرير خاص بالرئيس. أما بالنسبة لعملية اللجنة المستقلة، فإنه يشكل إضافة. من خلال مشاوراته ورحلاته كرئيس للجنة المستقلة، فقد اكتسب كيفن أفكاراً قيمة مبنية على خبرته السياسية الدولية والمحلية الواسعة. في هذه الدراسة، يقدم كيفن آرائه الشخصية عن الوضع العالمي وكيف يمكن تكييف الأمم المتحدة للتعامل مع وتيرة التغير السريعة. إنها صرخة من القلب من شخص يؤمن بالأمم المتحدة. كل من يسعى إلى جعل العالم والأمم المتحدة مكانا أفضل يجب عليه اتباع تحذيراته ونصائحه.

تيري رود لارسن، رئيس المعهد الدولي للسلام
أوسلو، 15 أغسطس 2016

تمهيد

السبب وراء كتابتي لهذا التقرير هو أنني أؤمن بالأمم المتحدة. أؤمن بمبادئها. فخور بتاريخها بالرغم من إخفاقاتها. وأنا متحمس جداً لمستقبلها. تناشد الأمم المتحدة بما هو أفضل للطبيعة البشرية، بينما تسعى أيضاً إلى حماية البشرية مما هو أسوأ. إذا قرأنا ميثاق تأسيسها بعيون جديدة بعد سبعين عاماً من المذابح الجماعية للحرب العالمية الأخيرة، فإننا سنجد أن لغتها ما زال لديها صدى على جيلنا وعلى تحديات عصرنا. هناك أبدية مؤكدة في الميثاق. إنه ليس مجرد بناء سياسي مناسب لوقته، بل يتحدث بالقيم العالمية ذات الأهمية المستمرة لكل عصر، وليس مقيدا بأي زمان أو مكان أو حضارة.

إذا قمنا بتلخيص هذه القيم والمهمة المبنية عليها في جملة واحدة، قد تكون الجملة كالتالي:
"الأمم المتحدة تدعونا للدفاع عن الكرامة الذاتية لجميع البشر بمنعها للحرب وخلقها للسلام المستدام وتقديم العدالة الاجتماعية والاقتصادية للجميع، وذلك للحفاظ على الكوكب الذي نعيش فيه والتعامل بتضامن لإنقاذ البشرية والأسر المحتاجة في حالة وقوع كارثة طبيعية أو بشرية."

هذه قيم جيدة. كانت هذه القيم متواجدة في ميثاق 1945. كما كانت متواجدة في الإعلان العالمي لعام 1948. إنها تدعو إلى مهمة مشتركة، تقدمية وموجهة إلى تحسين الجنس البشري مهما كانت عيوب مؤسسة الأمم المتحدة في أي وقت معين. لذلك، فإن الأمم المتحدة هي مؤسسة جديرة بالدفاع عنها رغم كل مساوئها.

عمر الأمم المتحدة الآن هو سبعون عاماً. وقد كان العالم منذ سبعين عاماً، مكاناً مختلفاً كثيراً عن عالمنا اليوم. وبالتالي فإن السؤال الذي يطرح نفسه بالضرورة هو، هل بقيت هذه المؤسسة التي نشأت بعد الحرب العالمية والمسماة بالأمم المتحدة "صالحة لغرض" تلبية احتياجات المجتمع الدولي لهذا القرن؟ إن لم يكن الأمر كذلك، ما الذي يمكن القيام به من الناحية العملية لتحديث مهمتها وهيكلها ومواردها لمواجهة التحديات الصعبة والمنتظرة؟

كان هذا موضوع الحوار بين الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، ورئيس معهد السلام الدولي تيري رود لارسن في صيف عام 2014، في حين كانت تستعد الأمم المتحدة للاحتفال بالذكرى السنوية السبعين. وتقرر أن المعهد الدولي للسلام سيعقد استعراضاً مستقلاً للنظام المتعدد الأطراف للأمم المتحدة. الهدف منه هو تقديم توصيات متعلقة بمستقبل النظام حتى يتم النظر فيها من طرف الأمين العام القادم خلال بداية فترة ولايته في يناير عام 2017. وقد طُلب مني رئاسته.

هكذا أنشئت اللجنة المستقلة المعنية بتعددية الأطراف، والتي تم إطلاقها في سبتمبر عام 2014 خلال أسبوع الجمع العام للأمم المتحدة في نيويورك. وكانت شروط اللجنة المرجعية واضحة كالتالي:

- ما هي التحديات الرئيسية التي تواجه النظام العالمي في القرن الحادي والعشرين؟
- هل نظام تعدد الأطراف للأمم المتحدة مناسب لمواجهة تلك التحديات؟
- إن لم يكن الأمر كذلك، ما هي التغييرات التي يجب القيام بها في وظيفة وهيكل وموارد الأمم المتحدة لسد العجز الناشئ والحكم العالمي الفعال؟

للقيام بعملها، سعت اللجنة المستقلة لأن تكون مفتوحة وشفافة واستشارية بقدر المستطاع. قامت بتقسيم عملها إلى ستة عشر مجالاً وظيفياً خاصة بعمل الأمم المتحدة (التفاصيل في الملحق 1) وجمعت خبراء من الأمانة العامة والبعثات الدائمة، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية والأشخاص ذوي الخبرة الميدانية للقيام بسلسلة من التراجعات السياسية المنفصلة في كل من هذه المجالات الموضوعية خلال فترة ممتدة إلى ثمانية عشر شهراً. اعتمدت اللجنة المستقلة المعنية بتعددية الأطراف هذا النهج لأنها رأت أنه من الأفضل البدء من منطلق الوظائف التي تقوم بها الأمم المتحدة، بدلاً من التعرف على المؤسسات التي أنشأتها الأمم المتحدة بعد ذلك. تم الاعتبار أنه من الضروري العودة إلى أساسيات الأعمال التي تقوم بها الأمم المتحدة، بدلاً من قبول الترتيبات المؤسسية السائدة على النحو المبين. يجب على الشكل اتباع الجوهر دائماً، ليس العكس.

هذه الورقة هي تقرير رئيس اللجنة المستقلة المعنية بتعددية الأطراف. وهو يعكس إلى حد كبير تأملاتي الشخصية حول مستقبل الأمم المتحدة، والذي استنرت به من خلال مئات المحادثات التي حظيت بفرصة القيام بها حول العالم مع أشخاص عملوا إلى جانب أو لصالح الأمم المتحدة، سواء في العواصم أو ميدانياً. لم تتم كتابة تقرير الرئيس بنمط تقليدي للأمم المتحدة، وهو يسعى إلى تجنب "لهجة الأمم المتحدة" كلما كان ذلك ممكناً. الغرض منه هو أن يكون استفزازياً ومحفزاً للنقاش ومساهماً بالتالي بشكل محدود في الفكر العام لعائلة الأمم المتحدة الواسعة مع السعي معاً إلى رسم مستقبل المؤسسة.

سيتم نشر تقرير اللجنة المستقلة الكامل في أواخر سبتمبر عام 2016. سيلخص التقرير الكامل الاقتراحات المقدمة إلى اللجنة المستقلة من خلال عملية تشاورها الرسمية على مدى السنتين الماضيتين. سيكون التقرير مصحوباً بإصدار أوراق السياسات الستة عشرة المفصلة على الانترنت بحلول نهاية 2016. هذه التقارير ليست مقصودة فقط للأمين العام المقبل للأمم المتحدة، بل مقصودة للدول الأعضاء سواء في العواصم أو البعثات الدائمة، كما أنها مقصودة للجمهور الأوسع للإجابة عن سؤال كيفية محافظتنا على نظامنا العالمي الهش في المستقبل، نظراً للتغيرات والاضطرابات الكبيرة التي نعيشها حالياً.

لا تقرير الرئيس ولا تقرير اللجنة المستقلة الكامل الذي سيتبعه لديه أي صفة رسمية للأمم المتحدة. مهما كان وضع هذه التقارير في المستقبل، نأمل أن تكون نتيجة للتحليل الواضح وفوائد الأفكار المطروحة.

أنا مؤيد للأمم المتحدة طوال حياتي: كطالب، دبلوماسي، وزير خارجية، رئيس وزراء، والآن كمواطن عالمي عادي. لم تكن الأمم المتحدة تحظى بشعبية عالمية في بلدي، أستراليا. لكني فخور منذ مدة بأن أكون من المدافعين الرئيسيين في خضم سياستنا الوطنية. لذلك فإني أشعر بالفخر لأني قادر على القيام بهذه المساهمة المتواضعة في تفكيرنا الجماعي في مستقبل المؤسسة. إني أؤمن أن كل الرجال والنساء ذوي النوايا الحسنة يحتاجون إلى العمل معاً قلباً وعقلاً وطاقةً للحفاظ على أمم متحدة قوية وحيوية ومعنية. إن الأمم المتحدة هي عبارة عن "مصلحة عامة" لنا جميعاً ولمستقبلنا الذي نشاركه في هذا الكوكب الهش.

اللجنة المستقلة المعنية بتعددية الأطراف بنفسها هي عبارة عن جهد جماعي كبير. وكانت مقادة من طرف الأمين العام للجنة هارديب بوري ونائبه وخليفته لاحقاً باربرا جيبسون. كان يضم الفريق أيضاً ما يلي: إلس ديبوف، أريون إنخاسايخان، وارن هوج، والتر كيمب، خيمينا ليفا روش، آدم لوبيل، يوسف محمود، ماكسيمليان ميدونا، نادية موغال، ثونغ نجوين، عمر العقدة، أندريا سوليابان، فيرونيك بيبين هالي، أستيا بيركايا، أنيت رينغنز، رودريغو سعد، هلاري سافيلو، جيل ستودارد، ألبرت تريتارت ومارغريت ويليامز. كما تمت مساعدتي كثيراً من طرف داريل موريني في وقت فراغه، وهو مسؤول رئيسي عن برنامج في مؤسسة جمعية آسيا للسياسات، والتي أفتخر بكوني رئيساً لها. يشكل هذا المنصب دوامي الكامل في نيويورك. حيث أن هذا العمل مع اللجنة المستقلة هو عمل دافعه الحب المحط، فإني أقدر كثيراً تضافر جهود كل الأفراد ومهنيتهم الكبيرة وحماسهم الغير محدود؛ والأهم، قدرتهم على تفهم حس الفكاهة الأسترالي. لذلك فإن ذلك هو إنجاز دبلوماسي ثقافي في حد ذاته.

كما أود أن أشكر رسمياً حكومات الدول الثلاث الراعية لدعمها المالي لعمليات اللجنة المستقلة المعنية بتعددية الأطراف: كندا، النرويج، والإمارات العربية المتحدة. بدون دعمهم، لم يكن ليكون هنالك تواجد للجنة المستقلة المعنية بتعددية الأطراف.

وبطبيعة الحال، فإن أي أخطاء واقعية أو تحليلية واردة في هذا التقرير فهي مسؤوليتي. ولأنه لم يسبق لي العمل داخل منظومة الأمم المتحدة، فإني متأكد من تواجد العديد منها. أود طلب الصبر والصفح من القارئ عند حدوث ذلك.

وأثني بتقرير الرئيس هذا إلى المجتمع الدولي للنظر فيه.

كيفن رود، رئيس اللجنة المستقلة المعنية بتعددية الأطراف
نيويورك، 15 أغسطس 2016

مقدمة

”لم يتم إنشاء المملكة المتحدة لإدخالنا الجنة، بل لإنقاذنا من الجحيم.“

داغ همرشولد
الأمين العام للأمم المتحدة *(1953 ـ 1961)*

الغرض الرئيسي من هذا التقرير بسيط. أولاً، الأمم المتحدة مهمة. في الواقع، هي مهمة للغاية لأنها تشكل جزءًا كبيراً من نظام ما بعد الحرب. لدرجة أنه إذا فشلت أو تعثرت أو تلاشت، فإن ذلك من شأنه زيادة ضعف الاستقرار لنظام عالمي ضعيف أصلاً.

يواجه نظامنا الحالي تحديات جديدة ومتصاعدة ومتفاقمة. هنالك توترات كبرى جديدة في الجغرافيا السياسية العالمية التي لم نرها خلال ربع قرن، حيث تشهد العلاقات بين الولايات المتحدة وروسيا والولايات المتحدة والصين تدهوراً سريعاً يرافقه تقارب استراتيجي جديد بين روسيا والصين. هناك أيضاً تحولات اقتصادية عالمية عميقة، حيث تعد الصين حالياً ثاني أكبر اقتصاد في العالم، لكنها ستصبح قريباً أكبر اقتصاد في العالم وستحل محل الولايات المتحدة بعد أكثر من 150 عاماً من الهيمنة الاقتصادية العالمية.

إلى جانب هذه الاعتبارات الكلاسيكية المسماة بـ ”ميزان القوى“ بين الدول الكبرى، فإننا نشهد أيضاً صعود جهات فاعلة غير حكومية جديدة ـ في المقام الأول، وليس على سبيل الحصر، في شكل من الجهاد العنيف الذي لا يتقبل النظام الذي تقوم عليه الدولة ويعمل بشكل كامل خارج القانون الدولي.

كما أننا نشهد موجة أخرى من التحديات التي يواجهها النظام الحالي من خلال ديناميات العولمة المتسارعة. وهذا بدوره يولد مطالب جديدة من أجل حكم عالمي أكثر فعالية للتعامل مع ”عولمة كل شيء“. في نفس الوقت، فإن العولمة تحضر لقوات مكافحة جديدة سياسية واقتصادية واجتماعية ـ خليط قوي من القومية والحماقة وكراهية الأجانب ـ بدأت تهدد نسيج النظام الحالي بطرق جديدة وعلى مستويات متعددة.

يبدو بالتالي أننا نقترب من ”نقطة تحول“ عالمية جديدة تنطلق من افتراضات شهدتها العقود الأخيرة مفادها أن ديناميات المزيد من الاندماج العالمي لا يمكن وقفها بطريقة أو بأخرى. لذلك في الوقت الذي نشهد فيه ظهور قوى جديدة تهدد بتفريق العالم، فإن المؤسسات المنشأة من قبل المجتمع الدولي لتجميع العالم من خلال أشكال تعاونية ذات حوكمة عالمية ينبغي أن تكون لها أهمية أكثر من أي وقت مضى. لكن الحقيقة الغير مريحة هي أن هذه المؤسسات نفسها تشهد ضعفاً لم تشهده من قبل.

ثانياً، بعد سبعين عاماً، فإن الأمم المتحدة أصبحت ”تؤخذ في الاعتبار“ كثيراً بالنسبة للنظام الدولي، حيث أننا بالكاد ندرك الدور المستمر الذي تلعبه الأمم المتحدة في وضع الخطوط العريضة لسير العلاقات الدولية. إننا نميل إلى أخذ الأمم المتحدة كأنها شيء مفروغ منه. ونراها كجزء مريح من الأثاث الدولي. كرمز ثابت ومعطى. لكن كما يذكرنا التاريخ، لا شيء يبقى إلى الأبد، بما في ذلك استمرارية المؤسسات العالمية التي يعتبر تاريخها حديثاً والتي يعتبر تاريخ سابقاتها مشحوناً. التاريخ أيضاً ليس بالضرورة خطياً؛ ليس بالضرورة أن نستمتع ”بالتقدم“ المتزايد للحكم العالمي. كما ذكر أعلاه، فإن ”الانحدار“ التاريخي ممكن أيضاً. وإذا اختفت الأمم المتحدة بنفسها يوما ما ـ أو تم إهمالها على الأرجح ـ فإننا سنصبح حينها فقط واعين بالفجوة التي ستتركها فيما سيتبقى من نظام ما بعد الحرب. من دون الأمم المتحدة، فلن يتبقى لنا سوى علاقات هشة متزايدة بين الدول، مع القليل من الأشياء لإصلاح أو مفاوضة أو حل الأزمات بين الدول عند ظهورها. عندئذ، سيكون الوقت قد تأخر للتحسر على زوال الأمم المتحدة.

ثالثاً، رغم أن الأمم المتحدة اليوم لم تتلاشى بعد، فإنها في ورطة. ويخشى الكثيرون أنها أصبحت غير مهمة وتتجول فيها الدول على نحو متزايد عندما يتعلق الأمر بأهم القضايا التي تواجه المجتمع الدولي، حيث يسعون إلى حلول جوهرية في مكان آخر ويرون الأمم المتحدة كتابع دبلوماسي. كما يخشون أن الأمم المتحدة مثلها مثل المؤسسات القديمة، طغت عليها التغيرات والتحديات الشاملة الكبرى التي تعصف الآن بالمجتمع الدولي بأسره. يرى هذا التقرير أن الأمم المتحدة لديها هيكل مؤسسي وثقافي من القرن العشرين والذي يكافح من أجل التكيف مع حقائق القرن الواحد والعشرين الجديدة. وإذا فشلت الأمم المتحدة في التكيف، فإنها سوف تتلاشى ببطء.

رابعاً، يختم التقرير موضحاً عدم ضرورة حدوث ذلك. ويرى أن الأمم المتحدة قادرة على إعادة ابتكار نفسها. ويجب على جميع مؤسسات القرن الحادي والعشرين القيام بذلك للنجاة من سرعة وتعقيدات التغيرات من حولها. فلا فائدة من الحلم بإمكانية إعادة بناء الأمم المتحدة من الألف إلى الياء. لكن يمكننا إعادة النظر في وظائفها وهيكلها وتوزيعها للموارد بذكاء لجعلها مجهزة بشكل أفضل حتى تتمكن من مواجهة تحديات المستقبل. للقيام بذلك:

1. نحن بحاجة إلى أمم متحدة ذات مشروعية وعالمية معززة بالتزام سياسي رسمي حول مبادئ التعددية الأساسية من قبل الدول الأعضاء، وذلك عبر إبراز المزايا الهامة التي يسلمها النظام المتعدد الأطراف إلى الدول الفردية بدلاً من ترسيخ منظور مستجد مفاده أن النظام المتعدد الأطراف ليس إلا عبء يجب تحمله.
2. نحن بحاجة إلى أمم متحدة تدمج هيكلياً السلام والأمن والتنمية المستدامة وبرامج حقوق الإنسان كاستراتيجية متواصلة بدلاً من اعتبارها صوامع مؤسسية ذات اكتفاء ذاتي من الماضي. يمكن القيام بذلك بطريقة تزيد من إمكانية ترسيخ فضاء تشغيلي للعمل الإنساني في حالة الأزمات، مع الإقرار أن هذا الفضاء التشغيلي لا يمكن أن يكون آمناً دون معالجة واقع الأمن والتنمية المحاط به.
3. نحن بحاجة إلى أمم متحدة تساعد على بناء الجسور بين القوى العظمى، لا سيما في وقت تتزايد فيه التوترات بين القوى العظمى.
4. نحن بحاجة إلى أمم متحدة لديها القدرة على التخطيط لسياسات قوية ستكون مفيدة في السنوات القليلة المقبلة، وليس فقط للأزمات الحالية.
5. نحن بحاجة إلى أم متحدة تتبنى مبدأً شاملاً للوقاية بدلاً من ردود الفعل فقط، الأمر الذي ينعكس بشكل مباشر على الهيكل القيادي والثقافي والموارد القيادية للمؤسسة.
6. نحن بحاجة إلى فريق ميداني للأمم المتحدة ليحل مشاكل الصوامع المؤسسية الجامدة، وذلك من خلال الانتقال بصورة متزايدة إلى فرق متكاملة ومتعددة التخصصات للتعامل مع تحديات الواقع.
7. نحن بحاجة إلى أمم متحدة يقودها قياسها لنتائجها، وليس فقط أناقة عملياتها.
8. نحن بحاجة إلى أمم متحدة تكون فيها المرأة مركزاً لمجموع جدول الأعمال، وليس فقط طرفاً منه، وذلك لتحقيق إمكانياتها البشرية الكاملة على سبيل العدالة الاجتماعية، ولأن الفشل في ذلك سيعزز من إضعاف السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان. إننا بحاجة أيضاً إلى أمم متحدة يستمع فيها المجالس التابعة للأمم المتحدة إلى أصوات شباب العالم ليس كمستدرك ثانوي، وذلك حتى يتمكن الشباب من رسم مستقبل من الأمل الحقيقي لأكثر من 3 مليار نسمة اليوم دون سن الخامسة والعشرين.
9. نحن بحاجة إلى أمم متحدة على دراية بسياسات المستقبل الجديدة والناشئة وليس فقط بالسياسات الماضية، بما في ذلك مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف بشكل فعال وتعزيز الأمن الحاسوبي وتقييد أنظمة الأسلحة الفتاكة المستقلة والتعامل مع التقصير في إنفاذ القانون الدولي الإنساني لحروب المستقبل ووضع نهج شامل للحدود الكوكبية التي وراء تغير المناخ، ولا سيما المحيطات.
10. نحن بحاجة إلى أمم متحدة يمكنها التصرف بفعالية وكفاءة ومرونة مع واقع تفرضه القيود الحالية في الميزانية، بدلاً من انتظار السنوات المالية أن تفتح يوماً ما بطريقة سحرية، لأن ذلك لن يحدث.

وأخيراً، يرى التقرير أنه لا يوجد شيء يسمى بالإصلاح "لمرة واحدة". حتى يكون للأمم المتحدة مستقبلاً قوياً في تحقيق النتائج التي لها صلة مباشرة بتحديات المجتمع الدولي، يجب علينا المشاركة بنشاط واستمرار في عملية إعادة ابتكار المؤسسة. هنالك رأي يقول إن مؤسسات العلاقات الدولية تميل بطبيعتها إلى العشوائية ــ وأنه مع تشكيل المؤسسات، يبدأ معها تشكيل عملية الانحلال الطويلة الأمد. إذا كان ذلك صحيحاً، وأخشى أن يكون كذلك، فإن الحل الوحيد هو التوافق على برنامج واعي ومستمر من التجديد النشيط ــ لتذكير المؤسسة بقيمها الأساسية وتحديث ثقافتها المؤسسية وإعادة برمجة وظائفها إذا كان ذلك ضرورياً. وهذا كله لضمان استجابة الأمم المتحدة بفعالية لتحديات السياسة الحقيقية في عصرنا الحالي بدلاً من إعادة إنتاج ردود الفعل السابقة، وبالتالي الحفاظ على أهميتها المستقبلية.

عنوان التقرير هو "الأمم المتحدة 2030: تجديد النظام في عالم متفرق". قد يرى البعض أن فكرة "النظام" بحد ذاتها مجرد وهم فكري. أختلف في ذلك، لأن من لديه اهتمام بتاريخ العلاقات الدولية لديه فكرة عن واقع الفوضى. وبالتالي، فإن فكرة "إعادة بناء النظام" ليست برحلة خيالية. يمكن للجميع رؤية قوى الفوضى والاضطرابات. ويتمثل التحدي في توضيح المفاهيم، القدرة المؤسسية، والإرادة السياسية.

لقد تم اختيار فترة 2030 عمداً. حيث وصلت الأمم المتحدة إلى اتفاقيات جديدة مغيرة للمسار ترى عام 2030 هي الجدول الزمني لتنفيذها: أولاً، جدول أعمال 2030 وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، وثانياً، اتفاقية باريس بشأن تغيير المناخ وفترة الالتزام لما بعد كيوتو الواردة فيه، والتي تصل أيضاً إلى 2030. يرى التقرير أدناه أن

هاتين المهمتين الرئيسيتين الجديدتين للأمم المتحدة يجب أن تصاحبهما مهمة ثالثة: برنامج سلام وأمن مستدام جديد ذو مبدأ موضوعي وجديد للوقاية، والذي يمكن تطويره على مدى السنوات القليلة القادمة، ولديه 2030 كإطار زمني للتنفيذ أيضاً.

مع أو بدون هذا الأخير، تجلبنا هذه البرامج الجديدة والطموحة للتغير العالمي الإيجابي إلى سؤال ما إذا كانت الأمم المتحدة كمؤسسة "صالحة لغرض" تنفيذ هذه البرامج في الواقع على مدى السنوات الخمسة عشر المقبلة. وإن لم يكن الأمر كذلك، ما الذي يجب تغييره في وظائف وهيكلة وموارد الأمم المتحدة لوضع هذه البرامج السياسية التحويلية على أرض الواقع؟ وعلاوة على ذلك، فإن عام 2030 ليست بالبعيدة حتى لا يكون لها معنى. إنها قريبة بما فيه الكفاية لتكون حقيقية، بينما تترك لنا ما يكفي من الوقت للتخطيط والتقييم والتنفيذ.

لقد كتبت هذا التقرير كشخص ذو التزام مدى الحياة لمهمة الأمم المتحدة التاريخية، كما ورد أعلاه. إن هذا التقرير على دراية بكل من نجاحات وإخفاقات الأمم المتحدة على مدى السنوات السبعين الماضية. إنه يحترم بشدة إصلاحات الأمناء العامين السابقين، وخاصة الأمين العام الحالي؛ سيتم تفصيل ذلك في التقرير النهائي. يستند هذا التقرير بصورة علنية على عمل الآخرين عوضاً عن السعي وراء إعادة اختراع العجلة. كلنا نعلم أن الأمم المتحدة هي وحش من الصعب تغييره. لكن كل أصدقاء الأمم المتحدة قلقون على مستقبلها ـ لدرجة أن الكثير منا يتساءلون ما إذا كان "برلمان الإنسان" هذا كما سمي من قبل مؤسسيه سينجو كمؤسسة عاملة وفعالة للاحتفال بذكرى التأسيس المئوية في عام 2045.

عندما ترى شعوب العالم خلافاً متزايداً بين القوى العظمى، وعودة ظهور التوترات والصراعات بين الدولة القديمة، والإرهابيين يتجولون في شوارعهم، والفوضى في أسواقهم، وفرص العمل تتلاشى دون أي بديل، فإنهم يتساءلون أكثر فأكثر: "هل هناك من يسيطر في هذا العالم؟". إنه سؤال منطقي. بعبارة أخرى، هل بدأنا نرى بداية أزمة أعمق في أسس نظام الأمم المتحدة لما بعد الحرب العالمية؟

وبالتالي فإن لهذا التقرير سؤال جوهري واحد: ما الذي يمكن عمله؟ كيف يمكننا بث حياة جديدة في مؤسسة قديمة بحيث يمكن للأمم المتحدة أداء دورها المحوري في الحفاظ على نظام سلمي وعالمي عادل؟ وهل يمكننا تخيل أمم متحدة في القرن الواحد والعشرين تستجيب لتزايد الطلب على التوافق على حكم عالمي فعال في عصر التناقص المستمر في الموارد ومتى سيتسع "العجز" الحكومي؟ هذه هي الأسئلة التي تطلع على التوصيات الواردة في هذا التقرير.

إني أبقى متفائلاً للغاية حول مستقبل الأمم المتحدة. في حين أن التحديات حقيقية، لا ينبغي علينا الاستسلام لهذا التشاؤم أو "العجز المكتسب" من جانب المجتمع المتعدد الأطراف الذي مفاده أن التغيير الجوهري صعب للغاية. الحقيقة هي أن الإجابات في متناول أيدينا ـ إذا كنا نستطيع نشر الإرادة السياسية الجماعية لإحداث التغيير.

حفل مؤتمر تغيير المناخ للأمم المتحدة، باريس، 12 ديسمبر 2015. صورة الأمم المتحدة.

هل لا زالت للأمم المتحدة أهمية؟

"الأداة العالمية والشاملة الوحيدة للغالبية العظمى من الجنس البشري هي الأمم المتحدة. يمكن للاستخدام البناء والطويل الأمد لإمكانياتها أن يجلب السلام والأمن الحقيقي للعالم."

تريغفي لي،
الأمين العام للأمم المتحدة *(1946 ـ 1952)*

الجواب على هذا السؤال ـ هل لا زالت للأمم المتحدة أهمية؟ ـ هو نعم بطبيعة الحال. وذلك لأن مسألة مستقبل الأمم المتحدة لها علاقة مباشرة بمستقبل النظام العالمي. لا يمكن أن تتساوى الأمم المتحدة مع مجمل النظام العالمي. لكنها تفعل ما بوسعها.

لا تزال الأمم المتحدة الركيزة الأساسية للنظام العالمي لما بعد الحرب العالمية

الأمم المتحدة ذات أهمية لأنها حجر أساس في النظام العالمي. ويتكون النظام الجغرافي السياسي العالمي الحالي من ثلاثة أجزاء بصفة عامة:

- أولاً، العلاقات الجغرافية السياسية بين القوى العظمى نفسها، فضلاً عن العلاقات الدبلوماسية والعسكرية والتحالفية التي نشأت بين القوى العظمى والدول الأخرى؛
- ثانياً، العلاقات الأفقية بين جميع الدول، بصرف النظر عما إذا كانت تتوافق مع القوى العظمى أم لا، وبما في ذلك الدول التي اختارت أن تكون دائماً محايدة أو غير منحازة؛ و
- ثالثاً، المؤسسات العالمية والإقليمية التي تستخدم وسائل متعددة الأطراف لإدارة الخلافات وتحقيق أقصى قدر من التعاون السلمي بين الدول استناداً على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول.

هذا المبدأ الأخير له أهمية خاصة للقوى الصغيرة والمتوسطة في النظام الدولي، وهي الدول التي غالباً ما كانت تاريخياً ضحية سياسية للقوى العظمى عندما تقع هذه الأخيرة في أخطاء. ومن هنا تلعب الأمم المتحدة دوراً رئيسياً.

لا توجد علاقة نظامية بين هذه الأجزاء المختلفة من النظام العالمي. غالباً ما تقود مفاهيم "توازن القوى" المختلفة إلى العناصر الأولى والثانية المذكورة أعلاه. وظيفة العنصر الثالث هي ـ باعتبار الفشل الذريع لتوازن القوى لضمان الاستقرار الاستراتيجي في الماضي ـ تحجيم أو على الأقل تخفيف الصدامات التي تنشأ دورياً في ممارسات سياسة القوى العظمى.

هذه العناصر المختلفة في النظام الحالي هي أيضاً حصيلة لمفاهيم سلوك الدول المختلفة أو المتعارضة. نجد في أحد الطرفين "واقعية" "الدول القومية ضد الدول القومية" بسبب المصالح الوطنية الغير قابلة للحل وغياب الثقة و"المعضلات الأمنية" الباقية ليومنا هذا. وعلى عكس منظور العلاقات بين هذه الدول، هناك ما يسمى بالمثالية العالية المؤسساتية الليبرالية الجديدة، والذي يقوم على مفاهيم الأمن المشترك والمصالح المشتركة والتعاون الدولي. نظامنا العالمي الحالي هو عبارة عن مزيج غير مرتب بين الإثنين.

لكن مع سياسة "ما بعد الحداثة" المتزايدة في القرن الواحد والعشرين، غالباً ما ننسى أن "النظام" في العلاقة الدولية يبقى ذو أهمية. يبدو أننا نسينا معنى "الفوضى" رغم أننا شاهدنا الرعب على الشاشة من فترة ليست بالبعيدة. تعمدت القوى العظمى خلال عام 1945، وهي تضع في اعتبارها الفشل في التسوية لما بعد عام 1919، تعمدت إيجاد منظومة الأمم المتحدة المتعددة الأطراف، فضلاً عن مؤسسات بريتون وودر، وذلك في خضم النظام العالمي الجديد. النظام المتعدد الأطراف هي الآلية الجماعية التي اتفق عليها الدول الأعضاء في سان فرانسيسكو والتي اشتركت فيها كل الدول الأعضاء التابعة منذ ذلك الحين. ومن المهم أيضاً معرفة أن دور الأمم المتحدة في النظام الحالي لا يتعلق فقط بالنظام الجغرافي السياسي العالمي. تلعب الأمم المتحدة أيضاً دوراً فيما نسميه النظام الجيوسياسي العالمي، النظام الإنساني العالمي، والنظام البيئي العالمي الناشئ. ولا تزال هذه "الأنظمة" هشة بطبيعتها وتعاني من القوميات والنزعة التجارية التنافسية اليوم.

وبالتالي، فإذا تلاشى النظام المتعدد الأطراف المتواجد في الأمم المتحدة والذي يعتبر حجر الأساس لنظام ما بعد الحرب العالمية، ستكون هناك عواقب عديدة وغير متوقعة. يتم إنشاء الحقائق الجديدة عندما تبدأ الحقائق القديمة بالتلاشي أو الاختفاء بسرعة. ونرى ذلك جلياً في الآونة الأخيرة في النقاش حول مستقبل الاتحاد الأوروبي. من جوانب عديدة، فإن المجتمع الدولي للقرن الواحد والعشرين لا يبدو واعياً بالأسس القانونية والمؤسسية الدولية لما نسميه الآن بـ "نظام ما بعد الحرب". يبدو أن هذا النظام قد أصبح ببساطة "في الحسبان". لكن السماح لهذا الحجر الأساس

بالانهيار تدريجياً من شأنه زعزعة استقرار الهيكل الذي كان قائماً عليه. إن زوال الأمم المتحدة الفعلي، إن لم يكن الرسمي، سينتج عنه فراغ في نظام العلاقات الدولية كحد أدنى. والتاريخ يعلمنا أن الفراغ السياسي والمؤسسي لا يمكن أن يبقى لمدة طويلة قبل أن يأتي مكانه شيء آخر. يتعين على المجتمع الدولي أن يميل بعناية إلى أسس النظام الحالي، ولا سيما مع الظروف الصعبة التي تم إنشاء هذه النظم فيها بعد انهيار النظام السابق عام 1939.

بالإضافة إلى ذلك، فإنه من المهم تذكر أن النظام في العلاقات الدولية لا ينشئ نفسه بنفسه. بل وليس مستديماً. على مدى نصف الألفية الماضية، كانت هناك أربعة جهود كبيرة في أوروبا لإنشاء أنظمة بعد المذابح المستمرة: في عام 1648، 1815، 1919، 1945. كانت لأول ثلاث أنظمة سجلات غير مكتملة من النجاح على أفضل تقدير. أما النظام الثالث فهو مستمر. يعلمنا التاريخ أن جهود الدول التي تعتبر طرفاً في إنشاء النظام المتفق عليه ينبغي أن تستمر في المستقبل. وينطبق هذا بشكل خاص على مؤسسة مثل الأمم المتحدة، والتي لا يفترض ميثاقها أن أي قوة مهيمنة ستدعم هذا الأخير مع مرور الوقت. ويتناقض هذا مع معظم الأنظمة السابقة في التاريخ، والتي كان نظامها عبارة عن تركيبة من قوة عظمى واحدة (روما مثلاً) أو توازن للقوى بين قوى عظمى عديدة (أوروبا مثلاً)

علاوة على ذلك، فإن التاريخ يعلمنا أن النظام في العلاقات الدولية هو استثناء وليس قاعدة. منذ ظهور الدولة القومية الحديثة قبل وبعد سلام ويستفليا عام 1648، كانت الاضطرابات هي السمة الغالبة على العلاقات الدولية. كل الافتراضات بأننا سنرى "نهاية التاريخ" خلال القرن الواحد والعشرين فهي ببساطة خاطئة. إن افتراض صعود الرأسمالية الليبرالية الديمقراطية بين الدول هو أيضاً خاطئ. نفس الأمر عندما يتعلق الأمر بافتراض أن العولمة الليبرالية الجديدة ستقوم بإدخال فترة دائمة من العلاقات السلمية بين الدول، وأننا سنرى في نهاية المطاف زوال الحدود بين الدول رداً على بعض حقائق السوق القائمة والتوحيدية. هذا ليس إلا انتصار للأمل على المنطق.

وأخيراً، هناك مفهوم ذو صلة في العلاقات الدولية يرى أن الاتجاه الطبيعي في أي نظام للعلاقات الدولية يميل نحو عشوائية النظام. بموجب هذه الحجة، فإنه بمجرد تأسيس أي نظام دولي، يخضع هذا الأخير بشكل مباشر إلى التدهور والانحطاط الطبيعي، مما يؤدي في النهاية إلى عودة الاضطرابات. إذا كان هذا التحليل صحيحاً، فإنه يعزز حجة الممارسين والمناظرين الأساسية والتي مفادها أن الحفاظ على النظام الحالي لتعددية الأمم المتحدة سيتطلب المزيد والمزيد من الجهود الواعية عبر الوقت. الجلوس ليس خياراً. أو حتى وضعية إهمال صغيرة، ليست خياراً.

يبقى نظام تعددية الأطراف للأمم المتحدة حجر أساس لنظام عالمي متعدد الأبعاد في القرن الواحد والعشرين. فإنه من المهم أن نتوافق على قواعد ومعايير وتوقعات مشتركة وقابلة للتنبؤ والتنفيذ لجميع الدول سواء كانت كبيرة أو صغيرة، وذلك لإدارة العلاقات بين هذه الأخيرة. هذا لا يعني أن القواعد والمعايير والتوقعات ستبقى ثابتة مع

أول اجتماع قمة لمجلس الأمن الدولي، نيويورك، 31 يناير، 1992. صور الأمم المتحدة / جون إسحاق

الوقت. يمكنها أن تتغير بطبيعة الحال. لكن أساس الاستقرار

المتواصل للنظام هو دعم التغييرات عند حدوثها عالمياً وبشكل كامل عبر المؤسسات المعنية بتعددية الأطراف.

بالطبع، فإن واحدة من أوجه الفشل الرئيسية لمثل هذا النظام المتعدد الأطراف هي عدم وجود آليات إنفاذ عالمية لمن ينتهك مبادئ النظام. مع غياب تعددية الأطراف، اتجهت القوى العظمى إلى "إدارة" سلوك القوى العظمى الأخرى وسلوك حلفائهم الدبلوماسيين والعسكريين عبر تهديد فعلي من الإجراءات الانتقامية أو الرادعة. بحكم التعريف، فإن النظام المتعدد الأطراف هو ذو طبيعة مختلفة تماماً. على سبيل المثال، فإنه غالباً من الصعب التوصل إلى قرار حول ما إذا كانت دولة معينة قد انتهكت أسس النظام (أحكام النظام، في هذه الحالة، الخاصة بالأمم المتحدة)؛ وحتى عند تحقيق التوافق في الآراء، غالباً ما يكون خلاف في أشكال الإنفاذ المتاحة في الميثاق.

يوجد أيضاً رأي آخر وذو نطاق أوسع يدعم التزام الدول بمعايير تعددية الأطراف الناتجة عن "الإقناع الأخلاقي" للقانون الدولي نفسه. لكن في حين أن هذا له تأثير لا يمكن إنكاره عندما يتعلق الأمر بالتخوفات المشروعة لمعظم الدول من سمعتهم الدولية، فإن الإقناع الأخلاقي في حد ذاته لا يشكل آلية إنفاذ قادرة على الحفاظ على السلامة العامة للنظام. وبالتالي فإنه يعتبر إضافة مهمة إلى النظام الحالي، ولكنه ليس بأي حال من الأحوال المحرك الرئيسي.

وعلى الرغم من هذه العيوب في التنفيذ، يشكل النظام المتعدد الأطراف للأمم المتحدة جزءًا من النظام العالمي الحالي الذي يطبق أفضل وسائل الكبح المحتملة ضد تصاعد التوترات الناشئة بين القوى العظمى، وبين القوى العظمى والدول الأخرى، وبين الدول الصغيرة. ستستمر هذه التوترات بالتصاعد مع هذه الخلافات التي تحدث حول الحدود الإقليمية والنزاعات البحرية و"الحروب التجارية" وغيرها من المصالح الوطنية المتضاربة. ما هو مهم هو الحفاظ على التأثير "الحضاري" لنظام الأمم المتحدة لتعددية الأطراف على الواقعية أو القومية أو العناصر التجارية التي لا تزال تجد طريقها في النظام الحالي، وسيتطلب ذلك مجهوداً مستمراً ونشيطاً وكبيراً من قبل الدول الأعضاء لتعزيز سلطة المؤسسات المتعددة الأطراف.

وبالتالي، فإن مستقبل الأمم المتحدة سيتطلب استثماراً مستمراً ومركزاً على نزاهة وطاقة النظام العام بصفته "صالحاً عاماً" في حد ذاته. هذا لن يتحقق من خلال عبارات عرضية للدعم السلبي. إذا كنا نريد بالفعل نجاة الأمم المتحدة كمكون فعال ورمزي للنظام العالمي، يتعين على الدول الأعضاء العمل بنشاط لتحقيق ذلك بصفتهم مبدأ

تعددية الأطراف نفسه مهم

كما ذكر أعلاه، فإن مبدأ التعددية مهم لأنه ينافي الأحادية والثنائية الافتراسية والنظرية الداروينية للعلاقات الدولية المبنية على "بقاء الأقوى". لقد رأينا تطبيق هذه المبادئ عدة مرات من قبل في تاريخ العلاقات الدولية.

إذا كان هدفنا المشترك هو النظام العالمي السلمي، فهنالك أسس حية في مفهوم التعددية نفسه والتي ينبغي الحفاظ عليها لأجل المستقبل. هذه الأسس هي:

1. **الشرعية:** إن الشرعية المسالمة تنشأ عن قرار مشترك بين جميع الدول واستناداً على مبدأ المساواة بين جميع الدول ذات السيادة. عندما يتحدث المجتمع الدولي بصوت واحد، فإن الصوت تكون حدته قوية. هذا لا يمكن تبديله بترتيبات أخرى شاملة لعدة أطراف، حيث ستتم إثارة أسئلة متعلقة بالشرعية العالمية من دون شك.
2. **الشمولية:** هذا هو الجانب الآخر من عملة "الشرعية". فبينما يمكن للمؤسسات الإقليمية أو المتعددة الأطراف التحدث بسلطة في حدود سياستها أو مجالاتها الجغرافية، لا يمكن لهذه المؤسسات التحدث بشكل عالمي وشامل نيابة عن مجتمع الدول بأكمله. في النظام العالمي الحالي، نظام تعددية الأطراف للأمم المتحدة وحده الذي يمكنه القيام بذلك دون أي نوع من التحديات.
3. **وضع قواعد ومعايير السلطة:** بفضل حقوق منظومة الأمم المتحدة المتعددة الأطراف الفريدة فيما يتعلق بالشرعية والشمولية، فإن لها أيضاً السلطة في تحديد المعايير العالمية. "المعايير" هي مصطلح يستخدم في خطابات العلاقات الدولية. بيت القصيد هنا هو أن المعايير تشكل أساس القانون التعاهدي وقرارات الأمم المتحدة واتفاقياتها المتعددة الأطراف والممارسات والبروتوكولات الطويلة الأمد المرتبطة بهذه العمليات. وبالتالي فإن المعايير هي خاصة بواحدة من هذه المؤسسات المتعددة الأطراف.
4. **عقد السلطة:** على الرغم من أوجه القصور، فإن الأمم المتحدة تمتلك شريعة فريدة تتجلى في قدرتها على جمع الدول الأعضاء من خلال آليات رسمية أو غير رسمية للتعامل مع أحد التحديات الخاصة

بالمجتمع الدولي. تعتبر هذه السلطة واحدة من أقوى نقاط قوة الأمم المتحدة، وهي راجعة إلى حقوق الأمم المتحدة الفريدة في الشرعية والشمولية ومعايير النظام الأساسية. لا توجد أي مؤسسة عالمية أخرى لديها القدرة الغير مشروطة على العقد، لا سيما في مجال الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

5. **القدرة على المبادرة:** لدى نظام الأمم المتحدة المتعدد الأطراف القدرة على جمع الدول الأعضاء في استجابة لتحد معين، كما أن ميثاق الأمم المتحدة يعطي للأمين العام لهذه الأخيرة القدرة على اتخاذ مبادرات فيما يخص مجلس الأمن الدولي وفقاً لأحكام المادة 99. أما العمل المتعدد الأطراف، فستتم مبادرته بطبيعة الحال من قبل الدول الأعضاء في معظم الأحيان من خلال منتديات الأمم المتحدة المتوفرة لهم. لكن قدرة الأمين العام في أخذ المبادرات واضحة في الميثاق.

6. **القدرة على اتخاذ إجراءات أمن جماعية:** مرة أخرى، وبناءً على سلطته في الشرعية والشمولية ووضع المعايير الدولية، فإنه بإمكان نظام تعددية الأطراف للأمم المتحدة اتخاذ الإجراءات المتعلقة بالدول الأعضاء من خلال مجموعة من الآليات المعتمدة، وذلك بموجب الفصول 6، 7 و 8 من الميثاق. ويشمل ذلك الوساطة والعقوبات والعمل العسكري الجماعي والحفاظ على السلام وإشراك المنظمات الإقليمية في التعامل مع الأشياء.

7. **القدرة على تقديم برامج اقتصادية واجتماعية:** يخول الفصل 9 أيضاً من الميثاق "عبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي" للأمم المتحدة تفويض التقارير وتقديم توصيات وإنشاء لجان لتقديم برامج اقتصادية واجتماعية ذات صلة بالمجتمع الدولي من أجل تحسين أحوال العائلة البشرية. الأهم من ذلك، يحق للأمم المتحدة العمل مع المنظمات الغير الحكومية لتقديم مثل هذه البرامج، وذلك وفقاً لأحكام الميثاق الأصلية. وقد مكنت هذه الأحكام الأمم المتحدة من إنشاء مجموعة كبيرة من الوكالات والصناديق والبرامج لتعزيز رفاهية شعوب العالم. وبعد سبعين عاماً، تطورت هذه القوى وأصبحت برنامجاً شاملاً للتنمية المستدامة (برنامج 2030)، وهو يعكس الجهود التي يبذلها نظام الأمم المتحدة للتطور بشكل مرن والتصدي لتحديات العصر.

إن قدرة النظام الفريدة على الجمع بين الدول الأعضاء واتخاذ المبادرات وسن القرارات وتقديم البرامج مستمدة من شرعية الطبيعة المتعددة الأطراف للمؤسسة. للدفاع عن مستقبل الأمم المتحدة، فلابد للمجتمع الدولي أن يفهم مجدداً أن هذه الشرعية لا يمكن تكرارها من قبل مؤسسات أخرى، ناهيك من خلال العمل من جانب واحد من قبل دول أعضاء معينة. يجب الحفاظ على هذه القوة الكامنة في النظام المتعدد الأطراف للأمم المتحدة بأي ثمن.

يستخدم هذا التقرير مصطلح "النظام المتعدد الأطراف للأمم المتحدة" بشكل منتظم. ليس هنالك شك بأن الأمم المتحدة هي المؤسسة الرئيسية في هذا النظام. لكنها ليست المؤسسة الوحيدة. صندوق النقد الدولي (189 دول أعضاء)، البنك الدولي (189 دول أعضاء)، منظمة التجارة العالمية (164 دول أعضاء)، ومنظمة العمل الدولية (187 دول أعضاء) كلها مؤسسات متعددة الأطراف بمعنى الكلمة. كل هذه المؤسسات تساهم في النسيج العام للتعددية العالمية. لكنهم مثل الأمم المتحدة، فإنهم تحت الضغط لأسباب لا تختلف عن تلك التي تواجه الأمم المتحدة. على سبيل المثال، فإن إنشاء G20 عام 2008 اخترق تفويض التعددية الممنوح لصندوق النقد الدولي عام 1994 من عدة جوانب، وذلك على الرغم من تمثيل قمم G20 من طرف رؤساء جميع المؤسسات المتعددة الأطراف الأربعة، فضلاً عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وعلى الرغم من المشاكل المتجددة في تنسيق السياسات مع المؤسسات البعيدة عن عائلة التعددية، فإن التحدي الرئيسي لجميع المؤسسات الأربعة هو زيادة التعاون في السياسة فيما بينهم. ونظراً لأهمية البرامج الاقتصادية والمالية والتجارية العالمية المتعلقة بمستقبل السلام والأمن العالميين، فقد أصبحت الحاجة لمثل هذا التعاون أكثر إلحاحاً. وقد تم إبراز ذلك مؤخراً عبر اعتماد أهداف التنمية المستدامة، حيث سيكون التعاون بين الأمم المتحدة والبنك الدولي على وجه الخصوص مطلوباً لتحقيق هذه الأهداف.

كما يتعين على التعددية التعامل مع كل من التحديات والفرص التي يتيحها انتشار المؤسسات الإقليمية. وتشمل هذه المؤسسات حالياً الاتحاد الأوروبي، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الاتحاد الإفريقي، منظمة الدول الأمريكية، رابطة دول جنوب شرق آسيا، رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجامعة الدول العربية، المجتمع الكاريبي، ومنتدى جزر المحيط الهادئ. وجدير بالذكر أن القارة الوحيدة التي لا تتوافق على مؤسسة عامة إقليمية تغطي القضايا

الاقتصادية والاجتماعية والأمنية هي آسيا. ومجدداً، فإن التحدي الكبير للنظام المتعدد الأطراف هو ضمان تواجد بروتوكولات وعلاقات مؤسسية وظيفية بين الأمم المتحدة وهذه المؤسسات الإقليمية المختلفة. ينبغي لهذه المؤسسات أن ترى نفسها في علاقات متعايشة بينها بدلاً من العلاقات المتضاربة ـ كقوة مضاعفة بدلاً من تنافسية لا جدوى لها.

لإتمام هذه الصورة المعقدة الخاصة بمحيط أصحاب المصلحة المتعددين، والتي يتعين على الأمم المتحدة العمل فيها، يجب أن ننظر أيضاً في تأثير المجتمع الدولي المدني والنقابات العمالية والقطاع الخاص. في عام 1945، كان عدد المنظمات الغير حكومية قليلاً؛ أما اليوم، فهنالك 10 ملايين منظمة غير حكومية عبر العالم، 4,507 من هذه المنظمات تتمتع بصفة المجلس الاقتصادي الاجتماعي الاستشارية. رغم أن هذه المنظمات لا تعمل في جميع الدول ولا تمثل مصالح الدول الأعضاء، فقد أصبحت تلعب دوراً كبيراً في مجموعة كبيرة من المناقشات السياسية المتعددة الأطراف وفي تطبيق البرامج الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية على أرض الواقع. في بعض الحالات، قد حصلت هذه المؤسسات على صفة المراقب في المؤسسات المتعددة الأطراف.

تتمثل الأولية المستقبلية الرئيسية للأمم المتحدة في تطوير بروتوكولات فعالة للانخراط التام في هذه المجموعة الكبيرة من المنظمات الغير حكومية والتعاون معها لحل المشاكل، وأخذ زمام المبادرة في تطبيق البرامج على أرض الواقع أكثر من وكالات الأمم المتحدة. يتعين في نفس الوقت على الدول الأعضاء أن تلعب دوراً مركزياً باعتبارها ركناً أساسياً في النظام الرسمي للتعددية. وإلا فسيكون ذلك بمثابة دعوى للفوضى الدولية ومطالبة المؤسسات الغير حكومية بأشكال جديدة من الشرعية. على الرغم من مساوئه، يبقى النظام المشترك الفعال مفضلاً على نظام "الهندسة المتغيرة" الفضفاض والمنفصل عن نظام الدولة تماماً.

لذلك، في حين أن النظام المتعدد الأطراف للأمم المتحدة لديه قوة فريدة، فإنه الآن يشارك الحيز السياسي المتعدد الأطراف من مجموعة من المؤسسات الأخرى. من المهم أن يكون للدول الأعضاء في الأمم المتحدة رؤية واضحة لهذا الواقع. إذا أخذنا نظرة شاملة على النظام الحالي، فإنه سيشمل ما يلي:

- الإجراءات الفردية للدول القومية داخل وخارج حدودها؛
- الثلاثة وثلاثين صندوق والبرامج والوكالات المتخصصة والهيئات التي تشكل منظومة الأمم المتحدة؛
- المؤسسات المتعددة الأطراف مثل G7 و G20؛
- المجموعة الواسعة من المؤسسات الحكومية الإقليمية ودون الإقليمية؛ و
- المجتمع الدولي المدني، والنقابات العمالية، والقطاع الخاص.

هذه هي تضاريس السياسة الفعلية التي يتعين على الأمم المتحدة العمل بها. ينبغي على الأمم المتحدة التكلم والتصرف بصوت واحد وتنسيق عملياتها إلى أقصى حد

رئيس الجمعية العامة، موغنس ليكيتوفت، يغلق المناقشة العامة للدورة السبعين، نيويورك، 3 أكتوبر 2015. صور الأمم المتحدة / وكالة المخابرات المركزية الباكستانية.

ممكن بين الصناديق والبرامج والوكالات الثلاثة والثلاثين المختلفة حتى يكون لها اتجاه استراتيجي واحد. كما تحتاج الأمم المتحدة إلى بروتوكولات مطورة تعاونية مع المؤسسات الحكومية الدولية الإقليمية والعالمية الرئيسية، والمنظمات الغير حكومية الدولية. يشكل هذا تحدياً كبيراً نواجهه: إنشاء "تعددية جديدة" ترتكز على شرعية الأمم المتحدة وتتعاون بشكل كامل مع الجهات الحكومية والغير حكومية العديدة الأخرى في هذا العالم أصحاب المصلحة المتعددة.

ن إدراك هذا التعقيد مهم أيضاً لسبب آخر: فمن غير المنطقي انتظار الأمم المتحدة للقيام بكل شيء. هنالك خطر في خطاب العلاقات الدولية مفاده أن الأمم المتحدة قادرة على حل كل المشاكل البينية والدولية بحكم اسمها. الأمر ليس كذلك. هذه النظرة تتجاهل المطلب الأساسي من كل دولة من الدول الأعضاء في الوفاء بالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة في كل من معاملاتها الدولية والمحلية. كما أنها تتجاهل حقيقة أن الفضاء السياسي العالمي مزدحم بتعدد الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية. وهناك أيضاً قيود قابلة للإثبات على موارد الأمم المتحدة المالية والعينية.

يعطي هذا أهمية قصوى لتحديد أولويات ما يقوم به نظام الأمم المتحدة المتعدد الأطراف. إن دور النظام في وضع المعايير يعتبر فريداً من نوعه. نفس الشيء ينطبق على قوته في العقد واتخاذ المبادرات واتخاذ قرارات جماعية نيابة عن المجتمع الدولي. لكن تقديم مجموعة واسعة من البرامج الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المجتمع الدولي يشكل في الواقع مسؤولية مشتركة بين العديد من الجهات. كما أشرنا من قبل، فإن واحدة من التحديات المستقبلية الرئيسية التي تواجهها الأمم المتحدة هي الاتفاق على أنماط إنجاز قابلة للتكييف وتحتضن مؤسسات الأمم المتحدة والمؤسسات الإقليمية والمنظمات الدولية غير الحكومية والقطاع الخاص مع الحفاظ على سلامة النظام المتعدد الأطراف القائم على الدولة. يعتبر هذا أمراً ضرورياً إذا أرادت الأمم المتحدة تقديم أفضل النتائج الممكنة للسكان الذين تخدمهم.

لا يوجد بديل

سبب آخر يجعل الأمم المتحدة مهمة على الرغم من منتقديها المتحمسين هو عدم إمكانية استبدال الأمم المتحدة بسهولة. ونذكر بملاحظة ونستون تشرشل الشهيرة حول قيود الديمقراطية: "لقد قيل أن الديمقراطية هي أسوأ أشكال الحكم باستثناء كل تلك الأشكال الأخرى التي تمت تجربتها من وقت لآخر". يمكننا القيام بملاحظة مماثلة عن الأمم المتحدة: إنه أسوأ نظام حكم دولي باستثناء جميع الأنظمة الأخرى.

كانت هناك محاولة واحدة سابقة فقط لبناء مؤسسة ذات حكم عالمي، لكن هذا شهد استبعاداً لغالبية الدول التي كانت في ذلك الوقت مستعمرة من قبل الغرب: عصبة الأمم القصيرة الأمد. تم رفض انضمام العصبة من البداية من قبل الأمم المتحدة. وقد حققت العصبة نجاحاً في العشرينات من القرن الماضي. لكن في مواجهتها للاعتداءات المتكررة بين الدول خلال الثلاثينات، فشلت العصبة في هذا الاختبار الحاسم. وفي واحدة من المفارقات الكبرى في تاريخ المؤسسات الدولية، استمرت العصبة في تقليص عضويتها وتدمير سمعتها في الالتقاء خلال الحرب العالمية الثانية في جنيف. في الواقع، فقد تم افتتاح قصر الأمم "المنزل المادي للعصبة" رسمياً في ذروة أزمة ميونيخ عام 1938. استمرت العصبة في العمل بشكل رسمي في حين استمرت أوروبا والعالم بأسره في القتال ــ هذه عبارة عن حكاية جديرة بالتقدير حول أخطار عدم الاعتداد المؤسسي للمستقبل.

ومع ذلك، فإن تاريخ فشل العصبة يذكرنا بأن الترتيبات المؤسسية الجديدة تأتي دائما إلى حيز الوجود نتيجة للأزمة الدولية. كان هذا هو الحال في عام 1919، ومرة أخرى في عام 1945. في كلتا الحالتين، خلق التشنج الحاصل في الحرب العالمية ظروفاً أعطت للشركات العالمية الرائدة فضاءً سياسياً لإبرام اتفاقيات بعيدة المدى للمستقبل ــ على الرغم من أن هذه الاتفاقيات كانت في كلتا الحالتين مبرمة بين المنتصرين، دون وضع المنهزمين في الاعتبار. في ظروفنا العالمية الحالية، وفي حين أننا نواجه أزمات دولية على مستويات متعددة وعبر مسارح متعددة، فإننا لم نصل ولله الحمد إلى نقطة انعطاف مماثلة لتلك التي وصل إليها العالم خلال عامي 1919 و1945. وحتى مع أحداث 1991 ونهاية الحرب الباردة، لم تكن هنالك محاولات جادة لإعادة إنشاء أو إصلاح مؤسسات الحكم العالمي لما بعد الحرب العالمية لعام 1945. وبالتالي، فإن الحقيقة هي أن الفرصة الجغرافية السياسية لإعادة البناء الجذري للنظام العالمي، بافتراض إمكانية تصور هذا النظام والاتفاق عليه، لا وجود لها. يجب أن نكون شاكرين لأن الظروف القاسية التي واجهناها مرتين خلال النصف الأول من القرن الماضي ليست بتوقعات حالية.

إلى الآن، فإن أزمات الحكومة العالمية لم تكن كافية للتسبب للمجتمع الدولي في إعادة البناء الجذري للمؤسسات التي

نشاركها حالياً، بما في ذلك الأمم المتحدة. في غياب اندلاع حرب عالمية أو أزمة عالمية أخرى، فإننا بحاجة إلى استجماع الإرادة السياسية الدولية اللازمة لإحياء مؤسساتنا الدولية. ببساطة، فإن فكرة بناء مؤسسة سياسية عالمية لتحل محل الأمم المتحدة يعتبر أمراً سخيفاً لعدة أسباب:

- سيكون من المستحيل في الظروف الجغرافية السياسية الحالية إعادة التفاوض على ميثاق الأمم المتحدة.
- من غير المرجح أن تساهم الدول الأعضاء بالموارد
- من غير المرجح أن تساهم الدول الأعضاء بالموارد اللازمة لبناء مؤسسة جديدة من البداية.
- سيكون لتفكك الأمم المتحدة تأثير فوضوي على العمل المستمر للصناديق والبرامج والوكالات المختصة والهيئات الثلاثة والثلاثين، والتي لن يتحمل معظمها هذا الاضطراب المؤسسي. وهذا بدوره من شأنه أن يضعف من تقديم الخدمات الأساسية المستمر للمحتاجين عبر العالم.
- كما سيكون من الصعب الحفاظ على هيئة قانون المعاهدات الدولية في المستقبل البعيد في حالة عدم تواجد الأمم المتحدة، وباعتبار بقاء الأمم المتحدة كمنبع للجزء الأكبر من القوانين والقواعد والمعايير التي نتقاسمها اليوم واستضافتها للعديد من المنتديات المؤسسية. بشكل عام، هنالك خطر كبير يتجلى في سقوط كل هذه المؤسسات بسهولة. كما سيكون من المستحيل تحقيق التوافق مرة أخرى على الآراء اللازمة لإعادة التفاوض حول الاتفاقيات الثلاثة الرئيسية في مجال حقوق الإنسان، وخاصة في الإعلان العالمي لعام 1948.
- سيكون من غير الممكن التوصل إلى اتفاق جديد حول مقر مؤسسة عالمية جديدة ستحل محل الأمم المتحدة.

وبالتالي فإن هذا التقرير يلخص أن النهج السليم الوحيد المتعلق بمستقبل الحكم العالمي هو تحقيق الأفضل من مؤسساتنا الفعلية. وإلا فإننا سنبني قصوراً في الهواء تسعى إلى نظام مثالي لن نصل إليه أبداً. لا يتعين علينا أن نستسلم لإغرائنا فكرياً والسماح للمثالية بأن تحل محل طريق الخير. مهمتنا هي أن نجعل البنية التحتية الدولية القائمة فعالة وظيفياً نظراً للعدد الكبير من التحديات الجديدة التي سنواجهها في المستقبل. هذه الوظيفة في حد ذاتها ستتطلب هيئة عمل كبيرة.

هل الأمم المتحدة حقاً في ورطة؟

"إنها [مؤسسات الأمم المتحدة] أدواتنا. لقد صنعناها ونستخدمها ومن مسؤوليتنا أن نصلح العيوب التي قد تظهر"

داغ همرشولد
الأمين العام للأمم المتحدة *(1953-1961)*

رئيس الجمعية العامة فيجايا لاكشمي بانديت، يجلس بجانب الأمين العام للأمم المتحدة داغ همرشولد، نيويورك، 16 سبتمبر، 1953. صورة الأمم المتحدة

رئيس الجمعية العامة فيجايا لاكشمي بانديت، يجلس بجانب الأمين العام للأمم المتحدة داغ همرشولد، نيويورك، 16 سبتمبر، 1953. صورة الأمم المتحدة

هناك بعض الأشخاص من المجتمع الدولي سيعترضون على المنطلق الرئيسي لهذا التقرير – أن الأمم المتحدة في ورطة حقيقية. من المهم أن نأخذ هذه التحفظات على محمل الجد. إذا لم تكن هناك طريقة للإجابة وتحصلنا بدلاً من ذلك على أمم متحدة قادرة على العمل بارتياح لعقود قائمة، فليس هنالك من داع لإكمال القراءة. إذن كيف يمكننا أن نتخذ قرارات مستنيرة وذات مصداقية بدلاً من بعض البيانات المجتاحة التي مفادها أن الأمم المتحدة تواجه حالياً تحديات رئيسية تهدد بقاءها على المدى الطويل؟

سجل إنجازات الأمم المتحدة

لدى الأمم المتحدة سجل كبير من الإنجازات. ويشمل ذلك:

1. **المساعدة على تجنب حرب عالمية أخرى:** لقد ساعدت الأمم المتحدة على تجنب حرب عالمية أخرى على الرغم من توقعات عام 1945 باندلاع الحرب. سيكون من الخطأ القول أن الأمم المتحدة كانت العامل المسبب الوحيد. لكن المؤسسة وآلياتها التشاورية وأحكام ميثاق الأمم المتحدة المعيارية قد ساعدت بكل تأكيد.
2. **جمع مجموعة من القواعد القانونية الدولية:** لقد شحدت الأمم المتحدة مجموعة كبيرة، إن لم تكن شاملة، من القوانين والقواعد والمعايير الدولية التي تبنتها الدول الأعضاء على مدى السنوات السبعين الماضية. أكثر من 560 معاهدة دولية دخلت حيز التنفيذ منذ عام 1945، مما ساهم في تغطية مشاكل مثل الاتصالات والإرهاب. وهذا يتناقض بشكل صارخ مع سجل عصبة الأمم، والذي خلص إلى 33 عام 1939. كما ذكر سابقاً في هذا التقرير، فإن الانتقاد الذي لا مفر منه هو أن معظم القوانين الدولية، إلا من خلال القوى القسرية المتاحة لمجلس الأمن، تفتقر إلى آليات تنفيذية فعالة. لكن التأثير المعياري للمعاهدات والصكوك القانونية الدولية الأخرى كان كبيراً. لو لم تتواجد هذه القوانين الدولية والمعايير المبنية عليها، لكان العالم اليوم مكاناً أكثر وحشية وإشكالية مما هو عليه – وهذا على الرغم من الانتهاكات المتكررة للقانون الدولي والتي لا زالت تحدث.
3. **وضع نظام خاص بآليات تسوية النزاعات الدولية:** لقد شهد النظام المتعدد الأطراف للأمم المتحدة تطور عدد من الآليات القضائية والتحكيمية الهامة لتسوية النزاعات القانونية الدولية. وقد ترأست محكمة العدل الدولية أكثر من 164 قضية منذ عام 1945. كما قبلت اثنان وسبعون دولة ولايتها القضائية الإلزامية. تحتوي اتفاقية عام 1982 للأمم المتحدة المتعلقة بقانون البحار على 168 طرف موقع، وقد ترأست محكمتها أكثر من خمسة وعشرين قضية. من خلال آليات تسوية النزاع لديها، قامت منظمة التجارة العالمية، والتي لا تعتبر هيئة في الأمم المتحدة تقنياً، قامت بالحكم في 509 نزاع تجاري دولي. وبالنظر إلى التاريخ الطويل للنزاعات التجارية والإقليمية باعتبارها منبئات للصراعات الدولية، فإن حقيقة أن هذه المؤسسات تلعب الآن دوراً هاماً في تقليص عدد وخطورة مثل هذه الأزمات تشكل مقياساً مهما للنظام المتعدد الأطراف الذي لم يتلاشى بعد.
4. **تطوير شبكة من المؤسسات التنظيمية الدولية:** إلى جانب النزاعات القانونية الدولية، فإن عدداً كبيراً من المؤسسات الدولية الراسية في النظام المتعدد الأطراف كوكالات مختصة للأمم المتحدة تلعب أيضاً دوراً حاسماً في ضبط العناصر الأكثر دنيوية للتفاعل العالمي. على سبيل المثال، فإن المنظمة الدولية للطيران المدني، والمنظمة البحرية الدولية، والاتحاد البريدي العالمي، والاتحاد الدولي للاتصالات، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة الصحة العالمية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة العالمية للملكية الفكرية كلها تقدم مساهمات يومية وحيوية وعملية فيما يتعلق بالشرايين المادية للعولمة. هذا ليس بالأمر الهين، لكن المجتمع الدولي كثيراً ما يقبل هذه السلع العامة والعالمية كشيء مسلم به لا يتم التفاوض فيه.
5. **إدارة انتشار أسلحة الدمار الشامل:** من حيث السلام والأمن، فإن معاهدة حظر الانتشار النووي والوكالة الدولية للطاقة الذرية يلعبان أدواراً حاسمة في منع انتشار الأسلحة النووية الشاملة. كثيراً ما ننسى ما الذي آل إليه العالم في الستينات من القرن الماضي. هناك الآن 191 دول أعضاء في معاهدة حظر الانتشار النووي. كما ترصد وكالة الطاقة الذرية اتفاقات الضمانات النووية عبر 182 دولة.

كما تدعم اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أيضاً حظر الانتشار العالمي لأسلحة الدمار الشامل مع بعض درجات النجاح. على سبيل المثال، فقد أنشأت معاهدة الحظر الشامل، بدعم من آليات معاهدة الحظر الشامل الكبيرة، أنشأت نظاماً رائعاً لرصد الزلازل، وهو قادر على تحديد وعدم تشجيع المزيد من التجارب النووية، باستثناء كوريا الشمالية، وذلك على الرغم من عدم تطبيق المعاهدة على أرض الواقع بعد. وعلاوة على ذلك، سعت اتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بالفئات المختلفة من الأسلحة التقليدية أيضاً إلى التقليل من استخدام أنواع أخرى من الأسلحة في عصر يشهد تغييراً متسارعاً في تكنولوجيا الأسلحة. كما قلصت برامج الأمم المتحدة بموجب دائرة الأعمال المتعلقة بالألغام أيضاً تأثير المدنيين الطويل الأمد على الذخائر الغير متفجرة في مناطق الصراع وما بعد الصراع.

6. **فرض عقوبات:** استخدمت الأمم المتحدة قوتها في العقوبات في ستة وعشرين مناسبة، من بينها ثلاثة عشرة من أنظمة الجزاءات الحالية. مرة أخرى، فإن المدى الذي أدت به أنظمة الجزاءات إلى نجاح التغيرات في سلوك الدولة يعتبر قابلاً للنقاش. ومع ذلك، فإن فرض الحظر على الأسلحة من طرف الأمم المتحدة على حكومة الأقلية البيضاء في جنوب إفريقيا مثلاً قد ساهم في إنهاء نظام الفصل العنصري. لم تكن أي من هذه التدابير ناجحة عالمياً، لكن سيكون من الصعب القول بأنه لم يكن لها أي تأثير.

7. **نشر عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية:** أكملت الأمم المتحدة أربعاً وأربعون بعثة حفظ سلام في تاريخها، ستة عشرة من هذه البعثات جارية اليوم. كما كلفت الأمم المتحدة تسعة وثلاثين بعثة سياسية خاصة تهدف إلى منع أو تخفيف أو إنهاء النزاعات الدولية أو الداخلية. أغلب هذه البعثات لا يتم نقلها في الأخبار. في حين أن هناك مناقشة مفتوحة حول عدد البعثات التي انتهت "بنجاح" (بدلاً من مناقشة ما، إذا شهدت تجدد الصراعات)، فإن مساهمة عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية للحفاظ على السلام كانت واضحة وأكبر بكثير من عدم تواجد هذه البعثات على الإطلاق.

8. **الحد من الفقر في العالم:** عندما يتعلق الأمر بالقضاء على الفقر والتنمية الاقتصادية والاستدامة البيئية، فقد قدمت الأمم المتحدة مساهمة كبيرة في ذلك. حيث تم تخفيض الفقر المدقع على مستوى العالم بنسبة 50 في المئة منذ عام 1990. ويرجع

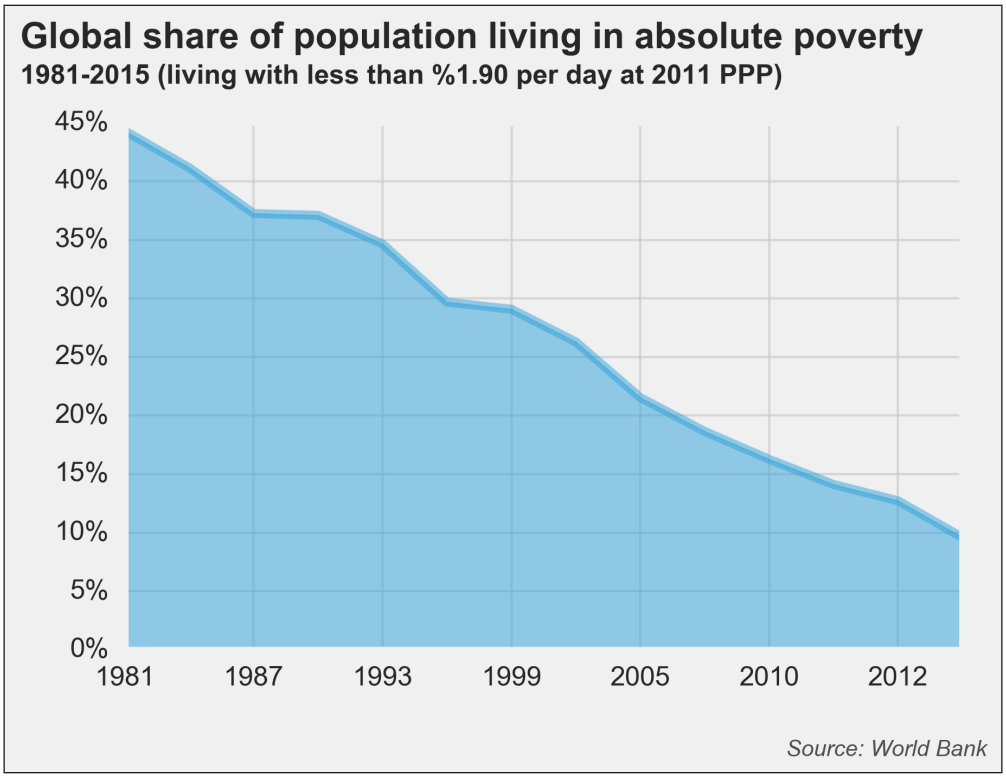

هذا الإنجاز إلى الجهود المعيارية والتشغيلية لمؤسسات الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز؛ هذه بطبيعة الحال أيضاً مناقشة مفتوحة. هذا هو الحال نظراً للدور الكبير الذي تلعبه التنمية الاقتصادية في الصين منذ عام 1979 في خفض مستويات الفقر في العالم. ونتيجة للتغيرات في السياسة الوطنية للصين، تم تحرير 600 مليون شخص من الفقر المدقع. كل هذا له علاقة صغيرة مع الأمم المتحدة. إلا أن تأثير أهداف الألفية الإنمائية (2000-2015) في التركيز على برامج الحد من الفقر عبر العالم قد أعطى بعض النتائج الهامة. وبالمثل، فإن التأثير التراكمي الإيجابي وبرامج المساعدة الإنمائية المتعددة الأطراف والثنائية على مدى عقود يعتبر مهما كما تؤكده الدراسات المختلفة. هذه ليست بالإنجازات الصغيرة:

- تم القضاء على الجدري.
- تم القضاء على شلل الأطفال تقريباً في جميع المناطق.
- العالم يسير على الطريق الصحيح لوقف انتشار السل.
- انخفضت نسبة الإصابة التقديرية بالملاريا على مستوى العالم بنسبة 37 في المئة منذ عام 2000، وانخفضت معدلات الوفيات بنسبة 60 في المئة خلال الفترة نفسها.
- شهد الوصول إلى العلاج للأشخاص الذين يعيشون بفيروس نقص المناعة البشرية زيادة في جميع أنحاء العالم. في يونيو عام 2014، تلقى 13.6 مليون شخص علاجاً مضاداً للفيروسات الرجعية/ الإيدز ـ مما شكل زيادة كبيرة من 800.000 شخص عام 2003.
- بين عامي 1990 و2015، تمكن 2.6 مليار شخص من الوصول إلى مصادر مياه الشرب المحسنة.
- في عام 1990، افتقر 1.1 مليار شخص يعيشون في المناطق الريفية إلى الوصول إلى المياه النظيفة، وشهد هذا الرقم انخفاضاً حيث وصل إلى 653 مليون شخص في عام 2010.
- انخفضت وفيات الرضع (دون سن الخمس سنوات) عبر العالم بدءاً من أكثر من 12 مليون سنوياً خلال 1990 إلى 7.6 مليون بحلول عام 2010.
- بين عامي 1999 و2010، ارتفعت معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية من 58 إلى 76 في المئة في جنوب الصحراء الإفريقية الكبرى. وتحسنت معدلات محو الأمية بين الشباب على الصعيد العالمي، حيث بلغت 89 في المئة بحلول نهاية عام 2010.

9. الاتفاق على وضع جدول أعمال جديد للتنمية المستدامة: أما بالنسبة لجدول أعمال التنمية المستدامة العالمية الناشئة، فقد أنتج التفاوض الناجح في إطار جدول أعمال 2030 لأول مرة إطاراً عملياً معيارياً جديداً يوفق بين مقتضيات التنمية الاقتصادية والاستدامة البيئية المتنافسة. وقد بني هذ العمل على تقرير برونتلاند الرائد لعام 1987 حول حماية البيئة والتنمية المستدامة، وعلى مؤتمر قمة الأرض لعام 1992 وتقرير 2012 للأمم المتحدة حول الاستدامة العالمية (مرونة الناس، مرونة الكوكب)، وقرارات مؤتمر "ريو20+" حول التوصية بتطوير أعمال التنمية المستدامة.

10. **تقديم الدعم الإنساني:** من حيث المشاركة الإنسانية الدولية، فقد أدت الجهود المشتركة من قبل مؤسسات الأمم المتحدة مثل برنامج الأغذية العالمي واليونيسيف ووكالة الأمم المتحدة للاجئين ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية إلى تحسين قدرة المجتمع الدولي على الاستجابة للكوارث الطبيعية والكوارث من صنع الإنسان مقارنةً بالماضي. على سبيل المثال، فإن برنامج الأغذية العالمي يطعم اليوم 90 مليون شخص في ثمانين بلداً مختلفاً. وقد قدمت مفوضية شؤون اللاجئين الدعم المباشر لأكثر من 50 مليون لاجئ منذ إنشائها. وهي الآن مسؤولة عما مجموعه 16.1 مليون لاجئ وتعمل على حماية 65.3 مليون شخص مشرد. وقد لعب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية دوراً رئيسياً في تنسيق الوكالات الإنسانية لتحسين تماسك الاستجابة الدولية لحالات الطوارئ في جميع أنحاء العالم. في فترات سابقة من التاريخ، كانت هذه الفئة الأكثر ضعفاً من سكان العالم تموت بكل بساطة. أما الآن، فهنالك بنية تحتية وظيفية تعمل في شراكة أو إلى جانب جهات إنسانية فاعلة رئيسية أخرى مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر ولجنة الإنقاذ الدولية ومنظمة أطباء بلا حدود، وهي قادرة على التصرف والعمل. وعلى الرغم من أوجه القصور البارزة في كل مهمة إنسانية، فإن وجود هذه المؤسسات والقدرة

الجماعية على الانتشار السريع في الميدان تشكل تحسناً كبيراً مقارنةً بما سبق.

11. **تحسين حقوق الإنسان:** أما بالنسبة لحقوق الإنسان، فإن إعلان 1948 العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدة الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966 والمعاهدة الدولية المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966 تعتبر إنجازات كبيرة للأمم المتحدة وتشكل العمود الفقري للإطار المعياري الدولي. تقدم الاستعراضات الدورية الشاملة لمجلس حقوق الإنسان آلية استعراض مؤسسية مهمة لجميع الدول، بما في ذلك الإبلاغ الحاسم في الديمقراطيات الغربية التقليدية. خلال الدورة الأولى من الاستعراضات الدورية الشاملة (2008-2011)، أجريت الاستعراضات على 192 دولة عضو على مدى اثنتا عشرة جلسة. تقدم المحكمة الجنائية الدولية (المبنية على نظام روما الأساسي) أيضاً رادعاً مؤسسياً جديداً لمرتكبي الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. هناك حالياً عشرة تحقيقات جارية في المحكمة الجنائية الدولية، في حين أن التحقيقات الأولية قد بدأت في تسعة قضايا. من المستحيل تقييم مدى تأثير هذه التدابير على درجة انتهاكات حقوق الإنسان في العالم اليوم. هناك الكثير من المشككين، في الوقت الذي يستمر فيه توثيق الانتهاكات الواسعة النطاق. لكن يجب أن نسأل أنفسنا مرة أخرى ما إذا كانت هذه الانتهاكات لتكون أكثر حدة في حالة عدم وجود آلية خاصة بحقوق الإنسان مطورة وبعيدة عن المثالية.

12. **توسيع مفهوم حقوق الإنسان للجميع:** نفس المنطق ينطبق على الأطر المعيارية للأمم المتحدة للأشخاص ذوي الإعاقة (اتفاقية عام 2007 بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة) ، وحقوق الطفل (اتفاقية 1989 بشأن حقوق الطفل) ، وحقوق الشعوب الأصلية (إعلان 2007 بشأن حقوق الشعوب الأصلية). في كل هذه الحالات، فقد أخذت الأمم المتحدة المبادرة نيابةً عن هذه الدوائر في مواجهتها لعدم الاكثرات وعدم الفعالية، وفي بعض الحالات، العدوانية الصريحة. ساعد الضغط المعياري المستمر منظومة الأمم المتحدة على إحداث تغييرات في المواقف السياسية الوطنية.

13. **مناصرة المساواة بين الجنسين:** توجد العديد من مجالات حقوق الإنسان الناشئة حيث احتضنت الأمم المتحدة وأنشأت، وفي كثير من الحالات، دافعت عن مجالات الأعمال السياسية العامة الجديدة على المستوى العالمي. هذا هو الحال مع حقوق النساء والفتيات والأعمال الأوسع نطاقاً المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. أكد كل من المؤتمر الدولي الأول للمرأة في عام 1975، والمؤتمرات اللاحقة في عام 1980، 1985، و1995 واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام 1979، والاعتماد في عام 2000 على قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1325 حول المرأة والسلام والأمن وإنشاء الأمم المتحدة للمرأة في عام 2010، كلها أكدت بشكل جماعي على الأهمية المركزية الجديدة للنساء والفتيات في برامج الأمن والتنمية الدولية.

14. **اتخاذ إجراءات بشأن تغير المناخ:** منذ اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في عام 1992، وبعد بروتوكول كيوتو في عام 1997 (والذي دخل حيز التنفيذ في عام 2005) ، كانت الأمم المتحدة تركز جهودها العالمية لمكافحة تغير المناخ الناتج عن الأنشطة البشرية. وقد تم دعم ذلك من قبل الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ والذي أنشأه برنامج البيئة للأمم المتحدة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية في عام 1988، والذي يقدم تحليلاً علمياً قوياً حول التطور والتراجع القائم في المناخ. نجحت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية في باريس عام 2015 في تقديم التزامات متزايدة من الدول الأعضاء حول خفض الانبعاثات بما يتجاوز مستويات كيوتو، وإلى عام 2030. وعلى الرغم من أن هذه التخفيضات تمثل بالكاد ثلث المستويات الضرورية للحفاظ على معدل ارتفاع درجة الحرارة العالمية في إطار درجتين مئويتين، فإنها تشكل تقدماً ملموساً بالمقارنة مع كنا عليه. إضافة إلى ذلك، فإن الفريق الحكومي الدولي أعلن أن درجات الحرارة العالمية تستمر في الارتفاع. وبالتالي، في حين أن إطار عمل السياسات العالمية واضح الآن، فإن العمل السياسي ضمن ذلك الإطار لا يزال حتى الآن غير كاف لتقديم النتائج العالمية الضرورية.

15. **الحد من استنزاف طبقة الأوزون:** لعبت الأمم المتحدة دوراً فعالاً للغاية في التفاوض حول بروتوكول مونتريال لعام 1987 بشأن المواد المستنزفة لطبقة الأوزون. ونتيجة لمستويات

معقولة من الامتثال من طرق الدول الموقعة، فقد خفت حدة استنزاف طبقة الأوزون. تعزو إدارة المحيطات والغلاف الجوي القومي الأميركية الانخفاض الحاد في مستوى الكلور في الغلاف الجوي (الذي يستنزف طبقة الأوزون) منذ عام 1992 إلى بروتوكول مونتريال بما لا شك فيه.

16. **العمل على حماية التنوع البيولوجي:** قدمت اتفاقية عام 1992 المتعلقة بالتنوع البيولوجي إطاراً قانونياً للحفاظ على الأنواع في جميع أنحاء العالم. وعلى مستوى مختلف، فقد ساعدت اتفاقية عام 1973 المتعلقة بالمتاجرة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض من الحيوانات النباتية والبرية، ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة والمسؤول عن المتاجرة، ساعدت على المحافظة على الأنواع المهددة بالانقراض. ولكن مرة أخرى، في حين أن الأطر المعيارية معقولة وكثير من هذه الأخيرة قد تم إدراجها في القوانين الداخلية للدول الأعضاء، فإن 52 في المئة من التنوع البيولوجي في العالم فقدت بين عامي 1970 و2010.

في حين أن سجل الأمم المتحدة من الانجازات يعتبر معقولاً بواسطة أي قياس موضوعي، فقد كانت الأمم المتحدة فاشلة للغاية في تعزيز فعالية هذه الانجازات للمجتمع الدولي. وبالطبع فإن الأمم المتحدة تواجه مشكلة الاتصالات العالمية التي مفادها أنه إذا تم التعامل مع مشكلة عالمية بشكل فعال، فإن ذلك لن يشكل أهمية بالنسبة لمنظمات وسائل الإعلام الدولية، أي أن الأخبار الجيدة لم تعد تشكل أخباراً، فقط الأخبار السيئة هي التي تستحق البث. ولذلك فمن الضروري أن تقوم الأمم المتحدة بشكل أكثر فعالية بإيصال ما يجري في العالم، وذلك للحفاظ على قاعدتها المستقبلية من الدول الأعضاء وشعوب العالم التي تمثلها وتعزيز مكانة وسمعة الأمم المتحدة الطويلة الأمد بصفتها عنصراً فعالاً في الشؤون العالمية. وبالتالي فقد كان للأمم المتحدة قصة جيدة لتحكيها، لكنها لم تحكيها بشكل جيد.

تحديات ومشاكل وإخفاقات الأمم المتحدة

مع اعترافنا بإنجازات الأمم المتحدة، فإنه سيكون من الغباء عدم الاعتراف بصورة مشابهة بتحديات ومشاكل وإخفاقات منظومة الأمم المتحدة وتأثيرها على مكانة المؤسسة الدولية. إلا أن هذه التحديات والمشاكل والإخفاقات في حد ذاتها لا تشكل تهديداً على بقاء النظام واستمراره. الخطر الحقيقي هو أكثر تدرجاً من ذلك. الخطر هو عندما يبدأ عدد متزايد من الإخفاقات في الوصول إلى "أعداد حرجة" وجلب المصداقية العامة للنظام إلى موضع التساؤل. هنا يأتي الخطر الحقيقي في فقدان الأمم المتحدة لمكانتها الفريدة، في الوقت الذي يتم اعتبارها "مجرد منظمة غير حكومية أخرى". لم نصل إلى تلك المرحلة بعد. لكن لكل من هو مهتم بمستقبل المؤسسة، هناك مجموعة من علامات التحذير، حتى ولو أنه تمت المبالغة في عدد منها:

1. **التصورات المتعلقة بمأزق مجلس الأمن:** لقد ساهم حق النقض والتلويح إلى تواجد حق النقض في مجلس الأمن الدولي في تنامي الاحباطات الدولية في القدرة العامة للأمم المتحدة على العمل بشكل عاجل للتعامل مع الأزمات الدولية بشكل فعال. وقد كان حق النقض الممنوح للأعضاء الدائمين في المجلس (الصين، فرنسا، روسيا، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة) شرطاً ضرورياً لتأسيس الأمم المتحدة في المقام الأول، مما ضمن مشاركة أقوى الدول في الهيئة العالمية الجديدة. وهو يعتبر امتيازاً مجسداً في ميثاق الأمم المتحدة. منذ عام 1946، تم استخدام حق النقض أو "الفيتو" 276 مرة في 230 قرار خاص بمجلس الأمن أو فقرات خاصة من القرارات. كما تجدر الإشارة إلى أنه خلال نفس الفترة، تم اعتماد 2296 قرار من مجلس الأمن. منذ نهاية الحرب الباردة عام 1991، لم يكن هنالك سوى خمسة وثلاثون حقاً للنقض (ثلاثة عشر من روسيا وأربعة عشر من الولايات المتحدة وثمانية من الصين) على مدى تسع وعشرون مشروعاً للقرارات، بينما خلال نفس الفترة، تم إصدار أكثر من 1500 قرار من مجلس الأمن. في حين أن هنالك اعتقاد سائد بأن مجلس الأمن منقسم في كل المراكز، فإن ما ذكر أعلاه يوحي بخلاف ذلك. حيث تم تقسيم مجلس الأمن إلى عدد محدود من الأزمات الأمنية، وإن كان كل منها ذو أهمية كبيرة، وعلى الأخص في العراق وسوريا وأوكرانيا. في الواقع، فإن مجلس الأمن يعمل بتوافق الآراء بالنسبة لمعظم قراراته. ينبغي أن تقوم البيانات الرئاسية على الآراء. كما يتعين على البيانات الصحفية أن تحصل على موافقة كل الأعضاء الخمسة عشر. إن التوافق في الآراء هو المبدأ الذي يحكم جميع لجان الجزاءات ومجموعات العمل باستثناءَات قليلة جداً. أما بالنسبة لقرارات المجلس ككل، فقد تم اعتماد الغالبية العظمى، كما ذكر أعلاه، بتوافق الآراء: 93.5 في المئة من القرارات المعتمدة من عام 2000 إلى 15 ديسمبر

عام 2013 ـ من 88.9 في المئة خلال سنوات التسعينات، وهي فترة كان فيها مجلس الأمن أكثر اتحاد من المجلس الحالي، وذلك نظراً للديناميكية الدولية الأكثر تعاونية والتي سادت في أعقاب انتهاء الحرب الباردة. لذلك، في حين أن تأثير حق النقض على فعالية مجلس الأمن في عدد من الأزمات الكبرى كان ذا أهمية كبيرة، فإنه لم يكن واسع الانتشار. لقد كان بعيداً عن ذلك.

2. **الفشل في الوقاية من الجرائم الجماعية (جرائم الحرب والإبادة الجماعية، الجرائم ضد الإنسانية):** على الرغم من اعتماد اتفاقية الإبادة الجماعية في عام 1948، كانت هناك العديد من الجرائم الجماعية التي ارتكبت في أماكن مثل كمبوديا ويوغوسلافيا السابقة ورواندا ودارفور وجنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى، وسوريا. في معظم الحالات، كانت الأمم المتحدة بطيئة في الاستجابة أو فشلت في الاستجابة. ولا تزال التفاصيل تظهر حول العديد من هذه الحوادث، لا سيما حقيقة أن الأمم المتحدة قد تلقت إنذاراً مسبقاً يتضمن تفاصيل التهديد الوشيك المتعلق بالإبادة الجماعية في رواندا. كما كانت الزيادة في الوفيات في صفوف المدنيين فيما يسمى بـ "المناطق الآمنة" المختلفة على مر السنين من سريبرينيتشا إلى سري لانكا بنفس القدر من القلق.

3. **الاستجابة المحدودة للإرهاب العالمي:** حيث منعت عدم قدرة الدول الأعضاء على الموافقة على اتفاقية مكافحة الإرهاب الشاملة والتي تشمل تعريف الإرهاب، منعت الأمم المتحدة من ممارسة دورها الشرعي بوجه كامل في الحفاظ على السلام والأمن. وبعد خمسة عشر عاماً، فقد أصبح النقاش اللامنتهي حول التحديات المعقدة المقدمة من الجهات الفاعلة متعباً جداً بالمقارنة مع تحدي الإرهاب المتصاعد. المجتمع الدولي ينتظر التصرف بفارغ الصبر. ولم تكن الأمم المتحدة ناجحة في مواجهة مسألة النشاط الإرهابي الممول من الدولة والمتعلق بالتعامل مع الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجذرية للإرهاب، كما أنها لم تكن ناجحة في إصدار والموافقة على قانون عالمي لمكافحة هذا التطرف العنيف.

4. **انعكاسات غزو العراق:** كان الغزو على العراق بمثابة صفعة لفكرة أن مجلس الأمن وحده هو من يفوض استخدام القوة. وبدلاً من ذلك، فقد عملت دول مختلفة بشكل منفرد. تستمر تداعيات هذا التدخل المسلح في إعطاء صداها على المنطقة ككل. وعلاوة على ذلك، فإن هذه السابقة قد مهدت الطريق لوقوع تدخلات أخرى دون دعم مجلس الأمن.

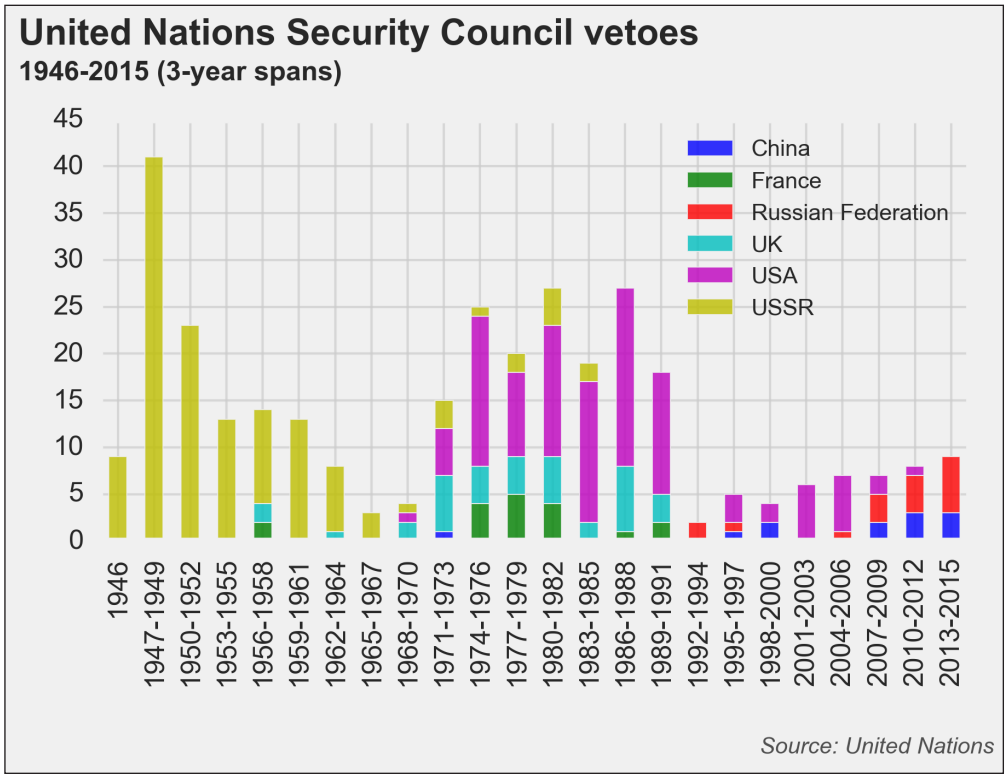

5. **غياب المفاوضات بشأن الاتفاق النووي الإيراني:** أضعف غياب الأمم المتحدة عن مفاوضات عام 2015 حول البرنامج النووي الإيراني من مكانة الأمم المتحدة في جدول أعمال السلام والأمن العالميين. وهذا على الرغم من أن أي مؤسسة تابعة للأمم المتحدة (وكالة الطاقة الذرية) تلعب دوراً حاسماً في تنفيذ الاتفاق. ومع ذلك، لم يتم إدراج أي مسؤول كبير عن الأمم المتحدة على الطاولة. ربما كان ذلك عن غير قصد، لكنه أعطى علامات كبيرة للمجتمع الدولي حول المكانة الحالية للأمم المتحدة.

6. **عدم اتخاذ تدابير فعالة بشأن الأزمة السورية:** شهد ركود الامم المتحدة خلال السنوات الخمس الأخيرة من الحرب الأهلية السورية معاناة إنسانية عظيمة. وقد تم إطلاق ثلاثة جهود للوساطة منذ بداية النزاع؛ اثنتان من تلك الجهود كانت فاشلة، في حين أن الجهد الثالث مستمر حالياً. وقد استمرت الحرب الأهلية السورية الآن لفترة أطول من الحرب العالمية الأولى والحرب الأهلية الإسبانية وتقريباً نفس فترة الحرب العالمية الثانية. في تلك الأثناء، فقد توفى أكثر من 400.000 سوري ونصف سكان سوريا التي كانت قبل الحرب (22 مليون) قد تشردت. مما يجعل سوريا أكبر كارثة إنسانية شهدها العالم منذ الحرب العالمية الثانية. وعلى الرغم من المجهودات المبذولة من الأمم المتحدة، فإن سوريا تمثل رمزاً لعدم فعالية الأمم المتحدة في المجتمع الدولي.

7. **عدم المشاركة في الأزمة الأوكرانية:** لم تقم الأمم المتحدة باتخاذ أي مبادرة بشأن المبادرات الدبلوماسية الوقائية الرفيعة المستوى في الفترة التي سبقت الأزمة الأوكرانية خلال عامي 2013 و2014. كما لم تكن هناك أية مقترحات موضوعية من الأمم المتحدة لحل النزاع منذ تدهور الأزمة إلى صراع مسلح مفتوح. لم يشمل بروتوكول مينسك عام 2014 الأمم المتحدة. وقد ترى الأمم المتحدة أن المسائل المتعلقة بأوكرانيا قد تحولت تلقائياً إلى منظمة الأمن والتعاون. منظمة الأمن والتعاون هي مؤسسة ذات ولاية إقليمية لمنع النزاعات والوساطة. وينتشر حوالي 700 موظف للمنظمة حالياً في أوكرانيا. لكن يبقى السؤال مطروحاً: بخلاف مأزق مجلس الأمن الذي لا مفر منه، ما الذي يجعل الأمم المتحدة غائبة عن واحدة من أهم التحديات المتعلقة بالسلام والأمن في أوروبا الواسعة منذ الحرب العالمية الثانية؟

8. **عدم المشاركة في مواجهة التهديد النووي الكوري الشمالي:** يشكل برنامج كوريا الشمالية للأسلحة النووية تهديداً رئيسياً جديداً للسلام والأمن الدوليين. وقد انعكس هذا في أربعة قرارات منفصلة من مجلس الأمن للأمم المتحدة. لا يظهر البرنامج النووي لكوريا الشمالية أي علامات للتراجع. بل يتسارع في الواقع. على الرغم من ذلك، فلم نرى إلى الآن أي مبادرة مهمة من الأمم المتحدة لإشراك حكومة كوريا الشمالية في المفاوضات. قد ترى الأمم المتحدة أن ذلك يشكل مسؤولية تاريخية ذات محادثات من ستة أطراف. لكن الحقيقة هي أنه قد تم تعليق هذه المحادثات لمدة سبع سنوات. هذا لا يعني أن أي مبادرة من الأمم المتحدة لديها احتمال كبير من النجاح. لكن المشكلة في الوقت الحاضر هي أنه ليس هنالك تواجد لأي مبادرة دبلوماسية للتعامل مع تحد لديه القدرة على أن يتحول إلى أزمة واسعة النطاق. كما ليس هنالك أي مؤسسة إقليمية مثل منظمة الأمن والتعاون تتوافق على تفويض للتصرف.

9. **عدم القدرة على التعامل مع أزمة طالبي اللجوء واللاجئين والمهاجرين لعامي 2015 و2016:** إن حجم وتعقيد الأزمة الحالية لطالبي اللجوء واللاجئين والمهاجرين يعتبر اختباراً لحدود كل الهيئات المتعددة الأطراف. إننا نواجه واحدة من أكبر أزمات اللاجئين في تاريخ الأمم المتحدة. ولكن ليس هناك استراتيجية عالمية أو قدرة مؤسسية فعالة لمعالجة أزمة هذا النظام من حيث الحجم. وقد ساعدت قرارات وكالات الأمم المتحدة الإنسانية لخفض التعويضات اليومية لطالبي اللجوء الذين يعيشون في الأردن ولبنان في مطلع 2015 على إطلاق نزوح جماعي إلى أوروبا. آلاف الأشخاص ماتوا في البحر. ومرة أخرى، قد تستجيب الأمم المتحدة أن هذه كانت "مشكلة أوروبية". لكن ذلك ليس هو الحال، وذلك لأن مؤسسات مثل مفوضية شؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية تم إنشاؤها في المقام الأول لإدارة أزمات مثل هذه. ويبقى السؤال مطروحاً ما إذا كانت منظومة الأمم المتحدة قادرة على التعامل مع الموجة الكبيرة المقبلة من التنقل الغير مرخص للناس إلى داخل أوروبا من شمال إفريقيا والشرق الأوسط.

10. **استجابات غير متناسقة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان:** لقد عانت الأمم المتحدة على مدى سنوات

عديدة من عدم الاتساق في التعامل مع انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان من جانب الدول الأعضاء المختلفة. وقد كان لهذا تأثير كبير على مصداقية السلطة الأخلاقية للأمم المتحدة.

11. **النقص المزمن في البرامج الإنسانية:** فعلى الرغم من سخاء بعض الجهات المانحة، تستمر الفجوة بين الاحتياجات الانسانية والتمويل في النمو. حيث أنها واضحة بين التمويل والاحتياجات المتزايدة لوكالات الأمم المتحدة الإنسانية. مما يخلق أزمة مالية حادة لعدد من وكالات الأمم المتحدة الإنسانية وشركائها المنفذين. في عام 2015، قامت الأمم المتحدة بتنسيق مناشدات للتمويل الإنساني بلغت 19.9 مليار دولار. بحلول 30 ديسمبر، تم الحصول على 52 في المئة فقط من تلك الأموال. وتهدف الأمم المتحدة خلال عام 2016 في الحصول على 21.9 مليار دولار بين الوكالات. ولم يتم تمويل إلا ثلث هذا المبلغ اعتباراً من شهر أغسطس. تعاني بعض الأزمات الإنسانية الأكثر خطورة، مثل تلك التي تؤثر على سوريا وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان، تعاني نقصاً كبيراً في التمويل، مما أدى إلى فجوات تشغيلية كبيرة في الوصول إلى المحتاجين. إضافة إلى ذلك، فإن الفجوة بين ما هو مطلوب وما يمنح للإغاثة الإنسانية آخذ في الاتساع. ومع مرور الوقت، فإن هذا سيقلل من قدرة وكالات الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني على القيام بعملهم.

12. **الإساءة الجنسية في عمليات حفظ السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وغيرها من البعثات:** في حين أن الخوذات الزرقاء لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة يتعين عليها أن تمنح السلامة والأمن للسكان المحليين، فقد بدأت هذه السمعة بالتأثر بسبب إبلاغات عن انتهاكات جنسية، بما في ذلك انتهاكات ضد الأطفال، وإن كان من قبل عدد قليل نسبياً من قوات حفظ السلام. ما بدأ كسلسلة من الإبلاغات خلال التسعينات حول ارتفاع استغلال الأطفال المرافق لبعثات حفظ السلام في البوسنة وكوسوفو وكمبوديا وموزمبيق بلغ ذروته وأصبح عبارة عن فضائح في الاعتداء الجنسي والاغتصاب في جمهورية الكونغو الديمقراطية (2005) وجمهورية إفريقيا الوسطى (2014-2016). مثل هذه الحوادث تؤثر على الشرعية الأخلاقية والفعالية التشغيلية لعمليات حفظ السلام للأمم المتحدة على نطاق أوسع.

13. **المسؤولية عن تفشي وباء الكوليرا في هايتي:** والذي يعتبر أسوأ انتشار للكوليرا في السنوات الأخيرة والذي اجتاح هايتي بعد زلزال عام 2010، حيث يعزى هذا الانتشار إلى إرسال قوة لحفظ السلام من الأمم المتحدة إلى المنطقة. على الرغم من إصابة أكثر من 700.000 شخص ووفاة أكثر من 9000، فقد ادعت الأمم المتحدة بالحصانة من خلال دعوى قضائية لاحقة. مما ترك أيضاً صورة مغايرة حول عمليات الأمم المتحدة ذات الثقل الكبير.

14. **تحذير واستجابة غير كافيين لوباء إيبولا:** أضعفت أزمة الإيبولا التي انتشرت في ثلاث دول إفريقية بين عامي 2014 و2015 والتي فشلت منظمة الصحة العالمية في توفير إنذار مبكر عنها وفشلت في وقت لاحق في احتوائها، أضعفت سمعة هيئة الأمم المتحدة. قتل على الأقل 11325 شخص منذ انتشار الوباء عام 2014. حددت الاستفسارات الرسمية اللاحقة العلاقة المختلة بين المجلس الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية في أفريقيا ومقر منظمة الصحة العالمية في جنيف، فضلاً عن أوجه القصور في القدرة على الاستجابة للأزمات الأخيرة. وبالتالي فإن هذا يخلق أزمة ثقة أكبر في منظومة الأمم المتحدة عندما يتعلق الأمر بالتعامل مع الوباء الكبير المقبل.

15. **التفاف الدول الأعضاء على الأمم المتحدة من خلال تحويل التمويل إلى برامج وشراكات خاصة:** تلعب البرامج والشراكات والمؤسسات الواسعة النطاق ــ بما في ذلك على سبيل المثال مؤسسة غيتس والتحالف العالمي للقاحات والتحصين والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا وصندوق التعليم العالمي ــ دوراً أكبر في تطبيق البرامج الهامة على أرض الواقع. كثير منها يتوفر الآن على ميزانية سنوية أكبر من وكالات الأمم المتحدة. كما نرى أن بعض الدول الأعضاء أصبحوا أقل بيروقراطية وأكثر استجابة للعملاء وأكثر فعالية من وكالات الأمم المتحدة المكلفة بولايات ومسؤوليات في هذه المجالات. كما بدأ المجتمع الدولي يبتعد مالياً عن الأمم المتحدة وعما تقدمه الأمم المتحدة. وهذا يخلق مشكلة للأمم المتحدة على مستوى المؤسسات، وذلك باعتبار المؤسسات "الغير هادفة للربح" كموجه لبرامج

وكالات الأمم المتحدة، بحكم القدر الكبير من التمويل والشروط التي تعلق اتفاقيات الشراكة الفردية.

16. **التأثير على السمعة عبر فضائح الفساد السابقة، بما في ذلك برنامج النفط مقابل الغذاء:** يحتمل أن يكون هذا البرنامج هو أسوأ فضيحة مالية في تاريخ الأمم المتحدة، حيث كشف عن انتشار الفساد داخل النظام. ووفقاً للجنة الأمم المتحدة المستقلة لعام 2005، فقد أثر سوء الإدارة والسلوك الغير أخلاقي من جانب موظفي الأمم المتحدة على البرنامج. وتشير التقارير إلى أن هذه الفضيحة أدت إلى تحويل 1.8 مليار دولار إلى النظام العراقي لصدام حسين. هذا بالإضافة إلى المبلغ المختلس من قبل مسؤولي الأمم المتحدة والأفراد والشركات خلال عملية الصفقة. وعلى الرغم من قيام الأمين العام الحالي بالكثير من العمل الإيجابي في السنوات الأخيرة لمعالجة تداعيات هذه الفضيحة، فإن ذاكرتها لا تزال تلوح في أفق المجتمع الدولي.

ستكون هناك العديد من الخلافات حول كل قضية من القضايا المذكورة أعلاه. هذا مفهوم. ومع ذلك، فإننا لا نستطيع بسهولة تجاهل التأثير التراكمي لهذه المشاكل مع مرور الوقت. وعلى الأخص، فإنها تشير إلى ميل متزايد لتجاهل آلية التعددية الرسمية من كلا الدولتين عندما تكون هناك مشاكل حقيقية يتوجب حلها. وهذا راجع إلى صعوبة تحقيق التوافق المتعدد الأطراف في الآراء لاتخاذ إجراءات عاجلة وضرورية. وحتى عند تحقيق التوافق في الآراء، فإن الثقة الدولية في كفاءة وفعالية مؤسسات الأمم المتحدة لتحقيق نتائج على الأرض الواقع تشكل أيضاً تحدياً. والنتيجة هي النظر إلى الأمم المتحدة كشيء "ثانوي" – أو لجوء نهائي إلى "الشرعية" عند إجراء القرارات والمداولات في مكان آخر. فيما يتعلق بالتنمية والتحديات الإنسانية، فإن الأمم المتحدة في خطر أن يتم اعتبارها مجرد طرف واحد من بين العديد من الأطراف. يمكن لهذه التوجهات أن تكون مدمرة مع مرور الوقت لمكانة مؤسسية الأمم المتحدة الطويلة الأمد.

بناء أمم متحدة للقرن الواحد والعشرين

"الأغبياء فقط هم من لا يغيرون أفكارهم"

بطرس غالي
الأمين العام للأمم المتحدة *(1992-1996)*

بإدراكنا لهذا السجل من النجاحات العديدة وبعض الفشل في العقد الأخير، نرجع دائماً إلى السؤالين المطروحين عما إذا كانت الأمم المتحدة ما زالت قادرة على تلبية طلبات القرن

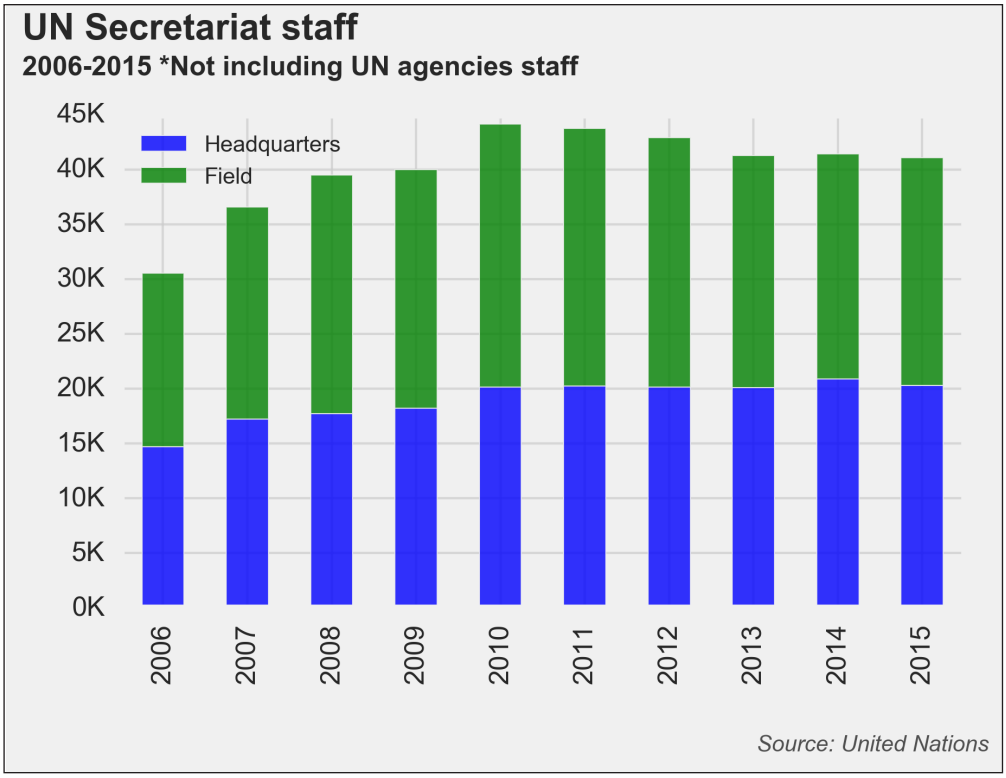

القادم. أولاً، هل يستطيع صناع القرار في الأمم المتحدة التعامل بحزم وشمولية للتجاوب مع المتطلبات لحكامة عالمية أكثر فعالية في المستقبل، مع المشاكل المستمرة في الوصول إلى إجماع بين الأعضاء (193 عضو)، ومع البنية البيزنطية لنسق الأمم المتحدة؟ ثانياً، إذا كان ذلك، هل الأمانة العامة للأمم المتحدة، والصناديق المالية 33 المختلفة، البرامج، الوكالات المختصة، والكيانات المتعلقة التي تكون الذراع التنفيذي للأمم المتحدة، هل هي مستعدة لتنفيذ القرارات بفعالية في أرض الواقع بعد اتخاذها؟

في بعض الأحيان نبالغ في تحليلنا للأمم المتحدة. ببساطة، يمكن تلخيصها في السؤالين التاليين: هل يمكن اتخاذ قرارات من طرف الأعضاء التداولية الكبيرة لحل المشاكل العالمية الشائكة؟ وهل يمكن تطبيق هذه القرارات بشكل فعلي وفعال من طرف آليات الأمم المتحدة؟

أول هذه الأسئلة، هو أولاً ولكن ليس بالضرورة، عمل الأعضاء أنفسهم للإجابة عليه، حيث أنهم هم المتحكمون بمستقبل المؤسسة. ولكن في أرض الواقع الأمور ليست بكل هذه البساطة. هناك أيضاً دور واضح للأمانة العامة في نسج هذه القرارات السياسية، نظراً للمعرفة والخبرة والنظرة السياسية التي تملكها. أيضاً، القرارات السياسية المهمة يمكنها أن تؤول إلى صناع القرار في الأمانة العامة للأمم المتحدة. ولهذا يمكن أيضاً الاختباء وراء العبارات مثل "إنه أمر متعلق بالأعضاء" أو " لا يمكن فعل ذلك بسبب عناد الأعضاء" أو "أيادينا مقيدة." أولئك الذين لديهم خبرة في الإدارة العامة يفهمون جيداً أن صناعة القرارات السياسية الجوهرية هو أصعب من ذلك، وأن دور مستشاري الخدمة المدنية هو مهم في اختبار النطاق الكلي من الخيارات في سؤال ما. علاوة على ذلك، إنه داخل نطاق الأمانة العامة والمؤسسات التابعة للأمم المتحدة اقتراح التوجيهات السياسية إلى الأعضاء التداولية للمنتمين. ففي أخر المطاف، هذا هو السبب الذي دعا كتاب اتفاقية الأمم المتحدة لإدماج المادة 99 التي تمكن الأمين العام من تقديم التوجيهات السياسية على حسابه الخاص. في الأخير، على أي حال، تبقى الصلاحية الكاملة لمجلس الأمن، المجلس الأعلى ولجانه والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في قبول، رفض أو تعديل أي توجيه.

وبالنسبة إلى السؤال الثاني حول قدرة نظام الأمم المتحدة على تنفيذ القرارات السياسية المتخذة، هناك العديد مما يمكن قوله. تم تصميم بنية نظام الأمم المتحدة في أواسط القرن 20. نفس البنية، مع بعض التغيرات القليلة في الأساسيات منذ ذلك الحين، تحاول الأن التعامل مع تحديات النصف الأول من القرن 21. اتفاقية الأمم المتحدة بنفسها هي وثيقة مرنة. عندما نقرأها اليوم، مازالت واضحة عبر العقود. لا يمكن قول نفس الشيء عن البنية المؤسسية للأمم المتحدة. للبقاء، يجب على البنية التأقلم مع التحديات الجديدة للقرن الجديد. وهذا تطبيقه صعب.

حول قدرة صناع القرارات السياسية للأمم المتحدة، نحتاج إلى أمانة عامة للأمم المتحدة تملك مخططات سياسية مطورة، تطوير السياسات، وقدرة استشارية سياسية للتعامل مع العالم السريع التحول. هذا من أجل توفير أحسن النصائح السياسية للأعضاء التي تكون الأعضاء التداولية الكبيرة للأمم المتحدة. هذا مفصل أكثر في الفقرات أسفله. يجب على بعض الأعضاء أن يقترحوا اننا بحاجة إلى قدرة أكبر في إيصال السياسات عبر العديد من المؤسسات التي تكون آليات الأمم المتحدة، وخاصة الأمانة العامة. ولكن الأعضاء في الغالب يرحبون أكثر بالحلول السياسية الجديدة والأقل تكلفة للتعامل مع المشاكل الدولية المستعصية. ومن الممكن أيضاً أن يرحبوا بالنصائح السياسية حول التحديات المستقبلية عوضاً عن التركيز على الماضي. وبالتالي، يجب التركيز على أنه شغل الأعضاء التداولية للمنتمين لتحديد إذا ما كانت النصائح السياسية المقترحة من طرف آليات الأمم المتحدة مفيدة في صناعة القرار السياسي.

في التنفيذ، البنية الهرمية هي إرث من الزمن الأول. الأن تحتاج الأمم المتحدة إلى بنية سطحية، مرنة وفعالة. تحتاج الوضوح في التفويضات. يجب أن تواجه التحديات المعقدة "الأفقية" الجديدة في أرض الواقع، والتفرقة الواضحة بين الركائز التقليدية للسلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان التي تعتبر منعدمة. نحتاج إلى أمم متحدة واضحة في تصنيفاتها، تكون حذرة إزاء كيفية استعمال الموارد النادرة بفعالية، والتي يمكن أن تتعامل بإبداع ومرونة مع الوكالات الحكومية والغير حكومية في صناعة حلول حقيقية في أرض الواقع. بطبيعة الحال، كل هذا أصعب مما يبدو عليه، خاصةً عندما نعتبر النطاق الواسع من التحديات في النظام نفسه، وأيضاً التحديات في المؤسسة داخل الأمم المتحدة.

التحديات الخارجية للنظام العالمي

"اصدقائي، التحدي اليوم لا يكمن في إنقاذ الحضارة الغربية، أو الشرقية. كل الحضارات على المحك، ويمكننا فقط انقاذها إذا تضامننا جميعاً من أجل الهدف الموحد"

كوفي عنان
الأمين العام للأمم المتحدة *(1997-2006)*

يجب على الأمم المتحدة أن تواجه عشرة تغيرات نظامية

كبيرة - خارجية عن النظام - تمسح شيئاً فشيئاً وحدة الأمم المتحدة. الأمم المتحدة يجب أن تواجه أيضاً أموراً أخرى تنبت من داخل المؤسسة وطبيعتها البيروقراطية الخاصة. الأمم المتحدة يجب عليها التأقلم مع هذه التغيرات. أو في حالة عدم قدرتها، سيتم سقوطها تدريجياً في مستنقع اللاجدوى.

التغيير الجيوسياسي والجغرافي الاقتصادي العالمي

إننا نعيش الآن فترة من التغيير الجيوسياسي والجغرافي الاقتصادي العميق. عندما تم تأسيس الأمم المتحدة، كانت الصين في خضم الحرب الأهلية المدمرة بعد قرن من الاحتلال الأجنبي. أما الآن، فإن الصين هي إما ثاني أكبر أو أكبر اقتصاد في العالم. بعد الولايات المتحدة، فإن الصين لديها ثاني أكبر ميزانية عسكرية في العالم. وعكس التوقعات، فقد تتجاوز النفقات العسكرية الصينية السنوية من حيث الكمية كثيراً نظيرتها الولايات المتحدة بحلول منتصف القرن. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، أصبحت العلاقات بين الولايات المتحدة والصين أقل استقراراً مما كانت عليه في أي فترة منذ عام 1972 بسبب الأزمات السياسية المتداولة عبر بحر الصين الجنوبي وبحر الصين الشرقي، والفضاء الإلكتروني.

كما شهد العقد الأخير تدهوراً سريعاً في العلاقات بين الولايات المتحدة وروسيا. وبدأ هذا مع غزو واحتلال أمريكا للعراق عام 2003، ومع سلسلة من الأزمات حول المقترحات المتعلقة بتوسيع عضوية منظمة حلف شمال الأطلسي حول إدراج عدد من دول أوروبا الشرقية على الحدود مع الاتحاد الروسي، والأعمال الروسية في أوكرانيا مؤخراً. هناك في الوقت الحاضر مؤشرات صغيرة على التحسن. يذكرنا بيان رئيس الوزراء الروسي ديمتري ميدفيديف في مؤتمر الأمن بميونيخ 2016 بأن روسيا وحلف شمال الأطلسي أصبحا الآن على شفا "حرب باردة جديدة"، يذكرنا بمخاطر إعادة سيناريو أربعون عاماً من الاختلال الوظيفي في مجلس الأمن خلال الحرب الباردة الأولى.

وعلاوة على ذلك، ظهرت شراكة استراتيجية جديدة على مدى السنوات القليلة الماضية بين روسيا والصين لتغطية مجالات متعددة للتعاون مثل السياسة الأمنية والسياسة الخارجية وإمدادات الطاقة. كما أن العلاقات بين القوى العظمى العالمية هي الآن في حالة تدفق أكبر مما كانت عليه منذ عام 1991. نرى أيضاً مساراً غير مؤكد في المستقبل. حيث أن استقرار العلاقات بين القوى العظمى يعتبر عاملاً حاسماً لدعم استقرار النظام العالمي على نطاق أوسع. لأن ذلك يقلل من مخاطر الاستقطاب التي رأيناها في العقود السابقة والنزاعات الإقليمية.

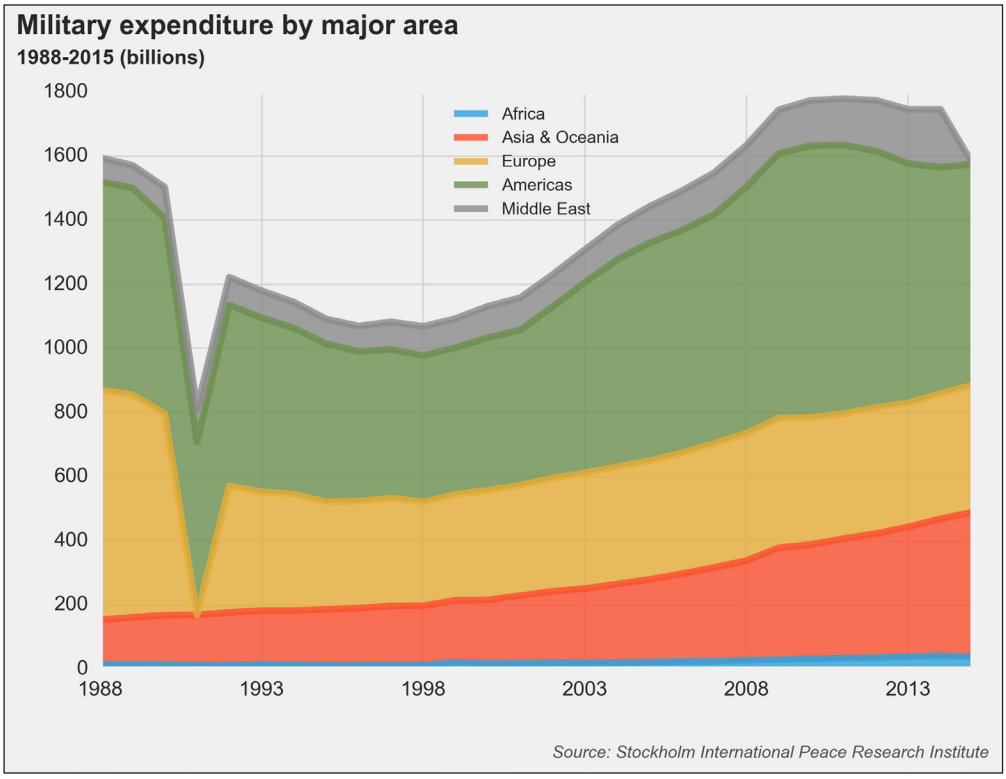

وإضافة إلى ذلك، فقد بدأنا نرى ظهور توتر في الاستقرار الاستراتيجي النووي مرة أخرى بين القوى الثلاثة الكبرى.

من أحد الجوانب، فقد ظهر ذلك نتيجة للأسئلة الحرجة المنبثقة من برنامج الأسلحة النووية لكوريا الشمالية ونشر أنظمة الدفاع الصاروخي المتحالفة للولايات المتحدة وإمكانية التصعيد الانتقامي من جانب القوات الصينية والروسية رداً على عمليات نشر التحالف.

مما يعني أن الأمم المتحدة تعمل الآن في بيئة استراتيجية مختلفة جذرياً عن تلك التي واجهت الأمناء العامين خافيير بيريز دي كويلار، بطرس بطرس غالي، كوفي عنان، فضلاً عن بان كي مون خلال جزء كبير من فترة ولايته الأولى. وتجد الأمم المتحدة نفسها الآن في أوقات صعبة وخطيرة نظراً للتوترات الاستراتيجية الجديدة بين الولايات المتحدة والصين وروسيا. إن الاستقرار الاستراتيجي في العلاقات بين القوى العظمى يعتبر شيء لابد منه حتى تتمكن الآلية المتعددة الأطراف للأمم المتحدة من العمل بكفاءة.

عولمة كل شيء

تواجه منظومة الأمم المتحدة في وقت واحد ديناميات جديدة تم إنشاؤها عبر "عولمة كل شيء". ويعتبر تأثير الثورة التكنولوجية المستمرة في كل المجالات السياسة واضحاً كما هو موضح عن طريق قانون مور الذي تنبأ بشكل صحيح ولعقود بأن قوة معالجة أجهزة الكمبيوتر ستتضاعف كل سنتين. وأسرعت ثورة تكنولوجيا المعلومات على وجه الخصوص من القدرة على نقل الأموال والمعلومات والأفكار عبر العالم بسرعة وكثافة غير مسبوقتين في تاريخ البشرية. في الجوهر، فإن العولمة تمثل انكماشاً جذرياً في الزمان والمكان للمعاملات بين الناس والشركات والمؤسسات والحكومات، وتضاعف من الابتكار التكنولوجي غير المسبوق في جميع المجالات. وبالتالي فإن دينامياتها الأساسية تتحدى قدرة السياسة التقليدية والأشكال التقليدية الدبلوماسية على المواكبة.

وكانت نتيجة هذه العولمة على ممارسة العلاقات الدولية هي انهيار ما سماه أصحاب النظريات تاريخياً "الفجوة الكبيرة" بين الوطني والدولي؛ الأجنبي والمحلي؛ والخارجي والداخلي. وحتى العقود الأخيرة، فقد كانت هذه المجالات السياسية منفصلة نسبياً. أما الآن فذلك ليس هو الحال. حيث أننا بدلاً من ذلك عولمة الأمن والاقتصاد والبيئة والقوى العاملة وحركة الناس الغير مصرح بها والأمراض المعدية.

كما كان للعولمة تأثير عميق على القدرات الفردية الفعالة للدول القومية، فضلاً عن المؤسسات الدولية التي أنشئت في عصر ما قبل العولمة. تعني عولمة كل شيء أن الدول الفردية لم تعد قادرة على التعامل بشكل فعال مع العديد من التحديات السياسية التي تواجهها، وذلك بسبب عدم قدرة قوات الحكم على العمل ضمن صلاحيات الحكومة الوطنية. وفي الوقت نفسه، رفضت الدول القومية التنازل للمؤسسات المتعددة الأطراف والحكومية والدولية عن السلطة الضرورية للتعامل بشكل جوهري مع هذه التحديات السياسية على نطاق عالمي. ونتيجة لذلك، يبدو أن الحوكمة الفعالة في طريقها للدمار على الصعيدين الوطني والدولي. وبالتالي فإن هذا يضع ضغوطاً غير مسبوقة على مصداقية المؤسسات السياسية الوطنية والدولية في أعين الناس التي تبحث عن حلول حقيقية للمشاكل الحقيقية التي يعيشونها في حياتهم اليومية.

أزمة الدولة القومية

واتساقاً مع ما سبق، فإن قوى العولمة بدأت تؤثر ببطء على الشرعية الطويلة الأمد للدولة نفسها. وذلك لأن القيادات السياسية الوطنية لم تعد قادرة على تقديم حلول وطنية مكتفية ذاتياً للمشاكل التي تواجه شعوبها، وذلك مع انفلات المقاليد السياسية من أيديهم. وبالتالي فإن هذا عبارة عن أزمة متعلقة بشرعية المؤسسات الدولية التي بنتها الدول القومية. ويتم تعزيز هذه الديناميات من خلال سرعة وحدة التغيير الذي ألقته العولمة كما ذكر أعلاه، مما ترك القليل من الوقت للحكومة الوطنية من أجل التصرف. معظم القادة الوطنيين اليوم يكافحون سياسياً للبقاء في القمة نظرا للتحديات الكبيرة المنتشرة حولهم وطبيعة الأنظمة السياسية الغير مترابطة التي يتعين عليهم العمل من خلالها.

تطالب المجتمعات المحلية في العديد من الدول بالحماية ضد التغيرات المحلية الغير مرغوب فيها والمتولدة عن طريق ديناميات العولمة، وذلك بصرف النظر عما إذا كان سبب ذلك هو التكنولوجيا أو التجارة أو الاستثمار أو كثرة الهجرة أو التخوف المتزايد من الإرهاب. غالبية هذه المجتمعات المحلية هي من المناطق الفقيرة التي تكون فيها المنافع المتدفقة من العولمة أقل وضوحاً أو غير موجودة مقارنة مع أبناء العاصمة. ومهما قالت الحكومات الوطنية حول قدرتها على "وقف" الضغوط التي تؤثر على المجتمعات المحلية في عالم يتجه نحو عولمة القرن الحادي والعشرين، فإن هذه الكلمات تبدو جوفاء. أفضل ما يمكن أن تفعله هذه الحكومات هو إبطاء عملية التغيير أو اعتدال التأثير.

ونتيجة لذلك، تجد الشعوب الوطنية نفسها منقسمة بين "العولمة" و "المحلية" ـ حيث تقوم العولمة بزيادة إضعاف

الحدود الوطنية؛ وتقوم المحلية بالحث على الانسحاب من الاتفاقيات التي تتخطى الحدود الوطنية على أمل تحسين حياتهم ومجتمعاتهم وصناعاتهم التقليدية وصيانتها بطريقة أو بأخرى، أو إعادتها إلى حقبة سابقة أقل خطراً. هذه الدينامية متواجدة بأشكال مختلفة وبدرجات متفاوتة في جميع المجتمعات. وبالتالي فقد بدأ هذا يخلق فضاءً سياسياً خصباً لحركات سياسية أكثر تطرفاً ومدفوعة بالاحتياجات الشعبية ضد العولمة والوسط السياسي السائد الذي ساد إلى حد كبير على مدى العقود القليلة الماضية.

لذلك فإن تعاطف الحمائية آخذ في الارتفاع، نفس الشيء ينطبق على نهج كراهية هجرة الأجانب والتصدي لقوات العولمة المستمرة. مما ترتب عنه حركات قومية ومذاهب تجارية جديدة تشوه سمعة الحكومات والمؤسسات الإقليمية والعالمية التي تعتبر حكوماتها دولاً أعضاء والتي قد تنازلت من وجهة نظرهم.

والنتيجة النهائية هي انقسام وفشل السياسة الوطنية. كما أننا نرى دعماً وطنياً ضعيفاً للمؤسسات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي. وينظر إلى المؤسسات العالمية مثل الأمم المتحدة على أنها بعيدة من المشاكل المحلية ولا علاقة لها بها. وبالتالي فإن أي جهود دولية للحفاظ على شرعية النظام المتعدد الأطراف التقليدي للأمم المتحدة يجب أن تكون على دراية بهذه القوى السياسية والاقتصادية الجديدة التي أطلق لها العنان. إن العولمة التي كانت في أحد الأيام صديقاً لتعددية الأطراف، هي الآن في خطر أن تصبح عدواً فتاكاً بسبب القوى السياسية الجديدة وغياب الردود السياسية الفعالة لتخفيف عملية الانتقال للدول الأقل قدرة على التكيف.

أزمة الاقتصاد العالمي

إن مستقبل تعددية الأمم المتحدة، والتعددية بشكل عام، يعصفه النمو الاقتصادي المنخفض منذ بداية الأزمة المالية العالمية قبل عقد من الزمان تقريباً. والحقيقة الغير مريحة هي أن العديد من الاقتصادات الوطنية لا تزال عالقة في مسارات النمو المنخفضة مقارنة مع مستويات ما قبل الأزمة. ووفقاً للأمم المتحدة، شهدت أربعة أخماس من البلدان انخفاضاً في متوسط النمو ما بين عامي 2011 و2014 أكثر مما شهدته بين عامي 2004 و2007. كما أن عدداً من الاقتصادات لا زالت أصغر حجماً مما كانت عليه في 2008، أو بالكاد أكبر. مستويات المعيشة قد تحسنت قليلاً. وتبقى البطالة العالمية مرتفعة بشكل عنيد في مختلف المناطق. كما تشهد الدوافع التقليدية للنمو على المدى الطويل فشلاً بدورها. إضافة إلى أن نمو التجارة العالمية لم يعد يؤدي إلى معدلات نمو اقتصادي عامة، بل إنه يختلف. لا يزال هنالك جفاف في الاستثمار العالمي الخاص، حيث يتراجع المستثمرون إلى بر الأمان.

ونتيجة لذلك، فإن قدرة النمو الاقتصادي العالمي على مواصلة توفير حاجز سياسي واجتماعي ضد الديناميات المدمرة لعملية العولمة في كل من الصناعة والبطالة لم تعد تنطبق. كما أن الأداء الضعيف للاقتصاد العالمي يضعف من قدرة النظام العالمي التعددي على مواصلة العمل بفعالية. المؤسسات العالمية بدورها محرومة من مستويات نمو التمويل التي تحتاجها للحفاظ على عملياتها العالمية، وذلك نظراً لتقليم الحكومات للأشرعة المالية للتعامل مع نمو الإيرادات المحدودة. يضعف هذا الانكماش الاقتصادي العالمي المستمر ايضاً قدرة النظام المتعدد الأطراف العالمي (كل من الأمم المتحدة والبنك الدولي) على رؤية مستوى النمو اللازم لتحقيق نتائج حقيقية وتنفيذ الأهداف الإنمائية المستدامة. وبالتالي فإن هذا سيترتب عنه أزمة في مصداقية نظام تعددية الأطراف، وذلك نظراً للمحتوى الطموح للأهداف التي أعلن عنها عام 2015، والتي يرتقب تحقيقها بحلول عام 2030.

البطالة المزمنة

كان لما يقارب عقد من النمو المنخفض تأثيراً عميقاً على مستويات البطالة سواء في الدول المتقدمة أو النامية. إضافة إلى ذلك، فإن التكنولوجيات المدمرة تؤثر هيكلياً على قدرة الاقتصادات على توفير وظائف أكثر وأفضل لتحل محل تلك التي فقدت خلال تراجع الصناعات التقليدية. إن هذه لظاهرة جديدة في التاريخ الاقتصادي. وقد كانت موضوع العديد من المجلات العلمية الأخيرة التي تبين أن تأثير إدخال تكنولوجيات جديدة في الصناعات القديمة ينتج عنه عدد متزايد من القوى العاملة الغير صالحة للعمل. إن إدخال الروبوتات المتقدمة في الاقتصادات المتقدمة والنامية ليس إلا البداية. إذا أضفنا إلى هذا تأثير التغير الديموجرافي الكبير واستمرار النمو السكاني العالمي السريع، خاصة في منطقة الشرق الأوسط وجنوب أفريقيا، فإننا سنبدأ في رؤية مكونات عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي العميق. وسيترتب عن ذلك عواقب سياسية وخيمة. إن مكافحة التطرف العنيف للمستقبل يبدأ هنا، يبدأ في الوقت الذي ليست فيه الحكومات الوطنية والمؤسسات المتعددة الأطراف قادرة على المساعدة.

ارتفاع التطرف العنيف

كما ذكر أعلاه، فإن التغيير الاقتصادي الهيكلي وارتفاع مستويات البطالة العالمية يخلق أرضاً خصبة للتطرف

العنيف. بكل بساطة، إذا لم يعد للشباب أمل اقتصادي وكانوا غير قادرين على تحقيق طموحاتهم الإنسانية الأساسية التي تمكنهم من تكوين أسرة ومأوى ومستوى معيشي أفضل مما ورثوه من آبائهم، فإن المستقبل يبدو حقاً مظلماً. وسيوفر هذا بدوره بيئة خصبة للحركات الإيديولوجية واللاهوتية المتطرفة التي قد تقدم بدائلاً خلاصية لأولئك الذين يعانون من أشكال مختلفة من الاغتراب الاجتماعي والاقتصادي في العالم الذي نعيشه اليوم. لتكون الأمور واضحة، إذا لم يقدم "النظام" أملاً للمستقبل، فمن المرجح أن يبحث الشباب عن مستقبل بديل في الخارج. وعلاوة على ذلك، فإنه عند جمع هذه الأرض الخصبة للتطرف العنيف مع التكنولوجيات الحديثة المتوفرة اليوم لتجنيد الإرهابيين وتدريبهم على الهجوم، سنحصل على مزيج قوي من التحديات التي تواجه المجتمع الدولي. إن الابتكارات التكنولوجية في مجال الاتصالات والتحويلات المالية والامتياز الإرهابي والوصول المستقبلي لأسلحه الدمار الشامل سيترتب عنه مجموعة جديدة وواسعة من التهديدات التي سيتعرض لها النظام السياسي القائم.

الطبيعة المتغيرة للنزاع المسلح

ثمة تحد آخر يؤثر على العمليات المستقبلية للأمم المتحدة وهو الطبيعة المتغيرة للنزاع المسلح. إن منع الحرب يتواجد في قلب ميثاق الأمم المتحدة. وإذا أخذنا رؤية من التاريخ، فإن العالم يشهد حروباً أقل مما كان عليه الأمر في القرون السابقة. وتجلى ذلك أكثر بعد فترة الحرب الباردة. بين عامي 1992 و2005، انخفض عدد الصراعات المسلحة عبر العالم بنسبة 40 في المئة. لكن رغم هذا الانخفاض التاريخي في الصراع المسلح، فقد شهدنا العكس على مدى العقد الماضي. حيث في حين أن الصراعات المسلحة ما زالت في انخفاض، فإن عدد الوفيات الناجمة عن الصراعات شهد ارتفاعاً كبيراً من 56000 حالة وفاة من ثلاث وستين صراع عام 2008 إلى 180000 حالة وفاة من اثنين وأربعين صراع عام 2014.

بالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفع عدد الصراعات الطويلة والعالية الحدة منذ عام 2007. ويشمل ذلك الصراعات في أفغانستان وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والعراق ونيجيريا وباكستان والصومال وجنوب السودان وسوريا وأوكرانيا. وقد أدت هذه الصراعات ذات الحدة العالية إلى عدد متزايد من الوفيات وتوسع هائل لعد النازحين بسبب النزاعات. حيث أن عدد اللاجئين والمشردين داخلياً في العالم الآن أكثر من أي وقت مضى منذ الحرب العالمية الثانية.

ومع ذلك، فإن مخاطر الصراع بين الدول لم تزل بأي حال من الأحوال. يوفر عدد الحدود البحرية والإقليمية المتنازع عليها أرضاً خصبة للأزمات والصراعات المستقبلية. إضافة إلى ذلك، فإن المسار المحتمل للنزاعات بين الدول يشهد أيضاً تغيراً نظراً لانتشار التكنولوجيات العسكرية الجديدة وعسكرة الفضاء وخطورة الحرب الالكترونية واستخدام الروبوتات لصالح الحرب، بما في ذلك خطورة الذكاء الاصطناعي الذي يتم نشره لأغراض عسكرية. على سبيل المثال:

- إمكانية "إعماء" الدول عسكرياً من خلال مجموعة من الأنشطة المضادة للأقمار الصناعية وزعزعة الاستقرار في عصر يشهد استمرار الردع النووي الاستراتيجي.
- يمكن استخدام الحرب الالكترونية من قبل دولة واحدة لتعطيل أجزاء حيوية من البنية التحتية الاقتصادية لدولة أخرى.
- خلال عام 2015، أكثر من 3000 عالم بارز وباحث في الروبوتات تواصلوا مع المجتمع الدولي لمنع حدوث "سباق التسلح بالذكاء الاصطناعي" من خلال التوقيع على معاهدة لحظر الأسلحة الفتاكة المستقلة والخارجة عن سيطرة الإنسان. ويأتي ذلك بعد صدور قرار من الأمم المتحدة حول أسلحة تقليدية معينة خلال عام 2013 لعقد اجتماع بين الخبراء حول أنظمة الأسلحة الفتاكة المستقلة.

إن الثورة التكنولوجية في الشؤون العسكرية تعيد صياغة مشهد الحروب الحديثة بشكل سريع وجذري يصعب تصور تأثيره على المؤسسات التقليدية الدبلوماسية، وعلى رأسها الأمم المتحدة المكلفة بمنع الصراع المسلح.

تطور مهم آخر في الطبيعة المتطورة للصراع المسلح هو أن أغلبية الحروب الآن لا تخاض بين الدول ولكن داخل الدول. حيث شهد عدد الصراعات المستعمرة والصراعات بين الدول الذي شكل نصف النزاع المسلح بين عامي 1946 و1958 انخفاضاً واضحاً. الشكل المهيمن على الصراع أكثر في عالم اليوم هو الصراع الدولي الداخلي. وتجري نسبة متزايدة من هذه الأشكال الناشئة من الصراعات المسلحة في مناطق حضرية ومغلقة بدلاً من الأماكن المفتوحة والتي تمت إزالتها عبر التجمعات الأكبر للمدنيين. بلغ عدد الصراعات الأهلية ذروته عام 1991 باثنين وخمسين صراع مسلح. انخفض هذا العدد إلى اثنين وثلاثين عام 2003. ومنذ ذلك الحين، يتأرجح هذا الرقم بين ثلاثين واثنين وأربعين.

ونظراً لطبيعة النظام المتعددة الأطراف المرتكز على الدولة، فإن الفاعلين المسلحين الغير حكوميين يشكلون معضلات قانونية ومفاهيمية وتشغيلية ودولية جديدة للمؤسسات والدول المشتركة. كما تلعب الجريمة المنظمة والمخدرات والاتجار بالبشر الآن دوراً كبيراً في زعزعة استقرار العمليات في العلاقات بين الدول والعلاقات المشتركة بين الدول. تلعب هذه الجهات الفاعلة الغير حكومية دوراً متزايداً في تمويل المنظمات الإرهابية العالمية. إن مطالب هذه الجهات الفاعلة الغير حكومية في الصراعات داخل الدول تعقد من جهود حفظ السلام وتدفع بهيكلة الأمم المتحدة لحفظ وبناء السلام خارج الحدود. يتعين على الأمم المتحدة مواصلة إعادة النظر في مرونة وفعالية الردود المؤسسية على هذه التحديات.

بين الصراعات الكلاسيكية داخل الدول وبين الدول، تكمن الحرب الهجينة المتزايدة التعقيد. تشمل مثل هذه الصراعات على نحو متزايد مزيجاً من الجهات الفاعلة بين الدول وداخل الدول. كما أنها تشمل القوات المسلحة للدول القومية والتي تعمل في تحالف رسمي أو غير رسمي مع الجهات الفاعلة غير الحكومية، بما في ذلك المنظمات الإرهابية.

وإضافة الى كل ما سبق، فإن الإرهاب قد بدأ يمزق نسيج الدول القومية. حيث أنه لم يعد ينطوي فقط على مناطق معينة من العالم. إن الهجمات الإرهابية أصبحت شائعة على نحو متزايد في عدد من أنحاء العالم سواء خططت ونفذت من قبل شبكات إرهابية أو مهاجمين فرديين ليست لهم علاقة بأي شبكة تنظيمية ولكن لهم إيديولوجية مشتركة. إن مستقبل الإرهاب وسبل الرد عليه أصبح يشكل تحدياً كبيراً للسياسة الدولية في عصرنا. كل الناس يعيشون الآن في خوف في جميع أنحاء العالم. إذا لم يكن للأمم المتحدة صلة مباشرة بالرد على عمليات الإرهاب العالمية، فإن ذلك يشكل خطر التهميش التدريجي للأولويات السياسية للعديد من الدول الأعضاء وشعوبها.

إن أشكال الصراع المسلح المتغيرة الموضحة في الفقرات السابقة تشكل تحديات كبيرة سواء فيما يتعلق باحترام القانون الإنساني الدولي أو تنفيذ العمل الإنساني الهادف للاستجابة إلى الاحتياجات الانسانية. إن تطور التكنولوجيات الجديدة واتخاذ أشكال جديدة من الحرب بما في ذلك الحرب الالكترونية، يشكل تحديات ومعضلات سياسية وقانونية وأخلاقية مهمة، وكل هذا لا يحدث في فراغ قانوني. وتنشأ تحديات أخرى من زيادة تورط الجماعات الإرهابية التي ترفض أي تقييد قانوني أو أخلاقي في إدارة عملياتها. سيتوجب على منظومة الأمم المتحدة التفكير بشكل عاجل وإبداعي وبناء حول هذه المجالات السياسية الجديدة والمعقدة حيث تشكل التكنولوجيا العسكرية خطراً كبيراً يمكن أن تصبح من خلاله قائداً غير أخلاقي لتغيير السياسات سواء في الجهات الحكومية أو غير الحكومية.

التغير الديموجرافي العميق وحركة الأشخاص المتزايدة بسرعة

منذ مائتي عام، كان يعيش 1 مليار شخص فقط على الأرض. أما اليوم، هناك أكثر من 7 مليار شخص. إن النمو المتسارع في عدد السكان (بعد قرون من النمو البطيء) قد بدء مؤخراً في التباطؤ. بلغ معدل النمو السكاني العالمي ذروته بنسبة 2.1 في المئة خلال عام 1962. لكن لا يجب أن ينسينا تباطؤ معدل النمو السكاني في حقيقة أن الأمر سيستغرق مئة عام أخرى أو ما إلى ذلك لينحدر معدل النمو السكاني إلى 0.06 في المئة سنوياً. باختصار، فقد مررنا للتو من القمة، لكن ما زال أمامنا طريق طويل لنقطعه قبل أن يبدأ نزول منحنى النمو السكاني. وتشير التقديرات إلى أن عدد سكان العالم سيصل إلى 9.7 مليار نسمة بحلول عام 2050 و11.2 مليار بحلول عام 2100. لكن يجب علينا التعامل مع هذه التوقعات بحذر. لأنه على مدى العقدين الماضيين، وقبل البحوث التي أجريت مؤخراً، كانت العقيدة السكانية هي أن عدد سكان العالم سيصل إلى ذروته في عام 2050 بما يناهز 9 مليار نسمة. وأشارت الأبحاث الحديثة إلى أن هذا التوافق العلمي خاطئ.

ستؤثر هذه التوجهات الديموجرافية على كل مجال من مجالات عمل الأمم المتحدة، وخاصة السلام والأمن والتنمية، وتغير المناخ. وجدير بالذكر أن الصحراء الإفريقية الكبرى هي المنطقة الأسرع نمواً في العالم، حيث من المتوقع أن يزداد عدد السكان من 1 مليار نسمة اليوم إلى 3.5 و5 مليار بحلول عام 2100. وهذا يؤكد على مركزية إفريقيا المطلقة في مجمل مهام الأمم المتحدة.

إن شعوب العالم اليوم أكثر تنقلاً من أي وقت مضى في تاريخ البشرية. أكثر من مليار شخص هم من المهاجرين. ويتكون هذا العدد من حوالي 244 مليون مهاجر دولي سنوياً و740 مليون مهاجر داخلي. مما يخلق مخاطر اجتماعية واقتصادية وحياتية لكل الأشخاص. وفي نفس الوقت، فإن حجم هذه الهجرات المؤقتة أو طويلة الأجل يخلق فرصاً جديدة للأمراض المعدية على مستوى العالم والجريمة المنظمة والإرهاب.

وبالمثل، فقد بلغ عدد المشردين داخلياً ودولياً رقماً لم يسبق له مثيل. في عام 2015، وصف المبعوث الإنساني السابق

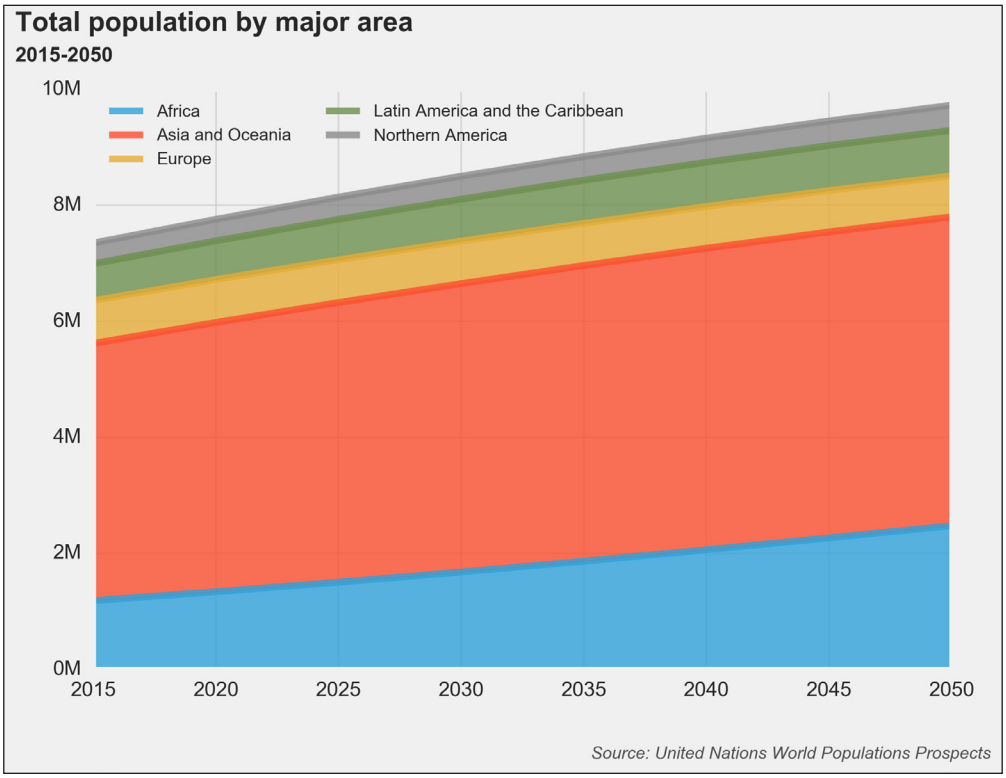

للأمم المتحدة، يان إيجلاند علناً نظام الأمم المتحدة في إدارة المشردين بـ "المحطم". وهذا ينعكس على:

- زعزعة استقرار "بلدان المنشأ" بسبب الصراعات المسلحة التي تستمر في خلق عوامل طرد في معظم أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فضلاً عن مناطق أخرى من العالم. ومن المرجح أن يستمر هذا المنظور في المستقبل.
- وبالتالي فإن هذا العبء على الدول المجاورة سيتزايد، حيث أنه هذه الدول ستصبح اللجوء الأول للمشردين دولياً. سيأتي وقت سيصل فيه هذا إلى نقطة انهيار. التطورات الأخيرة في الأردن ولبنان وتركيا تؤكد هذه الحقيقة.
- غياب شبكات نقل دولية وخدمات دعم إقليمية وعالمية للنازحين دولياً، مما يضاعف من الأزمة ويؤدي إلى استمرار الكوارث الإنسانية من النوع الذي شهدناه مؤخراً في البحر الأبيض المتوسط.
- عدم وجود أي اتفاق عالمي أوسع مشترك بشأن إعادة توطين المشردين دولياً وتحديد وضعيتهم كلاجئين، مما يخلق نزاعات سياسية داخلية في عدد من بلدان "الوجهة" التي أصبحت بلدان الاختيار للأشخاص الذين يعيشون في ظروف يائسة وليست لديهم أي ضمانات للاستقرار في مكان آخر.

تشير هذه العناصر إلى ضرورة إجراء إصلاح جذري للنظام وفي نطاق واسع من أجل التعامل مع حركة الناس العالمية والمشردين دولياً وخاصة اللاجئين. وقد صمم النظام الحالي للتعامل مع مقتضيات الخمسينات من القرن الماضي. لكنه فشل في تحديث نفسه بشكل فعال في مواجهته لتفريق عدد من الدول القومية الحديثة على مدى العقد الماضي. كما أن التكنولوجيات الجديدة والاتصالات وتوفرها الشبه العالمي وفرص زيادة النقل الغير مسبوقة زادت من تفاقم المشكلة. لقد أصبح هذا يشكل مجالاً للإصلاح من قبل منظومة الأمم المتحدة المتعددة الأطراف، بما في ذلك العلاقة مع المنظمات الإقليمية التي تشارك المسؤوليات أيضاً في هذه المجالات. لقد أصبحت هذه هي الأولوية القصوى بالنسبة للعديد من الدول الأعضاء.

التهديد المتزايد للأمراض المعدية عالمياً

يبقى خطر الأوبئة والجوائح تحدياً للمجتمع الدولي. ويتفاقم هذا الخطر بسبب الزيادة السريعة والمستمرة لعدد سكان العالم بـ 83 مليون شخص سنوياً وحركات عالمية غير مسبوقة. لكن في حين أن خطر الأمراض المعدية على مستوى العالم في تزايد، فإن قدرة النظم الصحية العامة الوطنية والعالمية على كشف الأمراض والوقاية منها ومعالجتها يشكل تحدياً آخر بسبب القيود المالية العامة.

تعتمد مشكلة الأمراض المعدية في العالم على مجموعة من العوامل، وهي: كفاءة النظم الصحية المحلية، وكفاءة

مستويات التغذية (وفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة، فإن 795 مليون شخص يعانون من نقص التغذية المزمن اليوم)؛ توفر أنظمة صحة الأمومة والطفولة؛ ندرة المياه؛ آثار الكوارث الطبيعية؛ إزالة الغابات؛ تغير المناخ والتصحر. إن جميع هذه العوامل تعتبر أكثر تعقيداً من الصراع المسلح، حيث يتم قتل وإصابة وإعاقة عدد أكبر من الأشخاص لأسباب غير عنيفة (بما في ذلك المرض). على سبيل المثال، فإن 80 في المئة من الوفيات المدنية بين عامي 2003 و2008 في دارفور كانت بسبب المرض.

إن فشل منظمة الصحة العالمية في الاستجابة بفعالية لأزمة الإيبولا في غرب إفريقيا بين عامي 2013 و204 سلط الضوء على المخاوف المتعلقة بقدرة منظومة الأمم المتحدة على التعامل بفعالية مع الأوبئة المماثلة في المستقبل. من بين جميع الأمراض المعدية القاتلة التي يتعين على المجتمع الدولي التعامل معها، فإن الأنفلونزا بجميع مشتقاتها تبقى الأكثر فتكاً. اعتمدت جمعية الصحة العالمية في عام 2007 برنامج التأهب للأنفلونزا الوبائية والذي يجمع بين الدول الأعضاء والصناعة ومنظمة الصحة العالمية لتنفيذ نهج عالمي للتأهب لمواجهة الأنفلونزا والاستجابة. ومع ذلك، لا تزال هناك شكوك كبيرة في قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة بفعالية لتفشي مرض عالمي كبير.

وبموازاة مع هذه التهديدات، فإن أزمة البحث عن المضادات الحيوية العالمية ومشكلة مقاومة المضادات الحيوية العالمية عبر العالم الناتج عن الإفراط في الوصفات الطبية والإفراط في الاستخدام تلوح في الأفق كواحدة من أكبر التحديات الهيكلية التي يواجهها المجتمع الصحي الدولي في المستقبل. ووفقاً لبحث من مختلف وكالات الأمم المتحدة، فإن مقاومة مضادات الجراثيم تشكل تهديداً للصحة العالمية العامة يمكنه أن يقتل الملايين من الناس كل عام ويطيح بنجاحات الصحة العامة وأهدافها الإنمائية ويهدد التنمية المستدامة ويتسبب بحلول عام 2050 بانخفاض بنسبة 3.5 في المئة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

وأخيرا، فإن القدرة المحدودة للخدمات الصحية الوطنية والعاملين في مجال الصحة الدولية والمرافق التي سيتم نشرها على نحو فعال للأزمات في جميع أنحاء تمثل مشكلة لوجستية متنامية. إن عدم القدرة على نشر الموارد لأزمة الإيبولا في غرب إفريقيا بسرعة وفعالية وكفاءة يعتبر موضوعاً كبيراً للنقاش. وقد أعربت منظمة أطباء بلا حدود وغيرها من الوكالات عن مخاوفها الكبيرة حول قدرة الأمم المتحدة التشغيلية على إرسال العاملين بأمان لمواجهة هذه الأزمات عند وقوعها. وإضافة إلى ذلك، فإنه في حالة عدم الانتشار السريع، ستتفشى الأمراض وتنتشر بسرعة عبر الحدود بين الدول.

إن مستقبل الصحة العامة العالمية، بما في ذلك القدرة على احتواء الأمراض المعدية على مستوى العالم، يمثل تحدياً جوهرياً للمصداقية المستقبلية لمنظومة الأمم المتحدة

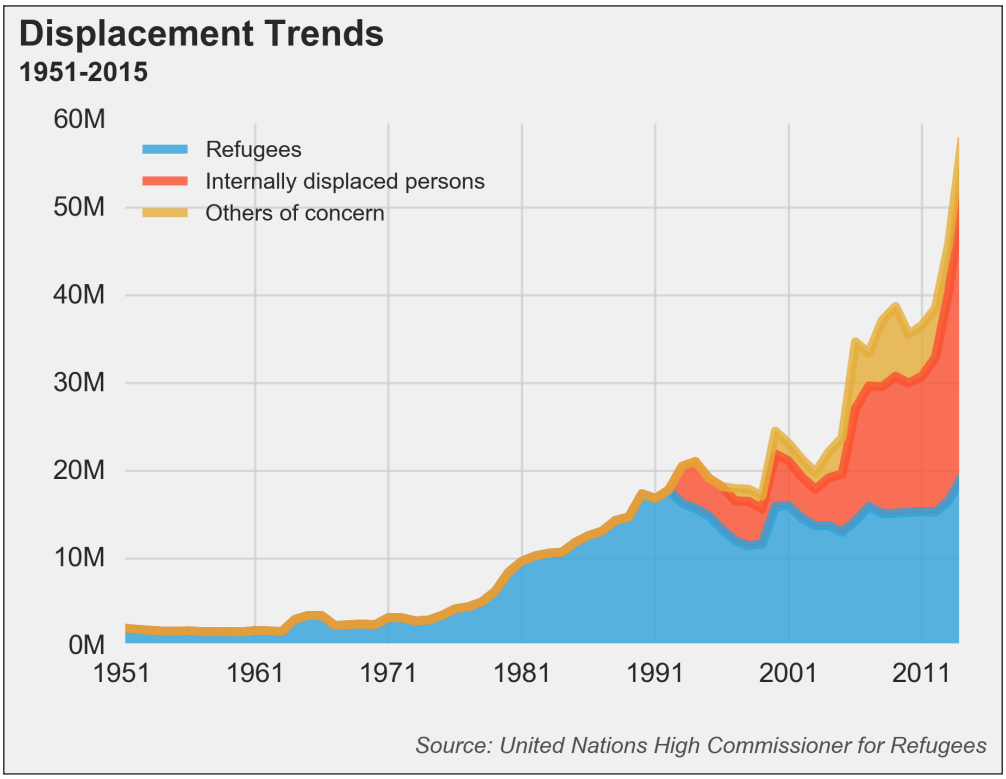

المتعددة الأطراف ككل، لأن الأمر بكل بساطة يتعلق بالإحساس بالأمان الجسدي الذي يعتبر أمراً أساسياً. وعلينا ألا ننسى أبداً أن عدد الأشخاص الذين قتلوا من جراء وباء الانفلونزا الإسبانية بين 1918 و1920 (50 مليون شخص) تجاوز عدد الوفيات الحرب العالمية الأولى. حيث أنه في ذلك الوقت، أكثر من ثلث سكان العالم تعرضت للأنفلونزا الإسبانية. وبالتالي فإن الإدارة الفعالة لتفشي الأمراض المعدية في المستقبل على المستوى العالمي وإشراك جميع أصحاب المصلحة العالمية يعتبران ضروريان للإصلاح الأساسي والعاجل قبل فوات الأوان.

تأثير تغير المناخ السريع والمتراكب

إن تغير المناخ وتأثيره على الأحداث الجوية الشديدة وندرة المياه والغذاء والغمر الساحلي وتغير أنماط الأمراض المعدية على الصعيد العالمي والحركة الدولية للأشخاص يشكل خطراً يتجاوز قدرة صانعي السياسات الوطنية والدولية على الاستجابة في الوقت المناسب. وكما حذرت أحد التقارير العلمية مؤخراً، فإن "دفع درجات الحرارة في العالم إلى عتبات معينة قد يؤدي إلى تغيرات مفاجئة لا يمكن التنبؤ بها ويحتمل أن تكون غير قابلة للاستجابة ولها تأثيرات مدمرة على نطاق واسع."

إن "عتبة" المناخ التي تتسبب في تغيرات خطيرة وربما لا رجعة فيها في المجال الحيوي (كما تم الاتفاق عليه من قبل العلماء والدول الأعضاء) تشكل زيادة في درجة الحرارة العالمية المتوسطة بقدر 1.5 إلى 2 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الصناعة. كلما تأخرت الانبعاثات، كلما كان من الصعب تقليل مستوى درجة الحرارة. في الواقع، فإن الالتزامات بالكربون التي عقدت في باريس (إذا تم تنفيذها) لن توفر إلا ثلث النقص اللازم في الانبعاثات. هناك عدد من إشارات التحذير المتواجدة بالفعل:

- ارتفعت درجة حرارة الأرض بمعدل 1.02 درجة مئوية منذ بداية الثورة الصناعية. إذا ارتفعت درجة حرارة الأرض درجتين أو ثلاثة درجات فوق المعدل، فإننا سنعيش في تقلب للمناخ. لن نتمكن من التنبؤ بالمناخ لأن ذلك سيكون خارج نطاق الملاحظات التي تعود إلى 100.000 عام.
- تأثير آخر لتغير المناخ هو أن الأحداث المناخية الشديدة أصبحت أكثر توتراً وأكثر شدة. وقد تبين ذلك بالفعل من خلال الزيادات الكبيرة في أقساط التأمين العالمية. كما أن التكلفة الاقتصادية والبشرية للأحداث الجوية الشديدة (مثل الأعاصير وموجات الحر والفيضانات وحرائق الغابات) آخذة في النمو.
- مع ارتفاع درجات الحرارة، والتغيرات في أنماط هطول الأمطار، وزيادة الظواهر الجوية الشديدة، فإن النمو السكاني العالمي وحده سيخلق الحاجة لما يقل عن 30 في المئة أكثر من المياه و50

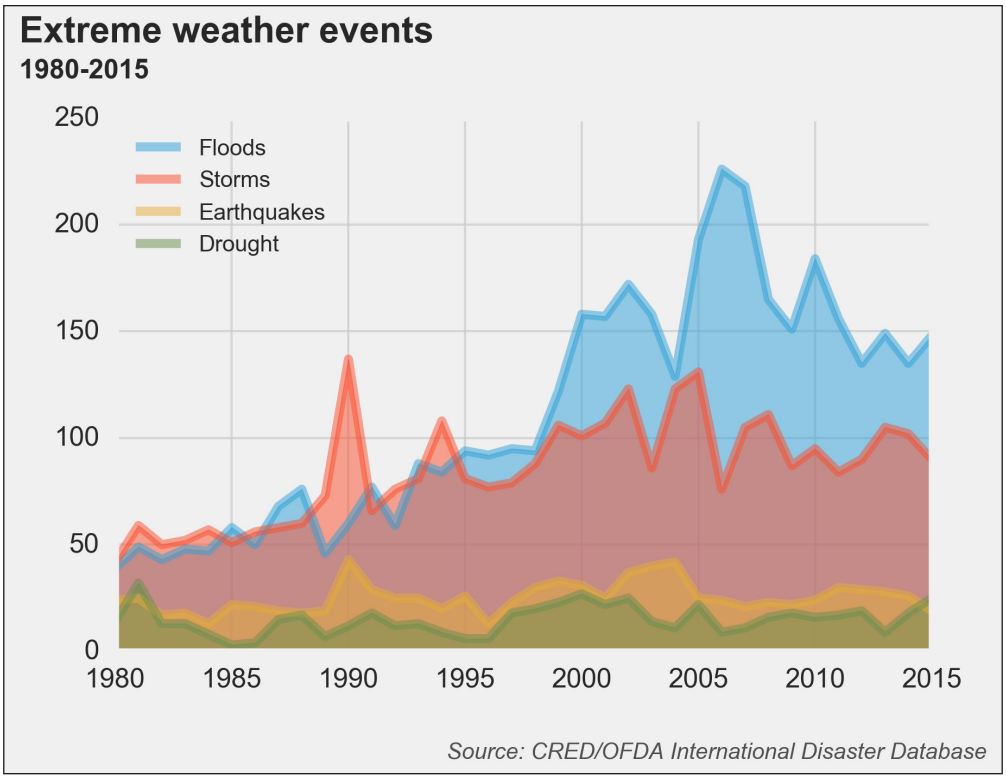

في المئة أكثر من الطعام و45 في المئة أكثر من الطاقة بحلول 2030. كما أن إمكانية نشوب صراعات مسلحة نتيجة لأزمات الطاقة والماء والغذاء ستبدأ أيضاً في الارتفاع.

يعترف تقرير التقييم الخامس 2014 للفريق الحكومي الدولي بأن تغير المناخ يتسبب في مجموعة من التهديدات الحالية للبشر. تغير المناخ يهدد الأمن البشري لأنه يمكن أن يفاقم من ندرة الموارد ويضعف سبل العيش ويزيد من ضغوط الهجرة ويضعف من قدرة الدول على توفير

الظروف اللازمة للأمن البشري. كما أنه يصعب من قدرة تنفيذ أعمال التنمية المستدامة وقد يعكس الاتجاهات ويعطي شكوكاً جديدة ويزيد من تكاليف القدرة على التكيف.

لدى تغير المناخ القدرة على التأثير على كل بقعة في العالم. لكن تأثيره قد يكون شديداً على أشخاص معرضين أكثر للخطر وعلى الأشخاص الذين يعانون من مستويات منخفضة من التنمية البشرية. ويضاف هذا إلى التوترات الاجتماعية والسياسية، ويمكن أن يزيد من احتمال نشوب نزاعات مسلحة. بالنسبة للبلدان الجزرية الصغيرة النامية، فإن تغير المناخ يشكل تهديداً وجودياً يحتاج إلى تدخل فعال.

إن الأمم المتحدة مفتونة بمصطلح "الشمولية". وإذا كان هناك تحد موضوعي "شمولي" للنظام، فإنه تأثير تغير المناخ المتعدد الأبعاد. وتشمل هذه التأثيرات جميع ركائز الأمم المتحدة المتعلقة بالأمن والسلام والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان. إلا أن السؤال الجوهري للمستقبل هو ما إذا كانت آلية الأمم المتحدة الحالية المشاركة في اتفاقية تغير المناخ والمؤتمرات ذات الصلة للأطراف مجهزة للتعامل مع سرعة تغير السياسات اللازمة لتجنب تغير المناخ الخطير والذي لا رجعة فيه. إذا فشل المجتمع الدولي في خفض الانبعاثات بشكل جذري، ستصبح مجموعة أكبر من تدابير التخفيف المتطرفة ضرورية لمختلف البلدان والمناطق والصناعات عبر العالم. بالنسبة لبعض الدول النامية الجزرية الصغيرة، فإن ذلك وجودي.

كل هذا قبل أن نأخذ في عين الاعتبار انتهاك مجموعة من "الحدود الكوكبية" الأخرى الخارجة عن المناخ، كما حددها مركز الصمود في ستوكهولم، بما في ذلك:

- استنفاد الأوزون الستراتوسفيري؛
- فقدان وانقراض التنوع البيولوجي؛
- التلوث الكيميائي؛
- تحمض المحيطات؛
- استهلاك المياه العذبة؛
- الدورة المائية العالمية؛ و
- تغيير نظام الأرض.

ينبغي على المجتمع الدولي على وجه الخصوص أن يتعامل مع السلامة البيئية لمحيطاتنا على المدى الطويل، والتي

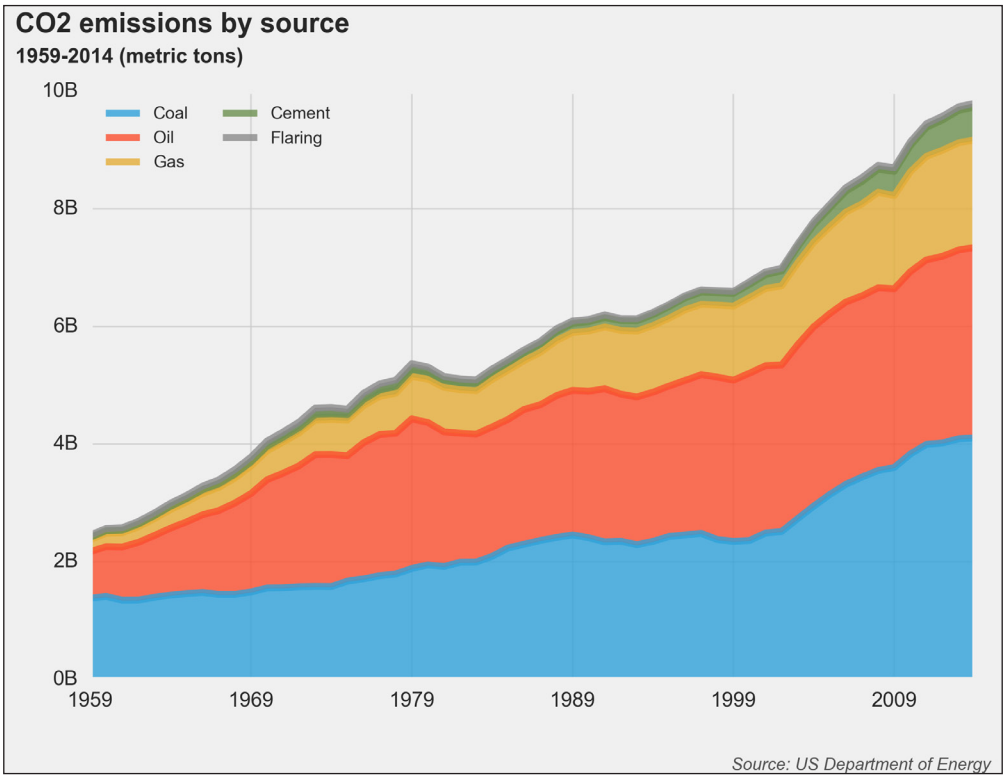

تغطي 70 في المئة من مساحة الأرض. تؤثر المحيطات بشكل كبير على تغير المناخ وأنماط الطقس. كما أنها تشكل مصدراً هاماً للبروتين العالمي. إلا أن إدارة محيطاتنا لا يعطى له أي اهتمام مؤسسي داخل الهيكل البيئي الشامل التابع للأمم المتحدة. الحكومات الوطنية ليست مسؤولة. وليس هناك آلية حكم متفق عليها دوليا للإدارة الشاملة للنظم الايكولوجية المحيطية. مما يعني أن حوكمة محيطاتنا تبقى غير شاغلة لاهتمام أحد.

التحديات الداخلية لمنظومة الأمم المتحدة

"عندما نتحفظ، فإننا نخلق عالماً عديم الأمن"

داغ همرشولد
الأمين العام للأمم المتحدة *(1953-1961)*

ستتسبب التغييرات والتحديات الضخمة المذكورة أعلاه في تغيير جذري في تضاريس السياسات العالمية التي سيتعين على المؤسسات الوطنية والمتعددة الأطراف العمل عليها في المستقبل. إننا ستختبر بشكل جماعي قدرة الأمم المتحدة على التكيف مع الواقع الجديد للقرن الحادي والعشرين بدلاً من التمسك بنهج أكثر ارتياحاً وألفة في حل المشاكل العالمية. ويوجد وراء هذه التحديات "الخارجية" عدداً من التحديات الداخلية في منظومة الأمم المتحدة نفسها، والتي ستحتاج إلى طرق للتعامل معها.

ثقافة تفاعلية مقابل ثقافة استباقية

من المفهوم أن الأمم المتحدة قد تطورت كمؤسسة رداً على التدمير الشامل الذي شهدته الحرب العالمية الثانية. ونتيجة لذلك، فقد استجابت للأزمات لأكثر من سبعين عاماً بشكل فعال أحياناً، وأحياناً بفعالية أقل. لكن بعد الفحص الدقيق لبنود ميثاق الأمم المتحدة، من المهم أن نذكر أنفسنا بأننا مدعوون مرة أخرى لتجنب ويلات الحرب. حيث يجب أن تركز أحكام الميثاق على جدول أعمال وقائي أكثر شمولاً للأمم المتحدة ككل. ويشمل ذلك على سبيل المنطق:

- منع الأزمات السياسية من أن تصبح صراعاً مسلحاً؛
- منع النزاعات بين الدول من تصعيد للحرب؛
- منع الكوارث السياسية من النوع الذي رأينا في أزمة اللاجئين خلال السنوات القليلة الماضية؛
- منع تصعيد بطالة الشباب إلى الجيل القادم من الاغتراب السياسي والموجة الجديدة من التطرف العنيف؛
- منع انتشار الأمراض المعدية المحلية عالمياً؛
- منع الجرائم الجماعية من خلال العمل المبكر والفعال؛ و
- الوقاية من تغير المناخ الذي لا رجعة فيه.

وينبغي أن تصبح الوقاية هي الفكرة المهيمنة الجديدة في جميع عمليات الأمم المتحدة. إذا تم أخذ هذا على محمل الجد، فإن الأمر سيصبح مسألة ثقافة وهيكلة سياسية وتخصيص للموارد في منظومة الأمم المتحدة.

ثقافة صوامع مستقلة بدلاً من القيادة المتكاملة

تتوفر الأمم المتحدة على احدى عشر صندوق وبرنامج، وخمسة عشر وكالة مختصة، وأربع منظمات ذات صلة، وثلاثة كيانات أخرى – أي ما مجموعه ثلاث وثلاثون مؤسسة تم إدراجها في الملحق 3. بالإضافة بالطبع إلى البنية الداخلية للأمانة العامة للأمم المتحدة التي تضم 41081 موظف. كانت هناك مجموعة من النداءات على مر العقود في الأمم المتحدة بشأن تفكيك "الصوامع" المؤسسية المتعددة التي يتخللها النظام. إن الحل المناسب للصوامع المخترقة لمنظومة الأمم المتحدة هو الدعوة المتكررة لنهج "الشمولية". إلا أننا لسنا على دراية كيف تم بالفعل وضع ذلك في الممارسة المؤسسية. ومن المسلم به أن هياكل وولايات وموارد الحوكمة الحالية للصناديق والبرامج والوكالات الخاصة المختلفة، فضلاً عن عمليات الأمانة العامة، تتكاثف لصالح التجزئة. وبالتالي فإن قلب هذا الميل التاريخي نحو "الصوامع" المستقلة سيشكل مهمة صعبة تتطلب مشاركة مكثفة من قبل الهياكل القيادية للأمم المتحدة وجهاتها المعنية على مدى فترة طويلة من الزمن. إلا أنه على المستوى الوظيفي:

- يجب أن يعني ذلك اتخاذ قرارات متكامل في منظومة الأمم المتحدة، حيث تجمع الإدارة التنفيذية للأمم المتحدة في أنشطتها التداولية اليومية بين القرارات السياسية والتشغيلية التي تتضمن العناصر المشتركة بين مهمة الأمن والتنمية وحقوق الإنسان من ناحية؛
- إضافة إلى ذلك، فإن "وقف الصوامع" الفعال يجب أن يضمن انعكاس هذه العمليات المتكاملة في اتخاذ القرارات على توجيه الأمانة العامة في عمليات الأمم المتحدة على أرض الواقع؛ و
- أخيراً، سنعلم أنه قد تم فعلاً وقف "الصوامع" عندما يتم تمكين المنسقين المتواجدين على أرض الواقع من نقل الأفراد والموارد داخل وبين وكالات الأمم المتحدة، بناءً على الاحتياجات المتغيرة في هذا المجال.

باختصار، فإن "وقف الصوامع" يتعلق حول كيفية اتخاذ القرارات وتوصيلها وتنفيذها.

ثقافة كتابة التقارير بدلاً من التنفيذ

لقد طورت الأمم المتحدة ثقافة تميل إلى مكافأة كتابة التقارير بدلاً من تنفيذ القرارات وتقديم نتائج قابلة للقياس. واحدة من أكثر الانتقادات الحارقة والأوسع انتشاراً في منظومة الأمم المتحدة هي أنها قد تحولت إلى عالم من الكلمات بدلاً من مكان للعمل. هناك انشغال عميق داخل النظام لضمان "الحصول على لغة صحيحة" عند تحليل مشكلة عالمية معينة. ويتم توجيه اهتمام أقل إلى ما يمكننا وينبغي علينا القيام به لحل المشكل على أرض الواقع. هذا يجب أن يتغير.

ثقافة الانتشار بدلاً من المحاسبة المحددة بوضوح

لقد تطورت منظومة الأمم المتحدة على نحو يجعل من المستحيل اعتبار أحد الأفراد أو المؤسسات مسؤولاً عن أي شيء. ويكاد يبدو أنه قد تم القيام بذلك بتلك الطريقة. لأن كل التحديات على جدول أعمال الأمم المتحدة تبدو "شاملة"، أي أن الكل ولا أحد في نفس الوقت يعتبر مسؤولاً عن أداء المؤسسة. المشكلة الجوهرية هي أنه إن لم يتم اعتبار الأفراد مسؤولين عن الأداء العام للأمم المتحدة، فإن الفعالية الإجمالية للنظام ستتدهور.

ثقافة المركزية بدلاً من الوفد

تعمل الأمم المتحدة في هيكل هرمي كبير. ويجب على هذا الهرم أن يكون منبسطاً أكثر. هناك عدد كبير جداً من مستويات "الإدارة" في مؤسسة كبيرة ومتنوعة وعالمية مثل الأمم المتحدة، فإنه لا يمكن إدارتها فعلياً بشكل هرمي. يجب أن تكون هنالك خطوط واضحة من الوفد التشغيلي في إطار توجيهات السياسات الاستراتيجية. إضافة إلى أن ذلك يرتبط مباشرةً مع المناقشة السابقة حول المحاسبة. إذا فوضت السلطة على سبيل المثال إلى مدير للعمليات الميدانية، إذن هنا تكمن المحاسبة.

ثقافة المركز بدلاً من ثقافة تعطي الأولويات للعمليات الميدانية

يقع تقريباً نصف موظفي الأمانة العامة للأمم المتحدة (41000) في مقر العمليات. ولأن الفعالية القصوى للأمم المتحدة لا يتم الحكم عليها من خلال أناقة أوراق سياستها، بل من خلال الفعالية التي يتم تنفيذها على الأرض الواقع، يجب أن يكون عدد موظفي الميدان للأمم المتحدة أكبر من عدد الموظفين في المركز. كما ينبغي مكافأة موظفي الميدان بشكل أكثر. إننا بحاجة إلى تشجيع ثقافة خدمة المجال المهني على المدى الطويل، وذلك حتى يتم تشجيع ومكافأة وترقية أفضل موظفي الميدان للأمم المتحدة على خدمتهم في الميدان، بدلاً من العودة إلى المكتب الرئيسي للتقدم في الحياة المهنية.

غياب العمليات الميدانية المتكاملة

إن تقديم الخدمات بفعالية لاستضافة الدول والمجتمعات المضيفة يتطلب عمليات ميدانية متكاملة. هذا، بطبيعة الحال، يعكس نقاشاً أوسع حول كيفية إدارة المسؤوليات الوظيفية والجغرافية داخل مؤسسات السياسة الدولية بشكل عام، سواء كان يتعلق الأمر بوزارات خارجية وطنية أو مؤسسات متعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة. هذه هي المشكلة الكلاسيكية للمصفوفة التنظيمية، وهي تحديد الأولوية للوظيفة المتخصصة أو للمناطق الجغرافية. على أي حال، فإذا اتخذت الأمم المتحدة على محمل الجد اقتراح أننا الآن في ملاحقة لجدول أعمال خاص بالسلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان المتكاملين في المجتمع الدولي، سيترتب عن ذلك فرق ميدانية متكاملة قادرة على تنفيذ ولاية متكاملة على الواقع. الأهم من ذلك، أنه من المحتمل يكون هذا منطقياً أكثر للحكومات التي تستضيف عمليات الأمم المتحدة عبر العالم. لأن مسؤوليتنا الأساسية ليست هي الحفاظ على سلامة "الصوامع" الفردية داخل النظام العام، بل هي تقديم برامج منسقة عبر فرق متكاملة تعمل تحت منسقين مقيمين ومتمكنين. وبالتالي فإنه من المرجح أن يتم تقديم نتائج أكثر كفاءة وفعالية وقابلة للقياس. إضافة إلى ذلك، فإن التكامل السليم للفرق الميدانية للأمم المتحدة يمكن أن يتم بطريقة تزيد من الفضاء التشغيلي المتميز للعمل الإنساني في حالة الأزمات، مع إدراك أن هذا الفضاء التشغيلي لا يمكن أبداً تأمينه دون معالجة واقع الأمن والتنمية المحيط.

بروتوكولات تعاونية مفصلة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية

لدى الأمم المتحدة علاقات مؤسسية هامة مع العديد من المنظمات الإقليمية، وذلك على الرغم من أن العديد منها يفتقد إلى بروتوكولات واضحة لتحديد الأهداف المشتركة والعلاقات التشغيلية. إلى جانب الفائدة التشغيلية من أجل ترتيبات منسقة بشكل أفضل، ينص الفصل 8 من ميثاق الأمم المتحدة رسمياً على أهمية المؤسسات الإقليمية في تحسين العمل العام للأمم المتحدة. إن هذا ليس بمصدر قلق هامشي. فإن القدرة المؤسسية والمالية للعديد من المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي لتكون

جهات فاعلة ودولية هامة يعتبر شيئاً رائعاً. وهذا يشير إلى الحاجة الملحة لوضع ترتيبات تعاونية أكثر فعالية وبروتوكولات محددة بين الأمم المتحدة ومجموعة كاملة من المؤسسات الإقليمية. في الوقت الحاضر، هذه العلاقات تعمل أكثر على أساس حسن النية الشخصية والمؤسسية، بدلاً من العلاقات المشتركة بين المنظمات.

من حيث السلام والأمن، لا يزال هناك عدم وضوح حول القوى التابعة للاتحاد الأفريقي بموجب المادة 4 من القانون التأسيسي المتعلق بتدخل الاتحاد الافريقي في الدول الأعضاء الأخرى في "ظروف خطيرة"، وكذلك حول القوى المتاحة لمجلس الأمن الدولي على النحو المبين في ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما بموجب الفصل 8. يبين هذا الفصل العلاقة الأمنية بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية، أو ما يسميه الميثاق "الترتيبات الإقليمية". ومرة أخرى، فإن العلاقة العملية بين المؤسستين تعتبر منطقية، إلا أنها تحتاج إلى تحسين كبير في مسألة عمليات حفظ السلام للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وخصوصاً في إيجاد صيغ تمويل فعالة للاتحاد الافريقي. إن العبء الموضوع على هذه العمليات يقدم قدرات كبيرة في الميزانية لعدد من الدول الإفريقية.

إلى حد ما، فإن علاقات السلام والأمن بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي قد تحسنت من خلال إطار عمل الأمم المتحدة والاتحاد الافريقي المشترك لتعزيز الشراكة في السلام والأمن. لكن هذا الإطار المشترك يحتاج إلى التوسع لإدراج الترتيبات التعاونية عبر مجموعة كاملة من عمليات مفوضية الاتحاد الأفريقي. على سبيل المثال، فإن المزيد من العلاقات المؤسسية الرسمية حول "التنمية والحكم" سيكون مفيداً في إطار مشترك. قد تصبح الاتفاقيات المشتركة الفعالة قوة مضاعفة لكلا المؤسستين. إن مفهوم "القوة المضاعفة" هو ما تحتاجه الأمم المتحدة للنهوض بجميع المنظمات الإقليمية الكبرى في مختلف المجالات السياسية الدولية. وسيكون هذا أكثر أهمية عندما تصبح أزمة الإيرادات العامة العالمية أكثر شدة وتصبح المساهمات الوطنية في المؤسسات الإقليمية والمتعددة الأطراف أكثر صعوبة، وعندما تمول بعض الدول الأعضاء كلتا المجموعتين من المؤسسات.

أطر الشراكة مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص

كما ذكر أعلاه، فإن بروتوكولات التنسيق بين منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية الدولية والقطاع الخاص ليست منظمة بشكل جيد في الوقت الراهن. حيث أن بروتوكولات التشغيل والاتفاقيات الاستشارية التي تتماشى مع هذه البروتوكولات أصبحت ضرورية. إلى حد ما، فقد أصبح هذا يحدث بين الأمم المتحدة والبنك الدولي من خلال عمليات التفاوض حول التنمية المستدامة، والتي أسفرت في نهاية المطاف على جدول أعمال عام 2030. إذا كانت هناك رغبة في تمويل وتسليم هذا البرنامج لعام 2030، سيتوجب تكثيف الإطار التعاوني في المستقبل. نفس الشيء ينطبق على علاقات الامم المتحدة الهيكلية مع المنظمات غير الحكومية الدولية. حيث أن المنظمات غير الحكومية الدولية تشتكي كثيراً حول آلية إشراك منظومة الأمم المتحدة. وقد أثبت تطوير الميثاق العالمي للأمم المتحدة مع القطاع الخاص من قبل الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك، كوفي عنان، على فعالية الإطار العملي التي تتجاوز فعالية المنظمات الغير حكومية. حيث ظهر ذلك جلياً خلال المفاوضات الأخيرة بشأن جدول أعمال عام 2030 واتفاقية باريس. إلا أنه ينبغي القيام بالمزيد من العمل من كلا الطرفين.

وباختصار، فإن هيكل النظام المتعدد الأطراف القائم على الدولة يبقى أساسياً. لكن إذا أراد أن يبقى أساسياً، يتعين على النظام المشاركة والتعاون والتنسيق بشكل فعال مع العدد المتزايد من المنظمات الغير حكومية في الفضاء السياسي العالمي. الحقيقة هي أننا نعيش في بيئة متعددة الأطراف وذات أصحاب مصلحة متعددة في وقت واحد. وإن العمل بين هذين الواقعين سيكون بمثابة اختبار حاسم للإصلاح الفعال للأمم المتحدة في المستقبل.

هيكل توظيفي ثابت

إذا كان أي شيء يجسد حقيقة أنه ما زلنا نتوافق على مؤسسة أمم متحدة تعيش في منتصف القرن العشرين وتسعى إلى معالجة واقع القرن الحادي والعشرين، فإن ذلك سيتمثل في طبيعة نظام إدارة الموظفين للأمم المتحدة، والذي تم تناقله منذ زمن بعيد. وعلى الرغم من العدد المتزايد وتغير طبيعة الأزمات التي يجب التعامل معها، فقد يستغرق الأمر اثنا عشر شهراً لتوظيف شخص في أحد المناصب في الأمم المتحدة. مما يشكل نظاماً لا يمكن الدفاع عنه في أي منظمة حديثة. إضافة إلى ذلك، فإن عدم قدرة مديري الأمم المتحدة على النقل السريع للموظفين داخل الوكالات، ناهيك بين الوكالات، يعوق من قدرة المؤسسة على الاستجابة بفعالية للأحداث السريعة. فوفقاً للاتفاقيات الحالية مثلاً، لا يحق للأمين العام نقل الموارد والموظفين بين الإدارات داخل الأمانة العامة للأمم المتحدة، ناهيك عن التعاون بين الأمانة العامة والصناديق والبرامج والوكالات الخاصة التي تتوافق بدورها على اتفاقيات حكم منفصلة.

وعلاوة على ذلك، فقد أصبح من غير الممكن الآن تسريح أي شخص حصل على وظيفة دائمة في منظومة الأمم المتحدة بغض النظر عن عدد الاستعراضات وبروتوكولات إدارة الأداء التي تم تطبيقها على ذلك الشخص. كما أن هنالك زوال بطيء وثابت لمفهوم الخدمة العامة الدائمة والمهنية والدولية. قد تكون التعيينات السياسية مهمة فقط لإضافة مستوى عالي من التجربة في إدارة المؤسسات ذات المستوى العالي. لكن قدرة الموظفين المهنية وذات الخبرة العالية على الخدمة المدنية في الأمم المتحدة للارتقاء إلى المناصب الإدارية قد أصبحت استثناء وليس قاعدة.

هنالك حاجة قوية في منظومة الأمم المتحدة للاستفادة من "إطار" مستمر من الخبرة المؤسسية لأنها مرتبطة بالأمانة العامة والوكالات المختصة والبرامج والصناديق الكبيرة للأمم المتحدة. كما ينبغي الحفاظ على المرونة لإجراء تعيينات خارجية كلما لزم الأمر. لكن هذا لا ينبغي أن يكون على حساب الخطر المتجلي في إخماد فكرة الخدمة المهنية الدولية الدائمة. حيث أن الإصلاحات المعمقة في النظام الإداري للأمم المتحدة تعتبر ضرورية إذا أرادت الأمم المتحدة أن تكون قادرة على أداء مجموعة متزايدة من الوظائف التي وضعها الدول الأعضاء منذ قرون مضت. فإنها تشكل المفتاح في الكثير من النواحي.

قيود الميزانية الخارجية ومرونة الميزانية الداخلية

الجانب الأقل مناقشة والأكثر أهمية في عمليات الأمم المتحدة هو الميزانية. إنه وضع ميزانية الأمم المتحدة في السياق يعتبر مهماً. في عام 2013، كانت الميزانية السنوية للأمم المتحدة تبلغ 32.4 مليار دولار، منقسمة بين 12.6 مليار دولار في الاشتراكات المقدرة و19.8 مليار دولار في التبرعات من الدول الأعضاء. وبالتالي فإن الأمم المتحدة تتوفر على قدرة مالية لدولة في حجم سلوفاكيا أو معادلة لميزانية المساعدات الخاصة بقسم التنمية الدولية للمملكة المتحدة.

شهدت الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة من قبل الدول الأعضاء (استناداً على صيغة ثابتة مبنية على نسبة الناتج المحلي الإجمالي العالمي) على مدي السنوات الخمس والعشرين الماضية نمواً متواضعاً. حيث أن التبرعات للأمم المتحدة قد تقلبت على نطاق واسع وذلك استناداً على قدرة الدول على الدفع (وفقاً للظروف الاقتصادية الوطنية) وشدة التحديات والازمات التي تواجهها برامج وصناديق ووكالات الأمم المتحدة المختصة في سنة معينة.

يتعين على الأمم المتحدة، مثل أي مؤسسة، أن تعيش في حدود إمكانياتها. المشكلة في التمويل الأساسي للأمم المتحدة لا تكمن في مبلغ التمويل، بل في التوزيع الداخلي للمبلغ، مما يعكس جزئياً عدم مرونة نظام إدارة الموظفين المشار إليه في الفقرات السابقة. هناك أيضاً مشكلة تتعلق

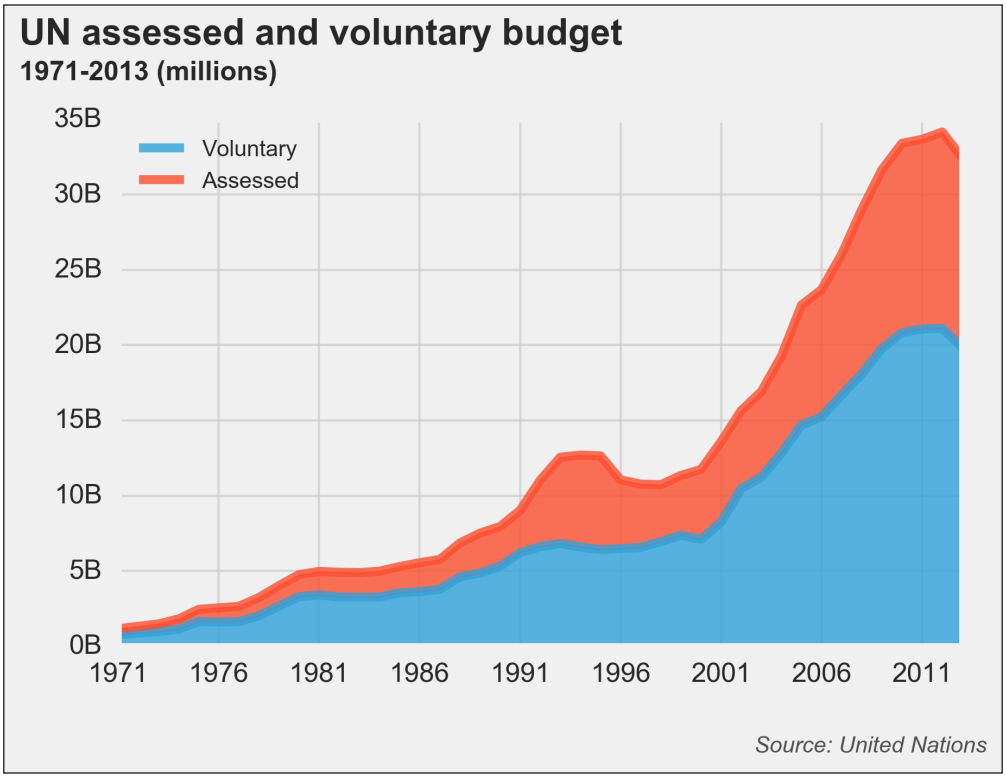

بتكليفات الأمم المتحدة التي انتهت مدة صلاحيتها والتي بقي موظفوها على كتب الأمم المتحدة، مما يكلفها ميزانية كبيرة. هناك مجال للكفاءات الكبيرة في هذه المجالات.

لكن كما ذكر سابقاً، هناك أيضاً مشكلة في الفجوة التمويلية المتزايدة بين الشكاوى الإنسانية الخاصة للأمم المتحدة من جهة، والمبالغ المساهم بها في هذه الشكاوى من جهة أخرى. هذه الفجوة آخذة في التوسع. وهي تنعكس جزئياً

على أزمات الإيرادات العامة التي تمر بها عدد من الدول المتبرعة منذ الأزمة المالية العالمية. قد يعكس هذا أيضاً نوعاً آخر من التعب في التبرع فيما يتعلق بفعالية بعض هذه البرامج حيث سينتقل المتبرعون إلى المنظمات الدولية الغير حكومية بدلاً من ذلك. سيتطلب ذلك نهجاً حذراً للإصلاح في المستقبل.

العنصر الأساسي للإصلاح في عملية الميزانية المقبلة للأمم المتحدة يكمن في نظام البيروقراطية لتحديد وتأكيد ميزانيات الأمم المتحدة. وخلافاً لأي مؤسسة أخرى للشراكة في العالم، فإن عملية تخطيط الميزانية للأمم المتحدة لسنة معينة تبدأ قبل سنتين وثلاثة أشهر من بداية ذلك العام. ويشمل ذلك عملية صنع قرار من ثمانية مراحل. بل تشمل في الواقع إحدى عشرة مرحلة إذا أدرجنا المراحل المتعلقة بالتدقيق المالي ومراجعة الأداء والرقابة. وأصبح التقرير النهائي المقدم للجنة الأمم المتحدة الخامسة لاتخاذ القرارات بشأن الميزانية يحتوي الآن على 8000 صفحة. مع الحفاظ على سيطرة الجمعية العامة النهائية على ميزانية الأمم المتحدة عن طريق اللجنة الخامسة، هناك حجة قوية لتبسيط واسع النطاق، وذلك لمزيد من الشفافية بالنسبة للدول الأعضاء وزيادة الكفاءة التشغيلية للمنظمة. إن تعقيد العملية الحالية هو في حد ذاته يعتبر ترخيصاً لعدم الكفاءة المؤسسية.

المبادئ التنظيمية لأمم متحدة أكثر فعالية

بالنظر إلى سرعة وعمق وتعقيد التغييرات التي تحدث في البيئة الاستراتيجية التي يتعين على الأمم المتحدة العمل عليها في القرن الحادي والعشرين، ونظراً لبعض الجمود الهيكلي والثقافي المؤسسي الحالي للأمم المتحدة، ما هي المبادئ الأساسية التي ينبغي أن توجهنا في جهودنا لجعل الأمم المتحدة تحظى بأهمية أكبر في المستقبل؟ إلى جانب الأفكار المبتذلة في الادارة المعتادة، فمن المهم أن يكون التوجه الاستراتيجي لهذه المؤسسة واضحاً. هذه المبادئ الأساسية تشكل الأساس لعدد محدود من التوصيات الهادفة إلى التغيير.

1. التأكيد الرسمي من قبل الدول الأعضاء على مبدأ التعددية للأمم المتحدة باعتبارها المركزية لمستقبل النظام العالمي. وينبغي أن يتم ذلك في المؤتمر الثاني لسان فرانسيسكو في عام 2020 بمناسبة الذكرى الـ 75 لتأسيس الأمم المتحدة: وهذا من شأنه توفير فرصة فريدة للدول الأعضاء في القمة لتعكس رسمياً على أصول الأمم المتحدة وأدائها التاريخي وما إذا كان الدول الأعضاء ملتزمين بضمان الوصول إلى مئوية المؤسسة. قد يبدو هذا رسمياً للبعض. في الواقع، فقد أصبح ذلك ضرورياً سياسياً وعملياً. الحقيقة الحالية الغير مريحة هي أن التعددية بدأت تنتقل من مركز إلى هامش أولويات السياسة الدولية في عدد متزايد من الدول. سيشكل هذا خطراً إذا وصل إلى تجمع كبير. لأن اللامبالاة تولد المزيد من اللامبالاة، وهذا ما سيحدث عندما تنسحب الدول واحدة تلو الأخرى من النظام المتعدد الأطراف الذي اعتنقوه بشكل جماعي منذ سبعين عاماً. لقد حان الوقت للدول الأعضاء أن تعيد تأكيدها علناً بالتزامها السياسي بالمبادئ الأساسية للتعددية على مستوى القمة ـ ليس كنوع من العقيدة الإيديولوجية، ولكن كتأكيد جديد للسياسة الخارجية وللمزايا التي تجنيها الدول الأعضاء من النظام المتعدد الأطراف، بدلاً من "العبء" الذي يجب عليهم تحمله كنتيجة للنظام. إننا بحاجة إلى وضع حد للتآكل الإضافي في النظام. ويجب أن يبدأ ذلك على مستوى السياسات العليا.
2. وضع جدول أعمال متكامل جديد من أجل السلام والأمن والتنمية المستدامة لعام 2030: جدول الأعمال هذا من شأنه مزامنة عمليات حفظ السلام والأمن للأمم المتحدة مع البرامج العالمية التي تم الاتفاق عليها مسبقاً لعام 2030 والخاصة بالتنمية المستدامة وتغير المناخ. تتشابك هذه القضايا فيما بينها في الواقع ويجب أن تكون كذلك في أجهزة الأمم المتحدة من أجل معالجتها. إذا كانت الأمم المتحدة جادة بشأن أجندة أمنية وقائية على المدى الطويل، فإن الاندماج الكامل لعوامل الحكم الاقتصادية والاجتماعية الأساسية يعتبر أمراً أساسياً للنجاح. هذا من شأنه أن يشكل أيضاً جهداً أساسياً في "التخلص من الصوامع" على المستويات التشغيلية والسياسية والنظرية وعبر الانقسامات

التاريخية للسياسة وبرامج الأمم المتحدة. المبدأ التنظيمي الأساسي لجميع البرامج الثلاثة لعام 2030 (أي جدول أعمال عام 2030، واتفاقية باريس بشأن تغير المناخ، والبرامج المقترحة هنا من أجل السلام والأمن) هو الاستدامة. ويتعلق هذا بدوره بالمبادئ الموحدة لجداول الأعمال الثلاثة – وهي الترقب، التخطيط، والوقاية، بدلاً من ثقافة ردود الفعل والحلول "المرقعة" وانتظار ما هو أفضل.

3. تطوير عقيدة شاملة وقائية للأمم المتحدة: لقد تمت مناقشة الوقاية وتمت الموافقة عليها في وثائق إصلاح متعددة للأمم المتحدة على مدى قرون عديدة. لكن لم يتم بعد نمذجته في سياسة وهيكل وثقافة عمليات الأمم المتحدة مجتمعة. تعتبر الوقاية أمراً أساسياً لأسباب عديدة:

- تنقذ الأرواح؛
- تقلل من تدمير البنية التحتية للبلاد عندما تتحول الأزمات إلى حرب؛
- تعتبر أكثر فعالية على المدى الطويل في منع تكرار العنف السياسي أو تفاقم هشاشة الاقتصاد؛
- تحافظ على موارد ميزانية الأمم المتحدة؛ و
- هي مفتاح لجدول أعمال متكامل جديد حول السلام والأمن والتنمية المستدامة في البلد المعني.

4. الانضباط في التخطيط للسياسات: يعتبر موظفو التخطيط للسياسات طرفاً رئيسياً في الوزارات الخارجية الكبيرة عبر العالم. الغرض منهم هو النظر إلى المستقبل، مع أفق تخطيط سياسية من عام إلى خمسة أعوام، وذلك لتحديد المخاطر الاستراتيجية الرئيسية جديدة والفرص المستقبلية. على وجه العموم، فإن هذا لا يحدث بشكل منهجي في الأمم المتحدة. لكن هذا لا يعني أنه يمكننا التخطيط بصورة كاملة للمستقبل. إننا بحاجة إلى أنظمة باستطاعتها الاستجابة لما هو غير متوقع باتخاذ إجراءات فعالة وقابلة للتكييف. ولكن من الصحيح أيضاً أنه بإمكان الأمم المتحدة (مع قدرة تخطيط مخصصة) تحليل التوجهات الرئيسية والناشئة التي ستتطلب عملاً مؤسسياً دولياً في السنوات المقبلة. مما سيعطي استجابة أقل تكلفة وأكثر فعالية على المدى الطويل. وبالتالي فإن التخطيط للسياسات هو محرك الجهود المتكاملة والفعالة في الدبلوماسية الوقائية للأمم المتحدة. يجب أن يشمل التركيز على التخطيط لسياسات آلية الأمم المتحدة ما يلي:

- التركيز الجغرافي والتشغيلي المستقبلي على الأنشطة الإرهابية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والمناطق الأخرى وإيجاد سبل للوقاية منه؛
- كشف الآثار الديموغرافية على استقرار وهشاشة الدولة، وإيجاد طرق للتخلص منها؛
- مستقبل العمل والبطالة في الاقتصادات كمصدر للاستبعاد الاجتماعي والتطرف العنيف، وإيجاد طريقة للتعامل مع ذلك؛
- أثر الابتكار التكنولوجي، بما في ذلك التطبيقات الإيجابية والسلبية للأمن (على سبيل المثال، ثورة الذكاء الاصطناعي في الشؤون العسكرية)؛ التنمية المستدامة (على سبيل المثال، تخزين الطاقة الشمسية وكفاءة الطاقة)؛ وقدرة أكبر على التنبؤ بأنواع معينة من الكوارث الطبيعية؛
- التحولات الكمية في تغير المناخ، بما في ذلك التأثير الذي يتجاوز التوقعات الحالية والمنطبق على الجزر الصغيرة والدول النامية، وأفضل السبل للتخفيف من حدة كل ذلك؛ و
- تهديدات انتشار أسلحة الدمار الشامل الجديدة، وطرق الحد من هذه التهديدات.

5. الالتزام بضوابط الإدارة الأساسية المتعلقة بتحديد المهمة والوفد والفرق المتكاملة والتنفيذ والقياس والمحاسبة والمراجعة في جميع عمليات الأمم المتحدة: تنطبق هذه على بنية وثقافة كل المنظمات العالمية المعقدة في التعامل مع البيئة العالمية المتغيرة بسرعة. يتم تحديد الأهداف الاستراتيجية ومهمات الأمم المتحدة من قبل الدول الأعضاء وعبر مجلس الأمن والجمعية العامة. تطبيق هذه الأهداف يعتبر مسؤولية الأمانة العامة وقوات حفظ السلام، وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة. وتماشياً مع هياكل مجلس مختلفة، يجب أن تطبق هذه المبادئ الإدارية الأساسية على الهياكل الإدارية الأخرى "المسطحة" لتحقيق نتائج ملموسة. لقد ولت أيام الهياكل المؤسسية الكلاسيكية بالنسبة للمؤسسات الناجحة الأخرى والتي كانت مبنية على تسلسلات هرمية ثابتة وقائمة على الصوامع أو "السايلو". نفس الشيء يجب أن تقوم به الأمم المتحدة.

6. إعطاء الأولوية للعمليات الميدانية على حساب

الأعمال المكتبية: يجب الحكم على الأمم المتحدة من خلال نجاحها في الميدان والحياة التي تنقذها والفرص التي تتيحها. لن يتم الحكم على أداء الأمم المتحدة عبر عدد التقارير التي تقدمها. لأنها تكتب العديد من هذه التقارير. وكما ذكر أعلاه، فيبدو أن النظام مهووس بالتفكير الجيد عوضاً عن "ما يمكن القيام به على أرض الواقع". يبدو أن النظام يفترض أنه بمجرد كتابة التقارير، سيتم اتخاذ القرار ويكون العمل قد انتهى. لكن هنا يبدأ العمل. وبالتالي يتعين على الأمم المتحدة الاتجاه إلى الميدان، لأن الحياة تتغير هناك. يجب علينا تطوير سقف حول عدد الموظفين العاملين مباشرة في العمليات الميدانية الذين بإمكانهم التوسع في المستقبل. لقد أحرز الأمين العام الحالي تقدماً في هذا المجال. لكن النسبة الحالية ما زالت ضعيفة مقارنة بوظائف المقر الرئيسي.

7. مبدأ عام لفريق الأمم المتحدة تحركه فرق متكاملة ومحققة للنتائج في المقر الرئيسي وعلى الميدان: كما ذكر أعلاه، فإن هذا ينطبق على وظائف الأمانة العامة "في الصوامع". كما ينطبق بشكل أهم على فرق الأمم المتحدة المتواجدة في الميدان. ينبغي اختيار كل قائد للفريق من وكالة الأمم المتحدة التي لديها أكبر حصة في بلد شريك معين. كما لوحظ في التقرير، فإن المنسقين المقيمين للأمم المتحدة لديهم قيود شديدة عندما يتعلق الأمر بسلطة الإدارة الخاصة بوكالات الأمم المتحدة الأخرى. كل وكالة أمم متحدة لديها حالياً ولايتها الخاصة والمحددة لعملياتها في بلد معين. يجب على هذه الوكالات أن تبقى. كما يتعين عليها الموافقة على ولاية متكاملة للأمم المتحدة تضم البعثات المشتركة لجميع وكالات الأمم المتحدة. لا ينبغي أن يكون هذا عبارة عن ممارسة ميكانيكية. يجب أن يكون واقعياً ويعكس طبيعة المهمة والظروف المعقدة التي يتوجب على الأمم المتحدة العمل فيها لتحقيق مهمتها. وينبغي أن يكون المنسقون المقيمون مكونين من كبار المهنيين ذوي الخبرة والنتائج وأعلى مستويات الإنجاز على أرض الواقع. كما يجب أن تكون لهم أقدمية كبيرة في منظومة الأمم المتحدة ومكافئين ومرتقين مهنياً على بقائهم في الخدمة الميدانية ومفوضين بنقل الموظفين والموارد بين الوكالات داخل البلاد عدما يقتضي تطور الظروف المحلية ذلك. يعتبر هذا ضرورياً إذا كانت الرغبة حقيقية في محاسبة المنسقين المقيمين حول مجمل نتائج الأمم المتحدة المتعلقة بالأهداف والمقاييس المحددة في الولاية المتفق عليها لذلك البلد. وبالتالي فإن هذا سيحول التركيز على الحاجة

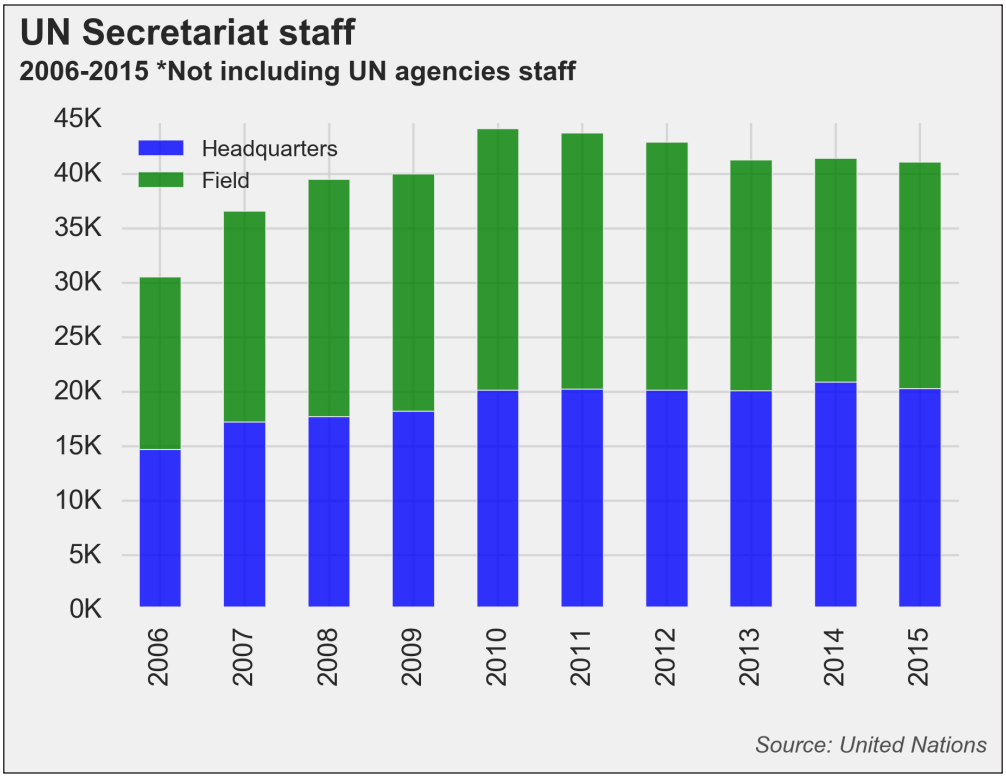

إلى العدد الحالي من المكاتب الإقليمية للأمم المتحدة. بعبارة أخرى، يجب إنهاء تسطيح الهيكل الميداني للأمم المتحدة وكذلك مقرها الرئيسي.

8. إعطاء أولوية جديدة لـ "نحن الشعب"، بما في ذلك الشراكات العالمية مع المجتمع المدني، العمل المنظم، والقطاع الخاص: شرعت الأمم المتحدة على نهج تطوير تدريجي لشراكاتها الرسمية مع هذه القطاعات، ويجب عليها الآن التقدم بسرعة. وإلا فإننا سنفشل في تلبية أهداف التنمية المستدامة المتوقعة حسب جدول أعمال عام 2030. يجب إدراج فلسفة الشراكة الجديدة هذه أيضاً على أعلى المستويات الإدارية للأمم المتحدة، ومرة أخرى، عبر الصوامع التقليدية. ويمكن القيام بذلك مع الحفاظ على مركزية الأمم المتحدة بصفتها مؤسسة ذات دول أعضاء لا تغرها أي أولويات أخرى من المؤسسات الأخرى. في الواقع، فإنه من خلال الإشراك الأفضل للمجتمع المدني والعمل والأعمال التجارية ضمن إطار شراكة متسق، ستتمكن الدول الأعضاء من التأثير بقوة أكبر على أولويات المؤسسات الجديدة بدلاً من العكس.

9. النساء والفتيات يشكلان نصف العالم. إلا أنهم في الوقت الحاضر يتلقون أقل بكثير من نصف الموارد والفرص. مهمة الأمم المتحدة يجب أن تكون هي تغيير ذلك: أي إعطاء أولوية أساسية للفتيات والنساء داخل عمليات وبرامج وهيكل وإدارة الأمم المتحدة. لقد حققت الأمم المتحدة تقدماً كبيراً في هذا المجال. لكن لابد من القيام بالمزيد لتعميم المساواة بين الجنسين في النظام بأكمله. أما فيما يتعلق بالبرامج، فإن الفتيات والنساء يعتبران الضحية الرئيسية للأزمات البشرية والفقر والصراعات المسلحة. لهذا يجب أن تكون للنساء والفتيات أولوية مركزية ومتكاملة في جميع مجالات عمل الأمم المتحدة وفي كل وكالة وبرنامج للأمم المتحدة، بما في ذلك حفظ السلام والأمن والتنمية المستدامة والحكم وحقوق الإنسان والعدالة،

10. أولوية جديدة للشباب العالمي: التعليم والمشاريع وفرص العمل: كان هناك في عام 2015 1.2 مليار من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 14 و24. وبحلول عام 2030، سيزداد هذا الرقم بنسبة 7 في المئة ليصل إلى 1.3 مليار. في الوقت نفسه، بلغ معدل البطالة العالمية في عام 2015 197.1 مليون شخص ومن المتوقع أن يرتفع إلى 2.3 مليون شخص بحلول نهاية عام 2016. كل هذا يسير فقط نحو الأسوأ. حيث يتوقع بحلول نهاية 2017 أن يكون هناك عدد إضافي 1.1 مليون شخص عاطل عن العمل. ولذلك، فإننا نواجه تحدياً عالمياً رئيسياً يتمثل في احتمال عدم توظيف مئات الملايين من الجيل القادم أو عدم تمكنهم من بدء عمل تجاري صغير. كما ذكر أعلاه، فإننا نواجه مكونات أساسية للصراع السياسي والتطرف المحتمل الطويل الأمد مع فشل "العقد الاجتماعي" العالمي في تقديم شيء لجيل الغد. لذلك يجب أن يحتل تعليم الشباب والتوظيف والمشاريع مكانة مركزية جديدة في هياكل وأولويات الأمم المتحدة.

"إنه لمن المستحيل تحقيق أهدافنا والتمييز بيننا وبين نصف الجنس البشري في نفس الوقت. وكما علمتنا دراسة بعد الأخرى، ليست هناك أداة تنمية أكثر فعالية من تمكين المرأة."

كوفي عنان
الأمين العام للأمم المتحدة *(1997-2006)*

السلام والأمن

إن هذه التوصيات المحددة لمستقبل عمليات السلام والأمن للأمم المتحدة على دراية بالعمل المنجز مؤخراً من طرف: فريق "هيبو" (اللجنة المستقلة المعنية بعمليات السلام) برئاسة معالي السيد خوسيه راموس هورتا؛ تقرير فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكلة الأمم المتحدة في بناء السلام لعام 2015 وبعنوان تحدي الحفاظ على السلام ("تقرير روزنتال") وبرئاسة معالي السيد جيرت روزنتال؛ وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة (2282 و70/262) من شهر أبريل لعام 2016، والتي تتضمن الرد على تسرير روزنتال. تعتبر هذه التقارير شاملة وتحتوي على العديد من التوصيات الهامة من أجل هيكلة بناء سلام أفضل إدماجاً وممولة بشكل مناسب وفعالية للأمم المتحدة. التوصيات التالية مبنية على هذه التقارير.

يجب التفاوض على جدول أعمال متكامل جديد حول السلام والأمن والتنمية المستدامة. ويوصي هذا التقرير بتكليف الدول الأعضاء بإجراء عملية تفاوض لوضع مثل هذا الجدول للأعمال المتفق عليه خلال الفترة بين 2017 و2020. لجعل ذلك حقيقياً، يجب أن تتخذ وثيقة الأعمال الجديدة هذه عام 2030 كسنة مستهدفة، وذلك توافقاً مع جدول أعمال 2030 وأهداف التنمية المستدامة. سيشكل هذا جزءًا كبيراً من العمل. وقد يؤدي إلى الاتفاق على مجموعة

جديدة من أهداف التنمية المستدامة. كما يمكن، مع مرور الوقت، إدماج ذلك بصورة أكثر شمولاً في إطار عمل أهداف التنمية المستدامة القائمة، وذلك يتوقف على وضع الدول الأعضاء.

بطبيعة الحال، فإن أهداف التنمية المستدامة تميل إلى السلام والأمن، ولكن ليس بالقدر الكاف واللازم للأغراض المبنية على هذا التقرير والأغراض الواردة في التقارير المختلفة والمشار إليها أعلاه. يجب أن تكون الأهداف الأساسية لجدول أعمال متفق عليه حول السلام والأمن والتنمية كما يلي:

- أولاً، وضع إطار مفاهيمي مشترك حول جدول أعمال السلام والأمن في موازاة مع ما تم تحقيقه مسبقاً في التنمية من خلال جدول أعمال 2030؛
- ثانياً، تحويل جدول أعمال السلام والأمن إلى نهج وقائي يتعامل مع الأسباب الاجتماعية والاقتصادية والحكومية للأزمات والصراعات عبر العالم، بما في ذلك الهيكلة المؤسسية المصاحبة داخل منظومة الأمم المتحدة؛
- ثالثاً، دمج مجموعة كاملة من عمليات السلام المستدامة في جدول أعمال نظامي يشمل ما يلي:
  - التخطيط للسياسات
  - توقع الأزمات
  - إجراءات وقائية
  - الوساطة النشطة
  - إنفاذ السلام
  - حفظ السلام
  - إصلاحات ما بعد الصراعات
  - إعادة الإعمار
- رابعاً، التأكيد على الحاجة إلى قدرات استجابة سريعة للأمم المتحدة. والتنبؤ بظهور الأزمات والصراعات المسلحة دون إنذار، كما هو الحال في الغالب.

بعبارة أخرى، ونظراً لطبيعة التحديات الحقيقية التي تواجهها الأمم المتحدة اليوم على أرض الواقع، فإن برنامج السلام والأمن الجديد هذا سيتبنى قدرات وقائية على المدى الطويل والقصير. وبالتالي فإن جدول أعمال السلام والأمن الوقائي قد يسير في نفس اتجاه تطور جدول أعمال التنمية المستدامة، حيث يضع هذا الأخير أسس طويلة الأجل للنمو الاقتصادي المستدام، وحماية البيئة، والتماسك الاجتماعي. كما أن جدول أعمال السلام والأمن الجديد سيركز على البرامج المساعدة على استدامة الأمن والسلام والاستقرار من خلال التعامل مع ما يشار إليه بـ "الأسباب الجذرية" للصراعات. ويتعين على الأمم المتحدة أن تكون في نفس الوقت مستعدة للرد بسرعة على الأزمات الغير متوقعة عند ظهورها. هناك حاجة إلى الإثنين بالنسبة للأمم المتحدة.

يجب تعيين نائب أمين عام للأمم المتحدة مسؤول عن الدبلوماسية الوقائية. إذا كنا جادين حول العقيدة الشاملة للدبلوماسية الوقائية كجزء من هذا البرنامج الجديد الخاص بالتنمية والسلام والأمن المستدام، فينبغي أن يتعامل هذا البرنامج مع مجموعة كاملة ناشئة من التهديدات على السلام والأمن (بما في ذلك الظلم الاجتماعي والهشاشة الاقتصادية والإقصاء السياسي وفشل الحكم والتغير البيئي السريع). لذلك يجب أن ترسو الدبلوماسية الوقائية الفعالة في نقطة ارتكاز مؤسسية في منظومة الأمم المتحدة ذات النفوذ الحقيقي. وإلا فإنها ستصبح ممارسة ورقية فقط. والحقيقة غير المريحة هي أن نجاح أو فشل الدبلوماسية الوقائية، كما هو الحال مع أهداف التنمية المستدامة، سيقاس بالبيانات الحقيقية لما يحدث في الواقع. لن يتم قياسه بواسطة الأناقة الفكرية لمناهجنا التحليلية، ولا بواسطة اللوحات، ولا بواسطة عدد مؤتمرات الأمم المتحدة المعقودة.

يجب وضع المستلزمات التحليلية والسياسية لمنظومة الأمم المتحدة حول التهديدات الحقيقية الناشئة للأمن على طاولة شخص لديه القدرة على العمل التنفيذي. ولا يمكن القيام بذلك بشكل فعال إلا بمستوى نائب الأمين العام للأمم المتحدة. يجب أن يكون مثل هذا الشخص مخولاً بما فيه الكفاية لتنسيق قدرات الانتشار في منظومة الأمم المتحدة. لن يكون هذا العمل متعلقاً فقط بالمقر الرئيسي. بل سيتم على وجه الخصوص بواسطة فريق قيادي بإمكانه القيام بالمهمة على أرض الواقع، بدلاً من التحكيم بين "الدول المتحاربة" في الوكالات المختلفة للأمم المتحدة والمنافسة على المناصب والموارد.

يجب أن يكون نائب الأمين العام هذا (بتعاون مع مجلس الأمن والجمعية العامة) مخولاً للإشراف على "انتقال" الولاية المتفق عليها إلى بلد معين. ويجب أن تكون الأمم المتحدة منخرطة في عمليات هذا البلد الخاصة بالسلام والأمن والتنمية كما هو مبين في تقرير روزنتال. إضافة إلى ذلك، يجب أن يضمن النائب (في معاملاته مع باقي

آلية الأمم المتحدة) التفاوض في "اتفاقيات" بناء السلام مع السلطات الوطنية في أي منطقة متضررة من الصراعات أو سيكون لها حكم في توقيت المهام المحدد. ويستمد ذلك على وجه التحديد من التوصية رقم 134

من تقرير روزنتال. إن عمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بعمليات السلام الفردية لا يمكن تنفيذها إلا بالتنسيق الكامل مع الدول الأعضاء من خلال الهيئات التداولية، وخاصة مجلس الأمن.

ينبغي أن يتم ترأس عمليات حفظ السلام والأمن للأمم المتحدة في الميدان من طرف شخصية مدنية كبيرة من الأمم المتحدة كمدير عمليات للأمم المتحدة. يجب أن يخول مدير العمليات للأمم المتحدة بإدارة عمليات السلام والأمن في البلد المعني ويكون مسؤولاً عن نجاح أو فشل هذه العمليات. لقد أتقنت الأمم المتحدة بشكل غير مقصود فن المحاسبة الغير واضحة. إلا أن هذا يجب أن يتوقف، خصوصاً في مجال حاسم مثل العمليات الميدانية. في وقت تشمل فيه عمليات حفظ السلام الرسمية وحدات عسكرية يسمح لها بالتصرف من طرف مجلس الأمن، ينبغي دعم هذه العمليات أيضاً عبر قدرة تحليل استراتيجي للعديد من الأفراد المكلفين بمراقبة تقدم أو تراجع المهمة حسب الولاية المتفق عليها. وينبغي أن يتم ترأس ذلك من طرف قائد بارز (مثل مدير عمليات الأمم المتحدة) يقوم بالإبلاغ مباشرة عن طريق الأمين العام أو نائب الأمين العام لمجلس الأمن. يجب أن يكون هناك تحديد واضح للمسؤوليات للسماح بحكم ذاتي تكتيكي من طرف قائد القوة. لكن العمليات العسكرية يجب أن تخضع إلى مهمة الأمن والسلام الشاملة، والتي ستشمل مجموعة كاملة من العمليات الأخرى للأمم المتحدة. حيث يجب أن تكون هذه في المقابل متوافقة تماماً مع ميثاق الدولة المشار إليه أعلاه. وأخيراً، إن لم يكن مدير عمليات الأمم المتحدة امرأة، يتعين أن يكون نائبه امرأة نظراً لمركزية النساء والفتيات المطلقة تجاه جدول أعمال السلام والأمن، وذلك على النحو المبين في قرار مجلس الأمن 1325.

ينبغي أن تضع الأمم المتحدة لجنة رسمية من المبعوثين الخاصين للأمم المتحدة المحتملين، والممثلين الخاصين للأمين العام أو غيرها من التعيينات الخاصة من قبل الأمين العام. هذه اللوحة من شأنها أن تخلق مجموعة من الموظفين رفيعي المستوى ليتم توزيعهم في وساطة معينة ضمن عمليات السلام أو في عمليات أخرى حسب **الضرورة.** وقد ازداد عدد هذه التعيينات (بما في ذلك الممثلين الخاصين ونوابهم) بسرعة خلال العقدين الأخيرين، من 40 إلى ما يقرب من 103 اعتباراً من أغسطس 2016. يتم تقييم العديد من هذه التعيينات على أنها فعالة للغاية. إن عمليات الاختيار والتعيين الحالية تعتبر مخصصة إلى درجة معينة. يكون هذا مفهوماً عند ظهور أزمة غير متوقعة، أو عندما تتطلب الأزمة مهارات فريدة. لكن كمبدأ عام للإدارة، سيكون من الأفضل التوفر على عملية متسقة لتعيين

الأشخاص في لوحة يمكن للأمين العام من خلالها توجيه بعثات معينة. يجب أن يتوفر أعضاء اللوحة أو اللجنة على معرفة تشغيلية في منظومة الأمم المتحدة. وينبغي أن يغطوا فيما بينهم مجموعة التخصصات الوظيفية والجغرافية والثقافية واللغوية التي سيحتاجها النظام. كما يجب أن تعكس اللوحة مساواة حقيقية بين الجنسين.

جنديات حفظ السلام الماليزي لقوات الأمم المتحدة في لبنان، كوكبا، لبنان، 11 يناير 2012. صور الأمم المتحدة / باسكوال جوريز

يجب أن تتوفر إدارة الشؤون السياسية على موارد موسعة للغاية لدعم عمل البعثات السياسية للأمم المتحدة في المستقبل. لأن هذا يعتبر هو جوهر قدرة الأمم المتحدة الحقيقية على الدبلوماسية الوقائية. الغرض من البعثة السياسية هو تهدئة الأزمة قبل أن تتحول إلى صراع مسلح، وخلق إطار سياسي لسلام مستدام. إضافة إلى أن البعثات السياسية هي أقل كلفة بكثير من بعثات حفظ السلام. في عام 2015، بلغ إجمالي الميزانية السنوية لإدارة الشؤون السياسية للبعثات السياسية 18.1 مليون دولار. ميزانية حفظ السلام السنوية للأمم المتحدة هي أكثر من 8 مليون دولار. ويكون منع الحرب في المتوسط أرخص بستين مرة من تفشي الحرب. لكن العالم ينفق بشكل جماعي دولاراً واحداً على منع الصراعات في كل 1885 دولار ينفقها على الميزانية العسكرية. الوقاية هي أرخص بكثير من العلاج.

ينبغي تعزيز دور لجنة بناء السلام التي ليست بأداة للأمانة العامة، بل هي لجنة مستقلة مكونة من دول أعضاء في الأمم المتحدة. تعطي القرارات الرائدة والمشتركة للجمعية العامة ومجلس الأمن حول "استدامة السلام" إطار عمل جديد لعمل لجنة بناء السلام. إلا أنه يجب مواصلة تعزيز دورها كمركز لا مثيل له من الخبرات الدولية في إدارة عمليات حفظ السلام؛ وكدرس مستفاد من العمليات السابقة؛ وكتوصية لهيئات أخرى من الأمم المتحدة (مجلس الأمن والجمعية العامة، والأمانة) التي من الضروري نشر السلام فيها نظراً للظروف المتطورة؛ وكمراقب خارجي لتطور عملية السلام من البداية إلى النهاية. كما أن هذه التوصية متوافقة تماماً مع توصيات تقرير روزنتال. يمكن أن تكون لجنة بناء السلام أيضاً بمثابة أمانة عامة للبحث المعمق للمساعدة في تطوير التوصيات المذكورة أعلاه والحصول على جدول أعمال جديد للسلام والأمن والتنمية المستدامة.

إنشاء موظفين مختصين بوضع السياسات. كما ذكر أعلاه، فإنه لا يوجد حالياً قدرة حقيقية في هذا الصدد. حيث أنها تتجاوز التعريفات الكلاسيكية للأمن والسلام. وكما هو موصى به أعلاه، فإن ولايتها ستغطي سلسلة الأمن والتنمية المستدامة المتكاملة. تحتاج الأمم المتحدة إلى موظفي تخطيط يعملون بدوام كامل ومتعددي التخصصات والجنسيات. إذا لم يكن للأمم المتحدة هذه القدرة، فإن قدرتها المؤسسية على الانخراط في الدبلوماسية الوقائية الحقيقية ستظل محدودة للغاية.

تعيين نائب للأمين العام للأمم المتحدة (السلام والأمن) بصفته نقطة التوافق الوحيدة للأمم المتحدة في عملياتها لمكافحة الإرهاب. يمكن تسمية هذا المنصب بنائب الأمين العام (السلام والأمن) ويمكن دعمه من قبل وكيل للأمين العام وبدوام كامل. يجب أن ينسق المنصب بين المشاركة التشغيلية للأمم المتحدة مع الدول الأعضاء (في تمويل

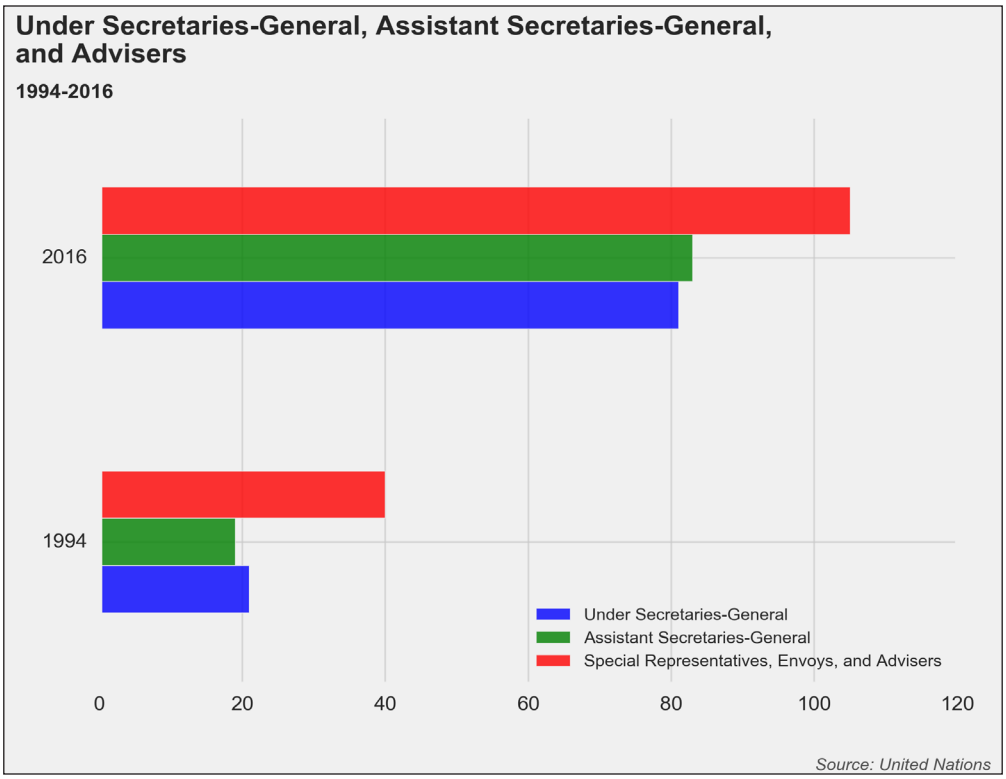

الإرهاب على سبيل المثال) ومشاركة الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً في مجال الدبلوماسية الوقائية. كما ينبغي أن تتضمن هذه الأخيرة أعمال الأمم المتحدة في مجال مكافحة العنف والتطرف. إن هذا التقرير على دراية معمقة بالمناقشات المنفصلة والمترابطة بين هذين الجانبين من عمليات الأمم المتحدة: مكافحة الإرهاب ومواجهة التطرف العنيف. فمن المنطق التشغيلي أن يتم تقسيم المسؤولية داخل المنظومة بشأن هذا المنصب. أما بشأن القضايا الحاسمة مثل مكافحة الإرهاب ومواجهة التطرف العنيف، لا يجب أن يكون الأمر كذلك. لأن هذه المهام تشكل أهمية كبيرة لشعوب العالم.

في الوقت الحاضر، فإن المتحدة غائبة بشكل كبير على العمل الدائر حول الجدل العالمي لمكافحة الإرهاب وعمليات مكافحة الإرهاب. لا يمكننا أن نسمح لهذا بالاستمرار لأنه سيجعل للأمم المتحدة مكانة ضعيفة فيما يتعلق بالمخاوف الأمنية لعدد متزايد من الدول الأعضاء. إضافة إلى ذلك، فإن خطر الإرهاب يعتبر تهديداً على المدى الطويل، وليس على المدى القصير. إنه هيكلي وليس عرضي. لذلك لا يجب على الأمم المتحدة أن تضيع المزيد من الجهود التي استمرت لخمسة عشر عاماً في محاولة للاتفاق على تعريف مشترك للإرهاب كشرط مسبق من أجل التفاوض أخيراً حول اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب. إن العالم يرى أن هذا الجدال سخيفاً لأن الهجمات تحدث الآن وفي جميع أنحاء العالم.

عوضاً عن ذلك، يجب علينا النظر في المعاهدات الستة عشر الدولية التي تتعامل مع الأعمال الإرهابية وتبني قدرة الأمم المتحدة المؤسسية حولها. يتعين القيام بذلك على أربعة مستويات، والتي لدى الأمم المتحدة فيها قدرات وإمكانيات ذات صلة:

- إقفال مصادر التمويل الإرهابي؛
- أن نصبح المركز العالمي لسرد عالمي متفق عليه يهدف إلى مواجهة كل من التطرف العنيف والإرهاب؛
- أن نصبح قوة العقد العالمية في تعميم تطويع المبادرات الاقتصادية والاجتماعية والحكومية الدولية التي تهدف إلى إزالة أو الحد من الأسباب الجذرية للتطرف العنيف والإرهاب؛ و
- تحريك قدرات الأمم المتحدة على التحكم في السلاح ونزع السلاح وحظر انتشار أسلحة الدمار الشامل لمنع وقوع هذه الأخيرة في أيدي الإرهابيين.

على سبيل الاستعجال، يتوجب على الأمم المتحدة تعزيز ضبط التسلح ونزع السلاح وعدم انتشاره، فضلاً عن تحسين العمليات ذات صلة للتعامل مع ظهور جيل جديد من التهديدات الموجهة للأمن. إن الثورة التكنولوجية (إلى جانب القدرات الجديدة التي تقدمها للجهات الفاعلة الحكومية والغير حكومية) تشهد حالياً تغيراً جذرياً في المشهد السياسي. وعلى العموم، فإن هياكل الأمم المتحدة

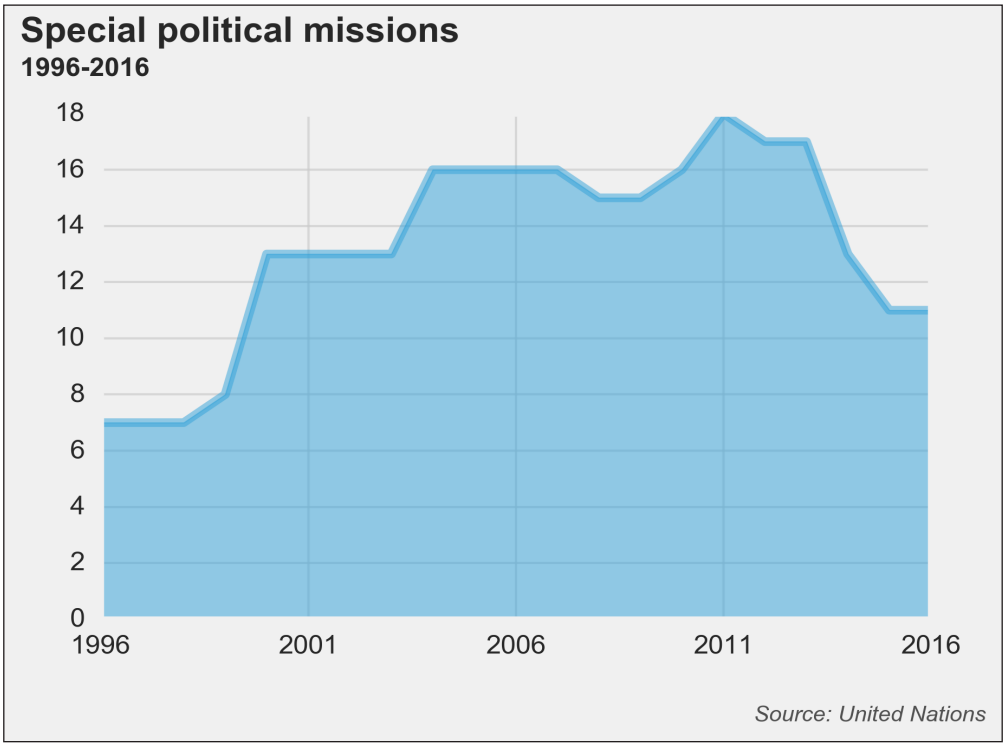

لم تواكب هذه التطورات. هذا بدوره يجب أن يتغير. ينبغي على الأمم المتحدة أن تعزز من قدرتها في خمسة مجالات بالذات:

- **إنشاء إدارة جديدة لنائب الأمين العام (الأمن والسلام) مع مسؤولية عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل والحرب الالكترونية والتقنيات العسكرية الجديدة، بما في ذلك الانتشار العسكري لتكنولوجيات الذكاء الاصطناعي:** هناك حاجة ملحة جديدة لهذه البرامج.
- **العمل على إبرام المصادقة وبدء سريان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية قبل حدوث أزمات جديدة:** ضغوط جديدة بدأت تظهر لتحديث القوة من قبل الدول المتوفرة على الأسلحة النووية الحالية. كما هنالك ضغوط متزايدة من دول أخرى للحصول على قدرات نووية.
- **صياغة مبادرة دبلوماسية للأمم المتحدة بشأن البرنامج النووي لكوريا الشمالية:** كما ذكر أعلاه، سيكون هذا بمثابة تهديد كبير للسلام والأمن الدوليين خلال فترة ولاية الأمين العام المقبل. هناك طريق مسدود فيما تبقى من النظام الدولي. لا تستطيع الأمم المتحدة تحمل أن تكون متفرجاً فقط حول هذا الأمر. فإنها تحتاج إلى الإمكانيات السياسية للنمو والتقدم، وملاحقة مثل هذه المبادرة إذا تم دعمها من طرف الدول الأعضاء.
- **إنشاء اتفاقية للأمم المتحدة حول أنظمة الحكم الذاتي للأسلحة الفتاكة:** هذا أيضاً أصبح ضرورة ملحة. إن وتيرة الابتكار التكنولوجي في المجال العسكري تتحدى الأعمال الأمنية والأخلاقية والقانونية الحالية. السؤال الجوهري المطروح يتجلى في قدرة منظومات الأسلحة على اتخاذ قرارات حياة أو موت تكتيكية في غياب التدخل البشري المباشر. لم تعد أشياء مثل الدبابات الروبوتية والطائرات بدون طيار والقوات الروبوتية من نسج الخيال العلمي. إنها على عتبة الدخول إلى الكتب الإرشادية التدريبية لعدد من الجيوش. من المهم أن يتوافق تصميمها واستخدامها بشكل كامل مع المبادئ الأساسية للقانون الإنساني الدولي.
- **صياغة اتفاقية دولية بشأن الحرب الإلكترونية.** هناك العديد من الحوارات الثنائية والإقليمية الجارية في جميع أنحاء العالم. ولكن لم يكن هناك تقريباً أي تقدم في هذا على المستوى المتعدد الأطراف. كما أن قدرة الجهات الفاعلة غير الحكومية أو الجهات الحكومية على شن الحرب الإلكترونية غير المتماثلة سائرة في النمو. إن التأثير المحتمل على السكان المدنيين من خلال تعطيل البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية الأساسية يعتبر أمراً مهماً جداً. وفي حين أن القواعد الحالية للقانون الإنساني الدولي تنطبق أيضاً على الحرب الالكترونية، ينبغي توضيح القواعد

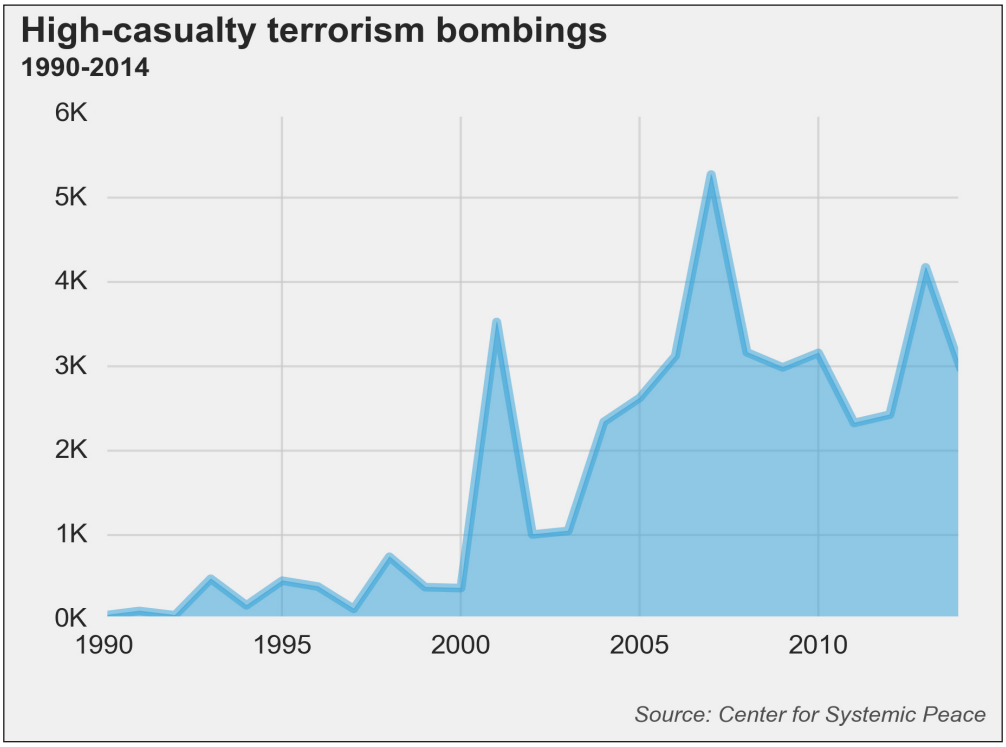

الدولية بشكل أكبر، نفس الشيء ينطبق على أنظمة الامتثال، بما في ذلك العقوبات على عدم الامتثال كمسألة عاجلة.

بموجب ميثاق الأمم المتحدة، فإن أهم جهة متعلقة بقضية الأمن والسلام هي مجلس الأمن، والمبينة سلطته في المواد 23-32 من الميثاق. آخر مرة تم فيها إصلاح مجلس الأمن كانت عام 1963 عندما ارتفع عدد الأعضاء الغير الدائمين من 6 إلى 10، ومما مجموعه خمسة عشر عضوية في مجلس الأمن. كنات هنالك العديد من الاقتراحات حول إصلاح مجلس الأمن منذ ذلك الحين، وذلك بعد أن رأت مختلف الدول الأعضاء أن تكوين العضوية الدائمة لم يعد يعكس الحقائق الاقتصادية الجغرافية، الجغرافية السياسية، أو الجغرافية الاستراتيجية بعد مرور أكثر من نصف قرن. بالإضافة إلى ذلك، فقد أعربت الدول الأعضاء عن مخاوفها بشأن استمرار وجود حق النقض والشروط التي يمارس فيها حق النقض. وشملت مقترحات الإصلاح المحددة ما يلي:

- توسيع دول العضوية الدائمة في المجلس؛
- توسيع دول العضوية غير الدائمة في المجلس؛
- إنشاء فئة جديدة للأعضاء الشبه دائمين مع فترات وأحكام متفاوتة لإعادة الانتخاب؛
- مسألة ما إذا كان ينبغي منح حق النقض "الفيتو" للأعضاء الدائمين أو الشبه دائمين؛
- مسألة ما إذا كان ينبغي إزالة حق النقض بشكل كامل؛
- الاقتراحات الأخيرة من قبل فرنسا والمكسيك بطلب الامتناع عن استخدام حق النقض من طرف الأعضاء الدائمين في حالات الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، إلا إذا كانت "المصلحة الملحة" لأحد الأعضاء الدائمين في خطر؛ و
- قانون قواعد السلوك التي تشترط على أعضاء مجلس الأمن عدم استخدام حق النقض في القرارات "ذات المصداقية" التي من شأنها وقف الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية أو جرائم الحرب، أو اقتراح "الحكماء" الذي يطلب من أعضاء مجلس الأمن التعهد على "عدم الاستخدام أو التهديد بحق النقض في مثل هذه الأزمات دون أن يكون هناك تفسير "علني" حول الإجراءات البديلة المقترحة كوسيلة فعالة وموثوقة لحماية السكان المعنيين."

وقد تم الآن تعميم تفاصيل مختلف هذه الخيارات البديلة المتعلقة بالإصلاح من قبل الرئيس السابق للجمعية العامة في 31 يوليوز 2015، وذلك كملحق لقرار الجمعية العامة 62/557 حول "مسألة التمثيل العادل وزيادة عدد أعضاء مجلس الأمن والقضايا ذات الصلة." كما قررت الجمعية العامة وضع فريق عمل ذو عضوية مفتوحة حول قضية إصلاح مجلس الأمن التي تستمر في الظهور.

إن الأساس المنطقي لإصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة يعتبر واضحاً، خصوصاً بالنظر إلى تضاعف عدد الدول الأعضاء بأربع مرات منذ عام 1945 والتحولات الجغرافية السياسية، الاقتصادية الجغرافية، والجغرافية الاستراتيجية الجذرية منذ ذلك الحين. ومع ذلك، فمن المسلم به تماماً أن إصلاح مجلس الأمن هو مسألة خاصة بالدول الأعضاء نظراً لاختلاف الآراء حول عدد الأعضاء الذين يجب إضافتهم ومن هم هؤلاء الأعضاء وما هي الشروط التي يجب عليهم قبولها قبل إعادة الانتخاب، ونظراً إلى الحق المستقبلي في الحصول على سلطة حق النقض والشروط التي يمكن بموجبها استخدامه. يجب على فريق العمل ذو العضوية المفتوحة أن يواصل عمله حول مسألة إصلاح مجلس الأمن لتحقيق توازن متوافق بين الدول الأعضاء حول هذه الإصلاحات المستعصية.

التنمية المستدامة

"بينما نشاهد الشمس تغرب يوماً بعد يوم وتختفي عبر الضباب وبين المياه المتسممة لأرضنا الأم، يجب أن نسأل أنفسنا ما إذا كنا فعلا نريد مؤرخاً عالمياً مستقبلياً على كوكب آخر أن يقول عنا: "مع كل ما لديهم من عبقرية ومهارة، فقد نفذت منهم البصيرة والهواء والطعام والماء والأفكار"، أو "تشبثوا بالسياسة حتى انهار العالم من حولهم"

يو ثانت
الأمين العام للأمم المتحدة (1961-1971)

لقد تم تحديد إطار العمل لسياسة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة من خلال جدول أعمال 2030، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر الطموحة و167 أهداف فرعية. يعتبر هذا عملاً رائعاً. كما أنه يشكل إنجازاً مفاهيمياً كبيراً لمنظومة الأمم المتحدة في وضع إطار معياري شامل للجميع. وكما تعلن وثيقة جدول أعمال 2030، فإنه عبارة عن "ميثاق لشعوب وكوكب

القرن الواحد والعشرين." إنه يدمج ركائز التنمية التقليدية الثلاثة للتخفيف من حدة الفقر والاستدامة البيئية والعدالة الاجتماعية.

ما لا تقوم به هذه الأهداف هو اقتراح آلية للتنفيذ، ولا سيما التمويل اللازم لوضع هذه الأهداف على أرض الواقع. ترى الأمم المتحدة الآن أنه يجب تنفيذ ذلك من قبل الدول الأعضاء. يبقى هذا منطقياً لأن الدول الأعضاء هي الوحيدة التي لديها الإمكانيات المحلية تحت تصرفها لإحداث فرق كبير في مجموعة من البرامج الاجتماعية والاقتصادية، وخاصة برامج البنية التحتية التي ستكون ضرورية لإحراز تقدم حقيقي. لكن العديد من الدول لن تكون لها القدرة الكافية للقيام بذلك لوحدها. كان هذا هو موضوع النقاش في جدول أعمال أديس أبابا لعام 2015 المتفق عليه في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. وقال البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أنه لتنفيذ جدول أعمال عام 2030، يجب أن ينتقل التمويل من "الملايين" إلى "التريليونات" للاستثمار في مشاريع التنمية. يعتبر هذين السؤالين حالياً جوهريين للمجتمع الدولي من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

- كيف ينبغي القيام بالتمويل لتحويل أهداف التنمية المستدامة إلى حقيقة؟
- من الذي سيتولى مسؤولية التنفيذ داخل النظام المتعدد الأطراف؟

وهناك أيضاً بعض الشكوك المتعلقة بنظام القياس والتي ستكون ضرورية لتحديد ما إذا كان هنالك تقدم أو تراجع في الأهداف التي تم وضعها. تم إصدار الاستعراض السنوي الأول خلال شهر يوليو عام 2016. وكان هذا عبارة عن جهد أولي لقياس تواجد الأهداف المختلفة في بداية الفترة. إلا أنه يوجد خطر حقيقي حول مصداقية منظومة الأمم المتحدة ككل حول ما إذا كانت آلية التقييم تبدو ضعيفة أو أن بطاقة التقرير أصبحت تبدو صغيرة مع اقترابنا من الوصول إلى نقاط الاستعراض الرئيسية المؤدية إلى عام 2030. إذا حدث ذلك، ستواجه الأمم المتحدة مرة أخرى خطر النظر إليها كمكان للكلام فقط وغير قادر على تحقيق النتائج في العالم الحقيقي.

ينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة أن يتحمل المسؤولية السياسية نيابة عن الدول الأعضاء حول تسليم جدول أعمال 2030. ومن المسلم به أن الجمعية العامة قد قررت أن المنتدى السياسي الرفيع المستوى سيتولى مهمة متابعة تنفيذ جدول أعمال عام 2030. الواقع الغير مريح هو أن هذا ليس من المرجح أن يكون له أثر عملي ملموس. إضافة إلى ذلك، فإنه عندما يتم تقسيم ولاية الإشراف على تنفيذ مثل هذا البرنامج الحاسم للأمم المتحدة باسم جدول أعمال 2030 بين مؤسستين (المنتدى السياسي الرفيع المستوى والمجلس الاقتصادي والاجتماعي)، فإن النتيجة المعتادة هي أن كل طرف يفترض أن المسؤولية الأساسية تقع على عاتق الآخر. تلقى المجلس الاقتصادي والاجتماعي انتقادات على مدى العقود الأخيرة لعدم تحقيق الإمكانيات المخولة له من قبل واضعي ميثاق الأمم المتحدة قبل سبعين عاماً. إن اعتماد جدول أعمال 2030 يعتبر أفضل فرصة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للوفاء بولايته التاريخية. وقد تم إنشاء المجلس

توقعات أهداف التنمية المستدامة والذكرى السبعين للأمم المتحدة، 22 سبتمبر 2015. صور الأمم المتحدة / وكالة المخابرات المركزية الباكستانية.

الاقتصادي والاجتماعي في الأصل بصفته الطرف المطور لمجلس الأمن. ومع ذلك، فقد أصبح ينظر إليه كإبن العم الفقير لمنظومة الأمم المتحدة. يمكن أن يتغير ذلك بشكل جذري إذا ما أرادت الدول الأعضاء ذلك. يمكن أن يقدم المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة رقابة سياسية وتوجه سياسي مستمرين واستعراضات دورية حول التقدم المحرز، كما يمكن أن يكون بمثابة نقطة النهاية للمحاسبة السياسية لجدول أعمال عام 2030. ينبغي أن تتوقف المسؤولية في مكان ما بآلية الإدارة للدول الأعضاء، وذلك من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وستكون اللامبالاة من قبل الدول الأعضاء بمثابة اتهام للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وذلك نظراً لولايتها الواضحة في الميثاق. بموجب هذه الاتفاقية، فإن المجلس الاقتصادي والاجتماعي يحصل على ولاية فعالة بصفته هيئة الأمم المتحدة السياسية للتعامل مع "الأسباب الجذرية" الاقتصادية والاجتماعية للتحديات المتعلقة بالسلام والأمن والتي تواجه منظومة الأمم المتحدة ككل. بطبيعة الحال فإن التنمية المستدامة لها أهمية أيضاً، وهي أهمية تتجاوز جدول أعمال السلام والأمن. لكن صلتها المباشرة بجدول أعمال السلام والأمن واضحة أيضاً ـ ولا سيما إذا استجابت الدول الأعضاء إيجابياً لمفهوم تطوير جدول أعمال متكامل جديد حول الأمن والسلام والتنمية المستدامة كما هو موصى به أعلاه.

يجب تعيين نائب للأمين العام (التنمية المستدامة) بصفته الشخص الأعلى مقاماً داخل الأمانة العاملة للأمم المتحدة المسؤولة عن تسليم جدول أعمال 2030. في الوقت الحاضر، فإن المسؤولية والمساءلة منتشرة جداً داخل منظومة الأمم المتحدة. ينبغي أن يكون هنالك مسؤول كبير ذو ولاية مستمرة تمكنه من اتخاذ قرارات تنفيذية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ونشر الموارد، ويكون مسؤولاً على مستوى بيروقراطي عن النتائج المتواجدة على أرض الواقع. وينبغي أن تكون إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وغيرها من وكالات الأمم المتحدة الإنمائية مسؤولة عن هذا التعيين الكبير. إذا كان سيتم وضع "الصوامع" في جدول أعمال التنمية للأمم المتحدة، وإذا كانت هناك رغبة في أن يكون تواجد لنهج حقيقي لفريق للأمم المتحدة من أجل وضع السياسة والتنفيذ على أرض الواقع، فلا يوجد هنالك بديل لوجود شخص ذو قوة كافية لجعل هذا يحدث. يعتبر هذا مماثلاً للمناقشة الواردة أعلاه حول نائب الامين العام المسؤول عن مختلف الجهات العاملة حالياً داخل جهاز الأمن والسلم للأمم المتحدة. سيكون نائب الأمين العام هذا (التنمية المستدامة) مسؤولاً أيضاً عن تقديم منتظم للتقارير للمجلس الاقتصادي والاجتماعي حول التقدم أو التراجع المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على أرض الواقع.

كما يجب أن يكون نائب الأمين العام (التنمية المستدامة) مكلفاً بالعمل مع جميع الدول الأعضاء لوضع خطط عمل وطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة داخل الدولة المعنية. هذا النهج يعترف تماماً بسيادة الدول الأعضاء. ويعترف أيضاً بأن الجزء الأكبر من هذه السياسة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة يعتبر محلياً. السبب الرئيسي وراء مثل هذه البرامج هو تحديد دور الشركاء الدوليين المتبقين بنجاح. لا ينبغي اعتبار الأمم المتحدة مسؤولة عن المسؤوليات المحلية المتفق عليها، بل يجب أن تكون مسؤولة فقط عما تعاقدت فيه مع الدول الأعضاء المعنية كدعم لتحقيق الأهداف.

ينبغي أن تكون لنائب الأمين العام (التنمية المستدامة) القدرة على تعيين الأشخاص المؤهلين وذوي الخبرة كمدراء مسؤولين عن عمليات الأمم المتحدة ذات صلة بفرق الأمم المتحدة. وقد سبق مناقشة ذلك أعلاه فيما يتعلق بعمليات السلام والأمن للأمم المتحدة، حيث أن عناصر التنمية وحقوق الإنسان والسلام والأمن يجب أن تكون متكاملة على أرض الواقع. أما بالنسبة لبعثات السلام والأمن يجب أن تكون هذه التعيينات توصية مشتركة بين نائبي الأمناء العامين (السلام والأمن، والتنمية المستدامة). إذا لم يكن هنالك أمن وسلام في ولاية لبلد معين، يجب أن يعود التعيين لنائب الأمين العام (التنمية المستدامة). على أي حال، فإن المفتاح هو التأكد من أن مدير عمليات الأمم المتحدة في بلد معين لديه السلطة لتوجيه الموارد في سعيه لتلبية خدمة الأمم المتحدة المنصوص عليها في برنامج أهداف التنمية المستدامة الوطني المتفق عليه للبلد المعني. هذه الصلاحيات ليست متاحة للمنسقين المقيمين ذوي الصلة بفرق الأمم المتحدة القطرية الخاصة بهم، وذلك بغض النظر عن إصلاحات الأمم المتحدة. ما لم يتم تخفيف فشل "صوامع" الأمم المتحدة على مستوى التنفيذ في الميدان، فإن إصلاح الأمم المتحدة الميداني سيبقى مجرد نمر من ورق. الأهم من ذلك، وفي ظل الاتفاقات المقترحة هنا، سيكون كل مدير لعمليات الأمم المتحدة مخولاً ومسؤولاً عن نتائج جهود الأمم المتحدة في البلد الشريك والخاصة بتحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة. الغرض من جدول أعمال 2030 هو تقديم بيان مهمة متفق عليه ليتم تنفيذه على الميدان.

يجب أن يكون نائب الأمين العام (التنمية المستدامة) أيضاً مسؤولاً داخل منظومة الأمم المتحدة للتفاوض والاتفاق على ولايات الأمم المتحدة لكل دولة ذات صلة.

وتشمل هذه العملية جميع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة. تتوفر بعض من هذه الهيئات على هياكل مستقلة تابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة والتي يجب احترامها. وبالتالي فإن هذا سيشمل عملية مفاوضات حقيقية. لكنه لا يجب أن يعيق الهدف الاستراتيجي الكامن في الوصول إلى برنامج عمل وطني متكامل من أهداف التنمية المستدامة وإلى ولاية متكاملة للأمم المتحدة ومدير عمليات مخول وقابل للمحاسبة. ما لم يكن هناك تفويض متكامل متفق عليه، فإن "معارك الشعب" البيروقراطية ستبقى على الأرض، أين يمكن تحملها على الأقل.

يجب على الأمين العام ورئيس مجموعة البنك الدولي أن ينشئا قوة مشتركة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي للعمل على تمويل أهداف التنمية المستدامة وتحقيقها. من شأن فريق العمل المؤسسي هذا أن يبني علاقات عمل قوية بين المؤسستين على مجموعة من المشاريع المشتركة وبنود جداول الأعمال في هذا المجال وفي جداول أعمال ذات صلة، بما في ذلك التخفيف من تغير المناخ، والأوضاع الهشة والمتأثرة بالصراعات، والمساواة بين الجنسين. يمكن القول أن هذه واحدة من الإصلاحات الهيكلية الأكثر أهمية للنجاح المستقبلي لأهداف التنمية المستدامة. فمن الأهمية بمكان أن يجتمع هذين الصومعين الضخمين، نظراً للمسؤوليات العالمية لكل مؤسسة. يجب أن يكون التركيز الأساسي لهذه القوة المشتركة هو تعبئة التمويل. لا ينبغي أن يكون هناك أي وهم بأن البنك الدولي لديه الميزانية العمومية الكافية للتمويل اللازم لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة بطريقة أو بأخرى. لأنه لا يتوافق على الميزانية الكافية. لكن هذا قد يتغير عبر المزج بين الميزانية العمومية للبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار ومصارف التنمية الإقليمية التابعة لمجموعة البنك الدولي وبنوك التنمية الحكومية الأخرى مثل بنك الاستثمار البنيوي الأسيوي، فضلاً عن علاقة البنك الدولي مع قطاع التمويل الخاص المحلي والدولي. سيشمل هذا دولة بدولة، ومشروع بمشروع، ومؤسسة مالية بمؤسسة مالية. لكن هذا النهج يجب أن يكون مدفوعاً مركزياً. يجب أن تكون مثل هذه القوة للمهام المشتركة ممثلة من قبل الأمين العام ورئيس مجموعة البنك الدولي ويجب تنفيذها من قبل نائب الأمين العام (التنمية المستدامة) ونظيره في البنك الدولي. يجب أن تلتقي قوة المهام المشتركة هذه شهرياً وعلى مستوى تنفيذي، كما ينبغي أن تكون مركزة على المشروع.

يجب على فرقة العمل المشتركة التفاوض على اتفاق مالي عالمي مع المؤسسات المالية الخاصة العالمية. سيعطي هذا تركيزاً أقل مقارنة مع الميثاق العالمي القائم مع القطاع الخاص، والذي يتضمن مجموعة كاملة من الشركات الخاصة، بما في ذلك العديد من الشركات خارج القطاع المالي، والمنخرطة حالياً في جدول أعمال 2030. ويركز الاتفاق الحالي على كيفية ملائمة الاستراتيجيات العالمية للشركات مع إطار عمل أهداف التنمية المستدامة. يكون الاتفاق المالي العالمي متعلق بشكل حصري بتمويل التنمية. الدور الحاسم للتمويل الخاص معترف به في المواد 35-48 لجدول أعمال أديس أبابا لتمويل التنمية، والذي تم الاتفاق عليه من قبل جميع الدول. ويستند هذا الاعتراف على أن التمويل العام العالمي (داخلياً أو خارجياً) لن يكون قادراً بأي شكل من الأشكال على ملء الفجوة الاستثمارية اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على أرض الواقع. إن التمويل الخاص العالمي (على الصعيدين المحلي والدولي) وحده لديه القدرة بأن يحدث فارقاً. قد تكون هذه المشاريع صغيرة أو كبيرة، وقد تعتمد على الموارد المالية المحلية أو الأموال التي تأتي من بنوك الاستثمار العالمية الرئيسية. ستكون هناك حاجة ملحة لاستكشاف مجموعة كاملة من أطر الشراكة بين القطاعين العام والخاص. عندما يتعلق الأمر بهذا الأخير، فإن معايرة المخاطر على الصعيد القطري والحد من المخاطر اللازمة لجعل المشروع يعمل مالياً ودور المؤسسات المالية العامة في تسهيل الحد من المخاطر، كلها عوامل تمثل جزءًا كبيراً من الأعمال الأساسية المنصوص عليها في هذا الاتفاق. وبدون ذلك، فإنه لن يكون هنالك تمويل كاف لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

كما يتعين على فرقة العمل المشتركة التفاوض على اتفاقية خيرية عالمية نظراً للعدد المتزايد من المشاركين في هذه المجال والذين يحرصون على تنفيذ جدول أعمال عام 2030. من المهم استغلال طاقة وحماس ورأس مال هذه الحركة بشكل كامل. كما أنه من المهم أن تتزامن هذه الحركة مع أولويات أهداف التنمية المستدامة لكل دولة وشركائها في الأمم المتحدة والبنك الدولي.

كما ينبغي لفرقة العمل المشتركة أن تضع ميثاقاً عالمياً للمجتمع المدني نظراً للعدد المتزايد من المنظمات الغير حكومية الملتزمة بأهداف التنمية المستدامة. هذا الاتفاق يعتبر بالغ الأهمية، كما أنه من المهم استغلال الجهود بطريقة متوافقة إلى أقصى حد ممكن مع برامج العمل الوطنية والشراكات الوطنية مع الأمم المتحدة والبنك الدولي. كما أن المجتمع المدني مهم أيضاً في تطوير حركات اجتماعية خلف أهداف معينة متفق عليها مع الدول الأعضاء التي تساعد في تكثيف الدعم المحلي للمشاريع

المحلية. حركة رفع مستوى التغذية هي أيضاً مثال على نهج "من القاعدة إلى القمة" المتمثل في تحدي التنمية.

الكوكب 50-50: المرأة والسلام والأمن والتنمية

"البلدان التي لديها المزيد من المساواة بين الجنسين لها نمو اقتصادي أفضل. الشركات التي لديها قيادات نسائية أكثر تقدم أداء أفضل. اتفاقيات السلام التي تشمل نساء أكثر تكون أكثر دواماً. البرلمانات التي تحتوي على عدد أكبر من النساء تسن المزيد من التشريعات حول القضايا الاجتماعية الرئيسية مثل الصحة والتعليم ومكافحة التمييز ودعم الطفل. الدليل واضح: تحقيق المساواة للمرأة يعني التقدم للجميع."

بان كي مون
الأمين العام للأمم المتحدة *(2007-2016)*

حققت منظومة الأمم المتحدة تقدماً كبيراً في السنوات الأخيرة في وضع إطار قانوني شامل عن دور النساء والفتيات والمساواة بين الجنسين والقضاء على العنف ضد المرأة. وقد تم تبني ذلك من خلال اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في عام 1992؛ المؤتمر العالمي للمرأة في بكين في عام 1995؛ قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1325 حول المرأة والسلام والأمن لعام 2000؛ ستة قرارات لاحقة من مجلس الأمن؛ وسلسلة من قرارات الجمعية العامة على مدى خمسة وعشرين عاماً الماضية. وينعكس هذا الإطار المعياري والبناء على جدول أعمال 2030 الذي يتضمن أهدافاً محددة ضمن الجنسين من خلال 5 أهداف للتنمية المستدامة حول المساواة بين الجنسين وتعميم المساواة بين الجنسين في إحدى عشر هدفاً للتنمية المستدامة من بين سبعة عشر هدفاً. على وجه التحديد، فإن أهداف التنمية المستدامة الخمسة تحتوي على اثنين من الالتزامات الأساسية:

- وضع حد لجميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات في كل مكان؛ و
- القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك المتاجرة والاستغلال الجنسي وغيرها من أنواع الاستغلال.

يعتبر هذا هو البيان النهائي الأول لمنظومة الأمم المتحدة التي تحدد تاريخاً مستهدفاً رسمياً للقضاء على عدم المساواة بين الجنسين (بحلول عام 2030). وينبغي أن يحظى هذا بالاهتمام عبر منظومة الأمم المتحدة بأكملها.

تحت قيادة نساء الأمم المتحدة، فإن تحدي الأمم المتحدة الآن هو تحقيق النتائج على أرض الواقع. ويدخل هذا في برامج العمل الوطنية لقرار مجلس الأمن رقم 1325 حول المرأة والسلام والأمن؛ تطبيق الالتزامات الوطنية الفردية لإحراز تقدم في المساواة بين الجنسين؛ ودور المساواة بين الجنسين ضمن البرامج الوطنية الموضوعة من قبل الدول الأعضاء في تنفيذ جدول أعمال 2030. هذه هي الآليات الثلاث الموضوعة لإعطاء تأثير عملي في تحقيق المساواة بين الجنسين ـ أو كما ورد في أحد المنشورات مؤخراً، للانتقال من "الأحكام إلى التنفيذ". وكما أشارت نساء الأمم المتحدة، فإن هذا ينبغي أن ينطبق في المجالات العملية التالية:

- المساواة بين الجنسين في الحياة السياسية من خلال الإصلاح السياسي والقانوني والدستوري؛
- التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال القوانين التي تضمن الحصول على الممتلكات والمال والميراث؛
- إنهاء العنف ضد النساء والفتيات من خلال الإصلاح التشريعي، وإنفاذ الشرطة الفعال، والحماية المناسبة للنساء والفتيات الباحثين عن اللجوء واللاجئين والمهاجرين؛
- إدماج المرأة الشامل في عمليات السلام، بما في ذلك الوساطة الفعالة ومواجهة التطرف العنيف على أرض الواقع؛ و
- تشجيع الأبطال الذكور على المساواة من خلال حملة نساء الأمم المتحدة الناجحة للغاية "HeForShe"

في حين أن هذه التوجهات تعتبر استراتيجية وإيجابية، فإنه ينبغي تكميلها من خلال التدابير التالية:

- **يجب أن تشغل المرأة ما لا يقل عن 50 في المئة من المناصب التنفيذية في مقر الأمم المتحدة في نيويورك وجنيف وفيينا، ونيروبي. في الوقت الحاضر، تشغل النساء أقل من 30 في المئة من هذه المناصب.** كما ينبغي الاتفاق على الأهداف الفرعية ذات مصداقية لعام 2020، 2025، و2030. إذا لم تكن الأمم المتحدة قائداً يحتذى به، فإن بقية العالم لن تتبعها.
- **يجب أن تكون المرأة إما قائدة أو نائبة قائد عمليات الأمم المتحدة في الميدان، بغض النظر عما إذا كانت العمليات متعلقة بحفظ السلام أو العمليات العسكرية والمدنية المشتركة أو العمليات المدنية الحصرية.**
- **يتعين على جميع عمليات الأمم المتحدة (سواء**

في المقر الرئيسي أو في الميدان) أن تعتمد على سياسة قابلة للتنفيذ مع "عدم التسامح" أياً كانت الظروف، سواء كانت متعلقة بالعنف أو التهديد بالعنف، بما في ذلك العنف الجنسي ضد النساء والفتيات.

- **يجب زيادة توزيع التمويل الأساسي لنساء الأمم المتحدة بشكل كبير.** لا يمكن أن تلبي نساء الأمم المتحدة بمصداقية التزاماتها في التفاوض حول "برامج العمل على نطاق المنظومة" الستة والأربعين حول المساواة بين الجنسين وإنفاذ الولايات المتعددة الآتية بموجب قرار مجلس الأعمال والأمن رقم 1325 لعام 2030 بتمويل رئيسي محدود. القيام بذلك سيفرض "سقفاً زجاجياً مالياً" على جدول أعمال الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين. يجب أن يتغير هذا.
- **ينبغي إنشاء صندوق مالي منفصل من أجل التمكين الاقتصادي للمرأة لدعم مجموعة جديدة من المبادرات المحلية لتشجيع النساء على تطوير مشاريعهم الصغيرة الخاصة.** وهذا من شأنه أيضاً تشجيع تطور الحركات الاجتماعية في مبادرات واسعة لدعم التمكين الاقتصادي للمرأة. إن تحقيق المساواة بين الجنسين في أماكن العمل والأجور والرواتب، وإطلاق العنان للإمكانيات الاقتصادية للمرأة في مجال الأعمال التجارية من خلال المساواة في الحصول على التمويل تمثل برنامج عمل جديد لدفع عجلة النمو الاقتصادي العالمي.

ما لم يكن للأمم المتحدة القدرة المالية لتقديم برامج للمساواة بين الجنسين على أرض الواقع، فإن جميع الجهود المعيارية في العالم ستبوء بالفشل. يعتبر صندوقي نساء الأمم المتحدة الحاليين متواضعين مالياً. وما لم يتم اتخاذ هذه الصناديق (والصندوقين الجديدين الموصي بهما) على محمل الجد من قبل الدول الأعضاء، فسيتم اتهامهم شرعياً بـ "التمويل الجزئي" لجدول أعمال المساواة بين الجنسين.

شباب الأمم المتحدة

يجب إنشاء هيئة فرعية جديدة تابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة تحت مسمى شباب الأمم المتحدة. وينبغي أن ترأس هذه الهيئة من قبل مدير تنفيذي وبدعم من أمانة عامة متواضعة. يجب أن تكون أعمار جميع الموظفين داخل شباب الأمم المتحدة، بما في ذلك المدير التنفيذي، أقل من تسع وثلاثين عام. كما ذكر سابقاً، فإن المخاوف العالمية حول الشباب في التعليم والعمل والاستدامة البيئية والاندماج الاجتماعي والسياسي تعتبر طويلة الأمد. لم تكن الهياكل الاستشارية الموجودة داخل منظومة الأمم المتحدة والرامية إلى إدماج اهتمامات الشباب في عمليات الأمم المتحدة الأخرى ناجحة. هذا هو الحال من حيث مستويات البطالة بين الشباب في العالم (دون سن الخامسة والعشرين) الديموجرافي التي تشكل 43 في المئة من مجموع سكان العالم. إن المجتمع الدولي يجلس على مزيج سياسي قابل للاشتعال في أي لحظة وبعواقب غير متوقعة. المسؤولية الأساسية في هذا المجال تقع على عاتق الحكومات الوطنية. ولكن هذا هو الحال في جميع البرامج الاجتماعية والاقتصادية الواسعة والتي تدار حالياً من قبل منظومة الأمم المتحدة. لذلك، يجب ان تكون هناك منصة مركزية لأنشطة الدعوة في قلب منظومة الأمم المتحدة من أجل شباب العالم. لا ينبغي على شباب الأمم المتحدة تنفيذ البرامج. بل إن الأولوية تتمثل في العمل على التوصية ببرامج تعليم مستدام وبرامج عمل وتدريب للحد من البطالة بين شباب العالم، وينبغي القيام بذلك في فترة العمليات الأولى لشباب الأمم المتحدة.

تغير المناخ، الحدود الكوكبية، والمحيط الحيوي المستدام

فيما يتعلق بتغير المناخ، فقد تم مؤخراً التأكيد على رسم سياسات عالمية متينة بموجب اتفاقية باريس في ديسمبر عام 2015. سيتمثل التحدي بالنسبة للدول الأعضاء في الاستجابة للضوابط الواردة في الاتفاقية ـ وبالأخص لتحسين أهداف الحد من الانبعاثات وتحقيقها خلال الإطار الزمني اللازم لتجنب تغير المناخ المدمر والذي لا رجعة فيه. إضافة إلى ذلك، يجب أن تكون الأمم المتحدة بمثابة قدوة وتواصل جهودها لتصبح حيادية في المناخ كما اقترح الأمين العام بان كي مون في 2007. إن تحقيق الحياد الكربوني سيعطي مصداقية إضافية للعالم بأسره.

وبالإضافة إلى هذه الالتزامات بشأن تغير المناخ، وبالتوازي مع الفريق الحكومي الدولي، ينبغي النظر في إنشاء فريق دولي معني بالحدود الكوكبية لتحقيق إنجازات حول تأثير توسع الانبعاثات البشرية في المجالات البيئية. وينبغي أن تشمل ولاية الفريق الدولي المعني بالحدود الكوكبية حدوداً كوكبية أخرى خارجة عن تغير المناخ.

في هذه المرحلة، يجب أن يكون ذلك عبارة عن تجربة علمية بدلاً من ممارسة سياسية. لكن الاستنتاجات العلمية نيابة عن المجتمع الدولي تعتبر حاسمة في ضوء المخاوف الناشئة حول التفاعل بين أي خلل جذري لمجموعة واحدة من الحدود الكوكبية مع مجموعات أخرى وتأثيرها المشترك

على استدامة الحياة البشرية مع مرور الوقت. لذلك فإننا بحاجة إلى علم عالمي متفق عليه حول الحدود الكوكبية في المستقبل.

على وجه الخصوص، ينبغي على الأمم المتحدة أن تنظر في إنشاء لجنة محيطات لتقديم المشورة العلمية والسياسية لهيئات صنع القرار في منظومة الأمم المتحدة حول صحة المحيطات على المدى الطويل وقدرتها على الحفاظ على الحياة البحرية وعلاقتها المعقدة مع الأنماط المناخية المصاحبة في المستقبل، فضلاً عن مستقبلها كمصدر معتمد في احتياجات البروتين العالمية. الكثير من نقاشات الأمم المتحدة حول سياسة المحيطات العالمية تعتبر غير منسقة. كما أن نطاق البحث اليونيسكو من طرف اللجنة الحكومية الدولية لعلوم المحيطات الحالية ضيق جداً وذو مكانة مؤسسية غير كافية لإعارة الاهتمام السياسي. وبالتالي لا توجد آلية مؤسسية بارزة متفق عليها في منظومة الأمم المتحدة تجمع بين البحث العلمي وخيارات السياسة المستقبلية للحفاظ على محيطاتنا العالمية.

حقوق الإنسان والمشاركة الإنسانية

ترتكز القيم الإنسانية الدولية في ميثاق الأمم المتحدة. وهي غير مرتبطة بالثقافة، بل عالمية. كما أنها تنعكس في الآليات الدولية المنشأة بموجب الفصلين 9 و10 من ميثاق الأمم المتحدة لتنفيذ الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للبشرية. وهي أيضاً بارزة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948. الحفاظ على كرامة الإنسان هي أيضاً الهدف الرئيسي الكامن وراء القانون الدولي الإنساني.

إن الاحتياجات الإنسانية الحالية تعتبر كبيرة وتشهد توسعاً سريعاً. اعتباراً من عام 2015، 125 مليون شخص في العالم يعيش في مناطق دمرتها إما النزاعات المسلحة أو الكوارث الطبيعية وتلقوا مساعدات من الوكالات الإنسانية لإنقاذ حياتهم. وبلغ ذلك فاتورة سنوية قدرها 25 مليار دولار. لوضع هذا في سياق تاريخي حديث، فإن هذا يمثل زيادة قدرها أكثر من 1000 في المئة منذ عام 2000 عندما بلغت الميزانية الإجمالية الإنسانية 2 مليار دولار فقط. كما احتسب فريق الأمم المتحدة للتمويل الإنساني أن توزيعات 2015 تمثل عجزاً سنوياً قدره 15 مليار دولار فيما يتعلق بالأشخاص الذين يحتاجون مساعدات إنسانية لا يتلقونها أو يتلقون القليل منها.

ومن الأمثلة المروعة لتأثير هذا النقص في التمويل للحاجة الإنسانية هي سوريا. في عام 2016، تم قطع الحصص الغذائية لـ 1.6 مليون لاجئ سوري، و750 ألف طفل سوري لم يتمكنو من اللحاق بالمدرسة. إننا الآن على دراية تامة بعواقب هذه الظروف الاستثنائية. هجرة جماعية للأسر من الأردن ولبنان وسوريا إلى أوروبا كأملهم الوحيد. في العراق، تم قطع خدمات الرعاية الصحية في أجزاء عديدة من البلاد، مما ترك الملايين من المشردين دون أي عناية طبية. لذلك فقد أصبح هذا عامل دفع رئيسي للأشخاص الذين يطلبون الحماية في أماكن أخرى.

الأمين العام يزور موقع مشروع للتنمية، أنتاناناريفو، مدغشقر، 11 ماي 2016. صور الأمم المتحدة / مارك جارتن.

تسعين في المئة من أولئك الذين يتلقون مساعدات إنسانية يعيشون في الدول الهشة المتأثرة بالصراعات. تاريخياً، كانت تعتمد المساعدة الإنسانية على افتراض أن معظم الصراعات المسلحة ستكون بين الدول. كما ذكر أعلاه، فإن هذا ليس هو الحال الآن. حيث يتم تقديم الغالبية العظمى من المساعدات الإنسانية للمتضررين من داخل الإقليم بدلاً من الصراع بين الدول. إضافة إلى ذلك، فإن الصراعات المعاصرة تشهد انتهاكات واسعة النطاق وصارخة للقانون الإنساني الدولي، وغالباً ما يفلت أصحاب هذه الانتهاكات من العقاب. إن عدم احترام القواعد بما في ذلك القانون المتعلق بحماية الإغاثة الإنسانية له عواقب وخيمة على الأشخاص المتضررين من النزاعات المسلحة ويضع أيضاً العاملين في المجال الإنساني في خطر غير مسبوق. في عام 2015 وحده، تم قتل أو خطف أو جرح 287 عامل في المجال الإنساني عند خدمتهم للأشخاص الأكثر ضعفاً في العالم.

إن طبيعة الصراع أصبحت متغيرة كثيراً، كما أن أعداد المحتاجين للمساعدات الإنسانية تنمو بسرعة. كما ذكر أعلاه، فإن الصراعات المسلحة قد انخفض في الواقع. لكن العدد الإجمالي للمتضررين من هذه الصراعات قد ارتفع أضعافاً مضاعفة. وذلك لأن العديد من الصراعات أصبحت مزمنة جزئياً. سبعون في المئة من البلدان التي يتم فيها تقديم المساعدة الإنسانية تتلقى هذه المساعدة لمدة عشر سنوات أو أكثر حالياً.

بالإضافة إلى طول المدة وخطورة الصراعات المسلحة التي تهدد حياة المدنيين، فإن المجتمع الدولي قلق بحدة حول الزيادة في تواتر وشدة الكوارث الطبيعية. واحدة من السمات المميزة لتغير المناخ هي زيادة الظواهر الجوية العنيفة. ويتجلى هذا بالفعل في الزيادة السريعة في أقساط التأمين العالمية.

باختصار، فإن المجتمع الدولي يواجه أعداداً متزايدة من الأشخاص الذين يعانون من الأزمات الإنسانية الناجمة عن الصراعات داخل الدول والكوارث الطبيعية المتكررة والعنيفة. وسيشهد ذلك ارتفاعاً كبيراً في المستقبل. وفي حين أنه تم في عام 2015 إنفاق مبلغ قياسي من المساعدات الإنسانية، فقد شهدنا أيضاً فجوة قياسية بين أولئك الذين يحتاجون إلى المساعدة وحجم الأموال المقدمة. يشير فريق التمويل الإنساني إلى أنه تم تلبية 62 في المئة فقط من إجمالي الاحتياجات التي حددتها عملية النداءات السنوية للأمم المتحدة عام 2014. إنها فجوة كبيرة ومتنامية.

وقد قدم المجتمع الدولي الكثير من العمل العالي الجودة بشأن هذه المعضلة. ولا سيما من خلال التحليل المتداول لشبكة المحاسبة والأداء النشطة بشأن حالة النظام الإنساني؛

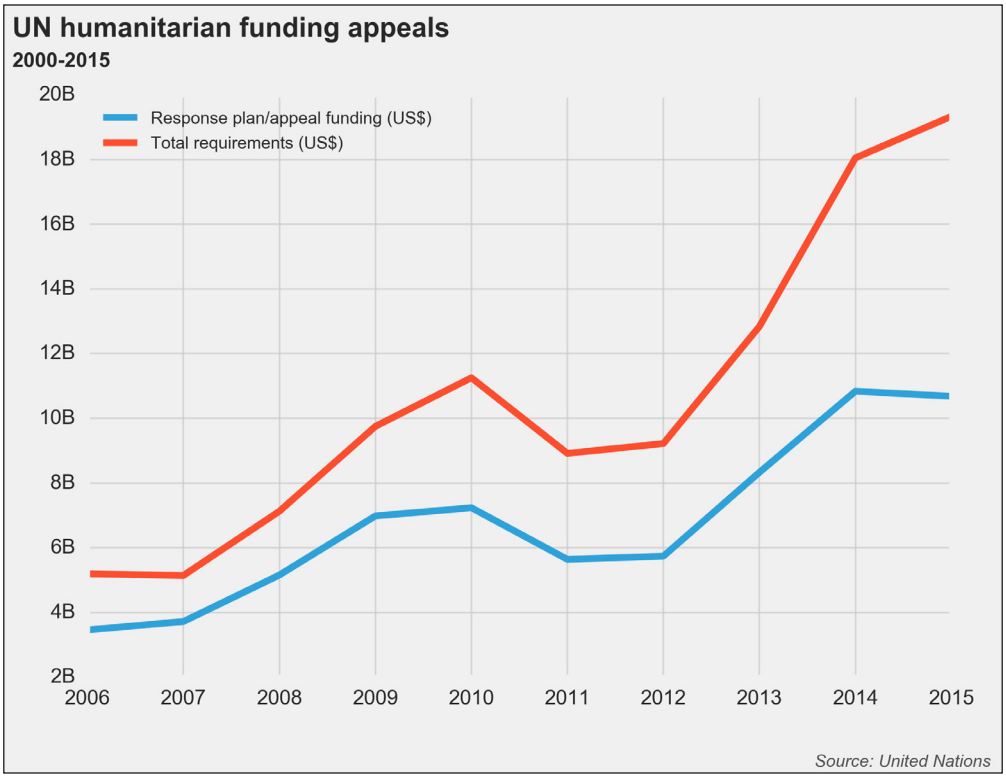

النظرة الإنسانية العالمية العامة من قبل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية؛ وبالأخص من خلال تقرير الفريق المعني بالتمويل الإنساني الصادر في يناير عام 2016. وقد سبق كل هذا القمة العالمية للعمل الإنساني في أبريل 2016. لم تكن هذه القمة عبارة عن مؤتمر حكومي دولي. كما أننا لا نعرف إلى الآن التوصيات التي أخذها الأمين العام ووضعها في تقريره للجمعية العامة في سبتمبر 2016. كما أننا لا نعلم ما قد يتم اعتماده أو عدم اعتماده من طرف الدول الأعضاء وما هي آلية التنفيذ التي قد يتم الاتفاق عليها لتنفيذ هذه التوصيات.

ويقوم هذا التقرير ببناء وتعزيز توصيات التقارير السابقة وتقديم إضافات عند الضرورة. كل التقارير أشارت إلى المعضلات التي يواجهها القطاع الإنساني الدولي حالياً. وأوضح رئيس لجنة الإنقاذ الدولية ديفيد ميليباند في عرضه للجنة المستقلة المعنية بتعدد الأطراف المعضلة الكبيرة التي تواجه القطاع على النحو التالي:

أحد الروايات الخاصة بعدم التوافق بين الحاجة والتوفير هي أن النظام مفلس (يفتقد المال)، وقد تم طرح ذلك عبر الأعداد الكبيرة والمتزايدة من الأزمات، حيث أن نداءات الأمم المتحدة تشهد تمويلاً متناقصاً... وإذا قمنا بسد فجوة التمويل، لن تكون هناك أي مشكلة. هناك أيضاً رواية بديلة حول عدم التوافق بين الحاجة والتوفير، والتي ترى أن النظام منقسم، وليس مفلساً فقط. إذن هل النظام بالفعل منقسم ومفلس؟ لأن النظام الإنساني المنقسم سيجعل معالجة المشاكل أكثر صعوبة للنظام المتعدد الأطراف.

كما بين أنه يجب التركيز على اللاجئين وميليباند اللذان يعتبران عنصران أساسيان لهذه المعضلة:

- تم تصميم النظام الحالي للمساعدات على المدى القصير، لكن الحروب تدوم لفترة أطول.
- تم تصميم النظام للخدمات المعتمدة على المخيم، في حين أن غالبية اللاجئين الآن متواجدون في المناطق الحضرية، وليس في مخيمات اللاجئين.
- يتمحور القطاع الإنساني إلى حد كبير حول تقديم المساعدات إلى البلدان الفقيرة، لكن معظم الناس المشردين (الفقراء) يجدون نفسهم الآن في بلدان هشة ولكن ليست بالفقيرة، مما يخلق صعوبات تقسيمية لمجتمع المساعدات الدولي حول أشكال المساعدة الممكن تقديمها.
- هناك فرق بين النظام الإنساني الدولي من جهة، والنظام الإنمائي الدولي من جهة أخرى. إلا أنه نظراً للطبيعة المتغيرة للصراعات الطويلة الأمد، يجد الناس أنفسهم الآن بحاجة إلى المساعدات الإنسانية لفترات طويلة من الزمن. مما يزيل الفوارق الكلاسيكية للعمل بين عمل الوكالات الإنسانية والإنمائية.
- وأخيراً، لا يوجد اتفاق داخل القطاع الإنساني نفسه حول ما إذا كان يعتبر نفسه نظاماً. يسعى البعض في القطاع إلى المزيد من التنسيق لكنهم غير مهيئين لتحقيق الحكم الذاتي، الأمم المتحدة على وجه الخصوص. ويرى آخرون أنه لا يوجد "نظام" ولكن ما يمكن وصفه بـ "النظام الايكولوجي". مما يطرح سؤالا حول ما إذا كان القطاع قادراً في النهاية على التلاحم، وما إذا كان فاعلوه يشتركون في الأهداف المتفق عليها، وعما إذا كان من الممكن التوافق على توافقية تنظيمية ونظم إدارية للمحاسبة، وذلك نظراً لأن 90 في المئة من مجموع التمويل الإنساني يستمد من الحكومات.

ينبغي إنشاء منصب جديد لنائب الأمين العام (الدعم الإنساني) داخل الأمانة العامة للأمم المتحدة. مما يعني رفع منصب وكيل الأمين العام لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بمستوى واحد. وهذا أمر مهم نظراً لهيكل القيادة السياسية الموصي به في هذا التقرير: لجنة ثلاثية من نواب الأمن العامين المسؤولين عن الأمن والسلام والتنمية المستدامة، والدعم الإنساني الآن. كما أن ذلك يعكس كم الموارد المالية المخصصة الآن للبعثة الإنسانية العامة للأمم المتحدة. إضافة إلى ذلك، إذا أردنا أملاً حقيقياً في "خرق الصوامع" على المستوى السياسي والتنفيذي داخل منظومة الأمم المتحدة، يجب أن يبدأ ذلك من الجزء العلوي للنظام. وكما هو متفق عليه، فإن اتباع نهج متكامل للولايات الموحدة التي تدمج الأمن والتنمية وغيرها من مكونات البعثة يعتبر شيئاً ضرورياً. ورهناً بموافقة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، يمكن بعد ذلك تنفيذ هذه الولايات على الميدان. ومن هناك سيتم نشر فرق محلية متكاملة من أجل التنفيذ الفعال لهذه الولايات على أرض الواقع. وأخيراً، فإن النائب المسؤول للأمين العام حول الدعم الإنساني سيؤكد أيضاً الأولوية التي تعطيها الأمم المتحدة لمهمتها الإنسانية في التعامل مع التوسع السريع لمنظمة المجتمع الدولي الغير حكومية، والتي يعتبر العديد من أعضائها من العناصر المتواجدة على الميدان.

يجب أن يشارك نائب الأمين العام (الدعم الإنساني) في المشاورات مع كل من الدول الأعضاء والمجتمع المدني الدولي حول الأهداف والغايات المتفق عليها للقطاع

الإنساني الدولي. في الوقت الحاضر، لا يبدو أن هناك أية "أهداف عالمية مشتركة"، مما يخلق مشكلة مفاهيمية من البداية إذا لم يتم قياس الإصلاحات المستقبلية أمام أطر العمل التقييمية المشتركة. وكمثال على ذلك، فقد سعى رئيس لجنة الإنقاذ الدولية إلى تحديد المعنى من المشاركة فيما يسمى بالتدخلات المغيرة للحياة والمنقذة للحياة من خلال تبني خمسة أهداف لهذه المنظمة: البقاء على قيد الحياة، الصحة، التعليم، الدخل، وسلطة الحكم الذاتي للجهة المستفيدة لتصبح معتمدة على ذاتها فيما بعد.

يجب أن يبدأ نائب الأمين العام (الدعم الإنساني) المفاوضات مع قطاع المنظمات غير الحكومية الدولية لتحديد بروتوكولات مشتركة للتعاون بين الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية غير التابعة للأمم المتحدة. والتي تشمل ما يلي:

- عكس الأهداف والغايات المتفق عليها بصورة عامة وفي العمليات الميدانية التي تشمل وكالات مشاركة متعددة؛
- معايير قياس مشتركة لتحديد "القيمة مقابل المال" في تقديم مستويات المساعدات الإنسانية للوكالات، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة؛
- إطار تقييمي متفق عليه لتحديد فعالية عمليات كل وكالة في إطار مهمة معينة؛
- آليات متفق عليها لتقييم مدى رضا المستفيدين عن الكفاءة والفعالية التي يتم من خلالها تقديم المساعدات الإنسانية؛ و
- تدابير شفافية مشتركة لضمان أن جميع أعضاء مجتمع المانحين الدولي (فضلاً عن المستفيدين من المعونة) يمكنهم الحصول على فكرة واضحة عن كيفية إنفاق أموال المساعدة من خلال اتباع طريق الأموال وإلغاء النسبة بين النفقات العامة وإيصال المساعدات.

كما ينبغي أن يتوصل نائب الأمين العام (الدعم الإنساني) إلى اتفاق مع القطاع الإنساني الدولي حول بروتوكولات لتقييم الاحتياجات المشتركة الموالية للكوارث الإنسانية. ويسعى ذلك إلى التعامل مع مشكلة التقييمات المتعددة والمتضاربة من قبل الوكالات المختلفة. كما أنه يسعى إلى الاستجابة إلى المخاوف المتعلقة بتقييم الاحتياجات والتي مفادها أن هذه الأخيرة قد تنحرف عن طريق الاحتياجات التشغيلية المعينة من وكالة فردية، بدلاً من الاحتياجات الإنسانية الموضوعية للمجتمع أو البلد المستهدف. وسيشتمل ذلك بالضرورة منهجية متفق عليها لإجراء مثل هذه التقييمات.

يجب أن يتوصل نائب الأمين العام (الدعم الإنساني) إلى اتفاق مع مجموعة من الوكالات الإنسانية العامة والخاصة حول ما إذا كانوا يرغبون في أن يتم اعتبارهم قطاعاً جماعياً دولياً إنسانياً أو مجتمعاً أو نظاماً أو "نظاماً إيكولوجياً" أو شبكة. إن هذا ليس بمثابة ممارسة أكاديمية فقط، بل إنه يؤثر على كيفية عمل الوكالات معاً. كما ذكر أعلاه، فإن هذا الأمر بالغ الأهمية، نظراً إلى أن 90 في المئة من التمويل لهذه الوكالات يأتي من الحكومات التي تكون لديها توقعات مشروعة بأن أموالها تسير على نحو فعال. وبالتالي فإن الأسئلة المتعلقة بالتسميات حول هذه المسألة تعتبر مهمة. إن مجتمع المانحين الدولي (في ظروف مالية صعبة متزايدة) لديه صبر محدود وتوقعات مشروعة بأن الوكالات الإنسانية الدولية يمكن وستعمل على وضع خطة ميدانية متفق عليها. وعلاوة على ذلك، لا تزال الأمم المتحدة تتوفر على سلطة تسمح لها بعقد اجتماع بين مختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية. يمكن هكذا تحقيق التماسك في غياب التوجيه الذي يبدو أن العديد من المنظمات الغير حكومية تخاف منه. يمكن وضع توازن فعال بين التماسك من جهة، وتقسيم العمل من جهة أخرى، وذلك لتحقيق أقصى قدر من المرونة والفعالية مع الحفاظ على استقلالية المؤسسات.

يتعين على نائب الأمين العام (الدعم الإنساني) وضع بروتوكول متفق عليه بين وكالات الأمم المتحدة الإنسانية ووكالات الأمم المتحدة الإنمائية، والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية، والدول الأعضاء حول العلاقة العملية بين الأزمات الإنسانية وبرامج المساعدة الإنمائية العادية. في الوقت الحاضر، فإن هذين الإثنين منفصلين، وهذا الانفصال ينعكس بشكل واضح على حقيقة أن أهداف التنمية المستدامة لا تتضمن أي أهداف فرعية محددة ذات صلة بالإغاثة من الكوارث الإنسانية. وهذا أمر مفهوم عندما يتعلق الأمر بالتركيز على صمود أهداف التنمية المستدامة على المدى الطويل. وقد تناول هذا التقرير سابقاً مسألة استمرارية بعثة الأمم المتحدة في بلد شريك معين – من منع الصراعات إلى إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع. وهذا يمثل محاولة لدمج السلام والأمن والتنمية في بيان بعثة متكامل، بما في ذلك آليات صنع القرار للانتقال من مرحلة في المهمة إلى أخرى مع تطور الظروف.

إلى جانب هذه الإجراءات الإدارية، فقد حدد الفريق المعني بالتمويل الإنساني توصيات أخرى في تقريره على ثلاثة مستويات:

- كيفية منع أو الحد من تأثير الأزمات الإنسانية (جدول الوقاية)؛
- كيفية سد الفجوة التمويلية بين تقييم الاحتياجات والتمويل المقدم للنداءات الإنسانية؛ و
- كيفية زيادة الكفاءة والفعالية التي يتم عبرها نشر الأموال في الميدان.

لا توجد أي غاية من إعادة اختراع العجلة في مجموعة التوصيات العملية التي قدمها الفريق في كل من هذه المجالات. بدلاً من ذلك، فإن هذا التقرير يؤيدها.

طالبي اللجوء واللاجئين والهجرة

لعبت المفوضية دوراً متقدماً في الاستجابة لأزمة اللاجئين لأوروبا بين عامي 2015 و2016، والتي شهدت أكبر عدد من الأشخاص الهاربين من الصراعات والقمع منذ الحرب العالمية الثانية. في عام 2015، تقدم أكثر من 1 مليون شخص بطلب الحصول على اللجوء في أوروبا، مقارنةً مع 656 ألف شخص في عام 2014. ما لا يقل عن 3700 من البالغين والأطفال ماتوا خلال محاولتهم لعبور البحر. لن نعرف أبداً العدد النهائي. لقد عملت المفوضية (بصفتها الوكالة الرائدة للأمم المتحدة) في ظروف صعبة للغاية، ولم يتم تحقيق نداءات التمويل الإنساني. وفي ظل هذه الظروف العصيبة، فقد كان أداء موظفي المفوضية متفانياً ومتميزاً.

لم يتم بعد فحص الأسباب الكاملة لهجرة 2015-2016 ودور وكالات الأمم المتحدة عبر لجنة تحقيق مستقلة. وعموماً، فقد كان تمويل المفوضية لعام 2015 أقل بنسبة 10 في المئة مقارنة مع العام الماضي. كما كان تمويل برنامج الغذاء العالمي للاجئين السوريين في البلدان المجاورة أقل بما يقرب من 20 في المئة خلال عام 2015 مقارنة مع 2014. إضافة إلى ذلك، فقد كان صندوق الإغاثة في حالات الطوارئ لبرنامج الأغذية العالمي في سوريا لعام 2015 يعاني من نقص في التمويل بنسبة 63 في المئة. مما دفع ببرنامج الأغذية العالمي إلى خفض أهلية الحصول على المواد الغذائية من 2.1 مليون شخص إلى 1.4 مليون وخفض قيمة الطعام. في نفس الوقت، أدى نقص التمويل لمنظمة الصحة العالمية في العراق في عام 2015 إلى إغلاق 184 عيادة صحية في عشر مقاطعات من مقاطعات البلاد الثماني عشرة. وكانت الاقتطاعات الهائلة التي قامت بها هذه الوكالات للاجئين "عوامل دفع" كبيرة تسببت في تنقل اللاجئين إلى أوروبا بالدرجة الأولى. وقد كان هذا بمثابة فشل كبير لمنظومة الأمم المتحدة والدعم المالي المقدم من قبل الدول الأعضاء مع عواقب إنسانية وسياسية وخيمة.

وقد وضعت أزمة اللاجئين لعامي 2015 و2015 الإدارة المستقبلية لطالبي اللجوء واللاجئين في دائرة الضوء العالمي. قبل هذه الأزمة الأخيرة، استعانت خدمة المفوضة الخاصة بتقييم ووضع السياسات بتقييم لاستجابة الوكالة

تسليم طعام برنامج الأغذية العالمي لمخيمات المشردين داخلياً في شمال دارفور، شنقل طوباية، السودان، 11 فبراير 2014.
ور الأمم المتحدة / ألبرت غونزاليس فران.

السابقة حول تدفق اللاجئين في لبنان والأردن لطرف ثالث مستقل. أشار الاستعراض أنه نظراً لعدم وجود استراتيجية متماسكة من قبل المفوضية، وجدت المنظمة نفسها "تفاعلية وتحاول القيام بأي شيء بدلاً من تحديد الأولويات وربط الجهات المختلفة حسب الكفاءة." أوجز التقرير العديد من المشاكل في استجابة المفوضية لأزمات اللاجئين، بما في ذلك علاقاتها مع وكالات التنمية، والحماية القانونية، والتنسيق مع الجهات الفاعلة الأخرى، والكفاءة في تقديم خدماتها. إن الانتقاد بعد المحاولة هو لأمر سهل. قام عمال المفوضية بأفضل ما بوسعهم حسب الظروف المتواجدة على أرض الواقع. لكن يجب في نفس الوقت أخذ دروس مستفادة.

في تقييم أكثر تفصيلاً لأداء المفوضية خلال أزمة اللاجئين الأخيرة، قدم مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية عدداً من التوصيات الموضوعية للمستقبل، بما في ذلك أنه يتعين على المفوضية:

- وضع دورة تخطيطية لسنوات متعددة لإيجاد أنشطة متعلقة بالحلول والسعي إلى التمويل لسنوات عديدة؛
- وضع استراتيجيات مناصرة لإيجاد حلول على المستويات العالمية والإقليمية والتشغيلية؛
- وضع جدول زمني لضمان إجراء اجتماعات منتظمة وهادفة مع الجهات الفاعلة في التنمية حول نموذج شراكة (الحل/الفترة الانتقالية)؛
- وضع استراتيجية تنمية لقدرات الموظفين لتعزيز مهاراتهم لخلق وتنفيذ وتقييم الحلول؛
- مراجعة هياكل الحلول الداخلية القائمة لتقييم ما إذا كانت إعادة الهيكلة ستحسن من الفعالية في البرمجة؛ و
- إنشاء محفظة قائمة على الأدلة لاستخدامها في تعزيز ومناصرة الحلول.

إلا أنه لا يبدو أن هذا الاستعراض يتعامل بشكل منتظم مع السبب الأساسي للهجرة المفاجئة للناس من الأردن ولبنان وتركيا والتي ابتدأت مع مطلع 2015. يبدو أن عدم وجود صندوق طوارئ عاجل للأمم المتحدة وعدم قدرة قيادة الأمم المتحدة على الحصول على هذه الأموال عبر التماس طارئ هو السبب الرئيسي. **ونظراً لتأثير هذه الأحداث على الملايين من الناس وعلى حكومات أوروبا والشرق الأوسط، يجب تقديم إجراء عاجل من قبل مؤسسة مستقلة حول "الدروس المستفادة" من هذه الأزمة في المستقبل.**

إلى جانب هذه الأزمة الأخيرة، فمن الواضح أن تعامل النظام العالمي الحالي مع حجم الحركة الغير مصرح بها لشعوب العالم إما "متفرق" أو "مفلس". في كلتا الحالتين، فإن قمة شؤون اللاجئين والمهاجرين المقترحة لعام 2016 قد تأخرت بما لا يقل عن نصف قرن بالنظر إلى تشريد الأعداد الهائلة من الناس، والذي بدأ في سوريا في عام 2011. كما أن ذلك يخلط للأسف بين مجموعتين من التحديات: الهجرة من جهة، ومسألة فصل طالبي اللجوء واللاجئين من جهة أخرى. ومع ذلك، واستناداً على المداولات التي جرت في نيويورك خلال سبتمبر عام 2016، **سيتم إعداد خطة عمل عالمية جديدة للجمعية العامة لعام 2017 تتضمن إجراء إصلاح شامل للنظام العالمي بأسره لحماية ودعم طالبي اللجوء واللاجئين.** يفترض أن يعالج هذا الإصلاح الهشاشة السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتواجدة في بلدان المصدر؛ الدعم اللازم للبلدان المجاورة؛ شبكة المرافق والخدمات اللازمة في بلدان العبور الانتقالية؛ نظام عالمي لتقاسم أعباء أفضل لبلدان الوجهة؛ ونظام مستدام لتمويل هذه الحالات الإنسانية الطارئة، بما في ذلك الإمكانيات المذكورة أعلاه.

إن الأزمة المتفاقمة في قدرتنا العالمية على إدارة تدفقات طالبي اللجوء واللاجئين المتزايدة تمثل طرفاً في تحد سياسي أوسع نطاقاً بكثير من الإدارة والتنظيم وحماية المهاجرين العالميين بشكل عام. لقد حان الوقت للنظر في كيفية التعامل الأفضل مع هذا داخل منظومة الأمم المتحدة. في المناقشة الحالية، فإن الخلط الغير مفيد بين تحديات طالبي اللجوء واللاجئين والمهاجرين في تزايد. إن التحرك الإنساني العالمي أصبح الآن ذو أبعاد لا مثيل لها، حيث أنه ما يقارب سبع سكان العالم تقريباً شهدت تحركا خلال العام الماضي فقط. إن هذا يعتبر تغييرا كبيرا في عصرنا. إن هذه التحركات الجماهيرية (والهجرة الجماعية الرسمية والغير رسمية) لنحو 230 مليون شخص كل عام تجلب فوائد كبيرة للعالم لكنها في نفس الوقت تشكل مجموعة جديدة كبيرة من التحديات. ثم تأتي الاحتياجات الفريدة لأكثر من 65 مليون شخص من المشردين

لا تتوافق منظومة الأمم المتحدة على أي قدرة مؤسسية للتعامل مع سياسة الهجرة الدولية. تاريخياً، فإن هذه تعتبر مسؤولية وطنية حصرية أو موضوع اتفاقيات ثنائية دولية أو إقليمية محددة. بينما سيظل الأمر كذلك، فإن التحديات السياسية للهجرة المشتركة بين الدول وحاجة الدول لمستويات أعلى من التعاون العالمي تعطي أشكالاً جديدة من التعاون المؤسسي اللازم. قد يتغير ذلك الآن مع قرار الدول الأعضاء في المنظمة الدولية للهجرة في يونيو عام 2016

في الحصول على الانتماء الرسمي مع الأمم المتحدة.

يجب أن تعطي الأمم المتحدة مسؤولية التعاون العالمي بشأن سياسة وبرامج الهجرة إلى المنظمة الدولية للهجرة. هذا من شأنه أن يغني عن الحاجة إلى إنشاء أي مؤسسة جديدة داخل منظومة الأمم المتحدة. لدى المنظمة الدولية للهجرة معرفة مؤسسية مسبقة وطويلة حول هذا المجال السياسي المعقد، بما في ذلك تقاطعه مع النظام العالمي لطالبي اللجوء/اللاجئين، والذي عملت إلى جانبه لأكثر من نصف قرن. مما يعني تعزيز القدرة السياسية للمنظمة الدولية للهجرة، لا سيما في مجال حقوق المهاجرين، مع الحفاظ على دورها التنفيذي الحاسم باعتبارها أول ميناء للدعوة للمجتمع الدولي عندما يتعلق الأمر بنقل أعداد كبيرة من الناس بأمان وإنسانية في البيئات الأمنية.

الأوبئة العالمية

كما ذكر أعلاه، فقد أصبحت منظمة الصحة العالمية تحت تدقيق خارجي وداخلي متزايد بسبب استجابتها البطيئة والغير فعالة لأزمة الإيبولا. لاحظ تقرير فريق التقييم المؤقت للإيبولا برئاسة دام باربرا ستوكينج "إجماعاً قوياً، إن لم يكن كاملاً، على عدم توفر منظمة الصحة العالمية على إمكانيات عمليات طارئة كبيرة." وتشمل التوصيات السياسية والمؤسسية من هذا الاستعراض والتي تهدف إلى الرفع من أداء منظمة الصحة العالمية ما يلي:

- وضع ثقافة تنظيمية تقبل دورها في مجال التأهب والاستجابة للطوارئ؛
- إنشاء مركز لمنظمة الصحة العالمية للتأهب والاستجابة لحالات الطوارئ؛
- إنشاء لجنة مستقلة للاسترشاد بها في تطوير المركز الجديد والإبلاغ عن التقدم المحرز لفائدة المجلس التنفيذي لجمعية الصحة العالمية ولجنة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات؛
- إلزام رئيس هذا المجلس بتقديم تقرير سنوي حول الأمن الصحي العالمي إلى المجلس التنفيذي لجمعية الصحة العالمية والجمعية العامة للأمم المتحدة؛
- اعتماد نهج جديد في التوظيف في المكاتب القطرية، وضمان أعلى مستوى من القدرات في البلدان الأكثر ضعفاً؛
- ضمان توافق ممثل منظمة الصحة العالمية على صوت مستقل ودعم كامل للمدير الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية والمدير العام إذا تم طعنه من قبل الحكومات المحلية؛ و
- استعادة هيئتها الرسمية في التواصل حول حالات الطوارئ الصحية عن طريق إعلام الحكومات والرأي العام بسرعة وبدقة عبر جميع أنحاء العالم حول مدى وشدة أي تفشي في المستقبل.

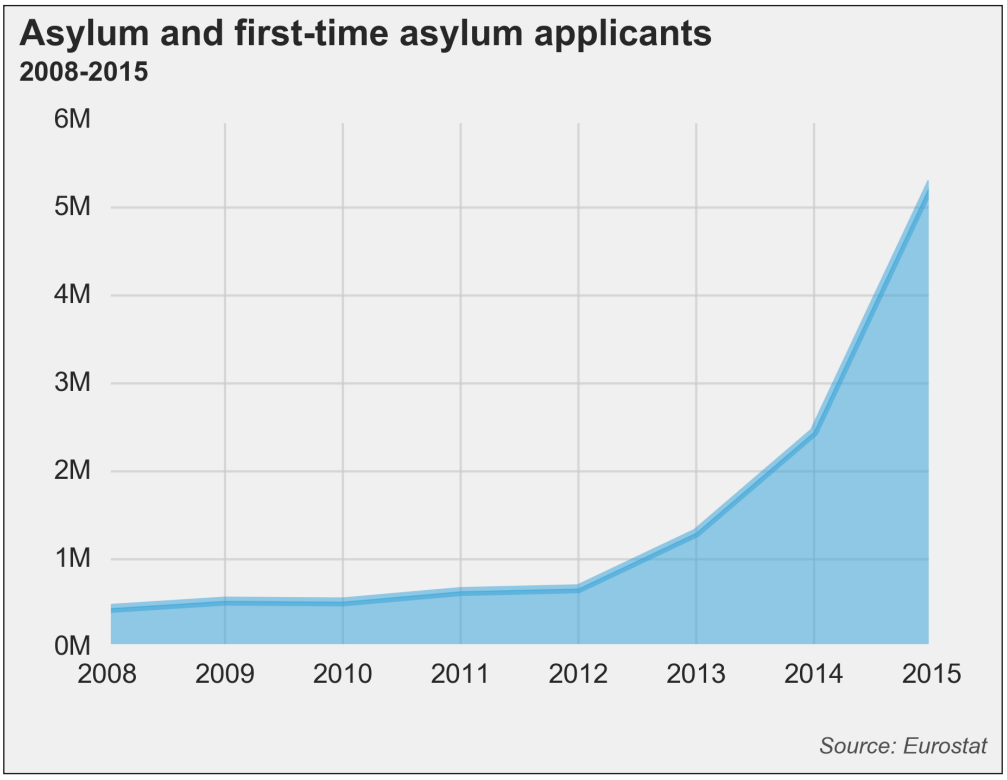

وقد استكمل استعراض ستوكتون هذا عبر فريق هارفارد ـ مدرسة لندن للصحة والطب الاستوائي المستقل حول الاستجابة العالمية للإيبولا ("تقرير لانسيت")، والذي أوصى بدوره بما يلي:

- وضع استراتيجية عالمية للاستثمار ورصد والحفاظ على الإمكانيات الوطنية الرئيسية؛
- تعزيز تحفيز الإبلاغ المبكر عن حالات التفشي والمبررات العلمية لفرض القيود على السفر والتجارة؛
- توسيع نطاق مسؤولية الإعلانات على الطوارئ إلى لجنة طوارئ دائمة ومحمية بسياسية شفافة؛
- إضفاء الطابع المؤسسي على المساءلة من خلال لجنة مستقلة للوقاية من تفشي الأمراض والتصدي لها؛
- إنشاء صندوق عالمي للتمويل والتسريع والبحث والتنمية في مجال الأوبئة؛
- المحافظة على الاهتمام السياسي الكبير من خلال لجنة صحة عالمية من مجلس الأمن؛ و
- تعزيز الحكم الرشيد لمنظمة الصحة العالمية من خلال إعادة إصلاح حاسمة وممولة جيداً وذات إطار زمني محدد، فضلا عن القيادة الحازمة.

كما اقترحت بعض الجهات مجموعة من مقترحات الإصلاح التالية:

- إنشاء احتياطي دولي لأول المستجيبين الذين يمكنهم التحرك بسرعة أمام وباء خطير؛
- توضيح هياكل القيادة حتى تتمكن منظمة الصحة العالمية من قيادة استجابة دولية لأزمات الأوبئة دون أن تصبح غارقة في المداولات الداخلية والنزاعات البينية بين المؤسسات حول من يجب عليه تحمل المسؤولية؛
- إنشاء صندوق طوارئ للدفع لاستجابات الطوارئ في المستقبل؛ و
- إعادة رسم ولاية المدير العام. في الوقت الحاضر، فإن المدير العام هو عبارة عن مدير وليس قائد لمنظمة الأمم المتحدة. يجب أن تكون للمدير العام سلطة مؤسسية وشرعية أخلاقية بضفته صوت منظومة الأمم المتحدة المسؤولة عن التصرف بوقائية لإنقاذ الأرواح عند اندلاع الأوبئة.

ليست هناك فائدة في إعادة اختراع العجلة عندما يتعلق الأمر بمجموعة كبيرة من عمليات الاستعراض المنجزة مؤخراً. **نظراً لأهمية مثل هذه الإصلاحات في الأمن الإنساني العالمي، فإن تنفيذها يجب أن يستكمل بحلول 1 يناير 2017، ويتعين على المدير العام لمنظمة الصحة العالمية والمجلس التنفيذي لجمعية الصحة العالمية أن يقدموا تقريراً موحداً حول التنفيذ للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن قبل نهاية شهر يناير عام 2017.**

حقوق الانسان

حقوق الإنسان هي الدعامة الأساسية لمنظومة الأمم المتحدة. وينعكس هذا في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وفي هيئة من قانون المعاهدات. إلا أن الحقيقة هي أن حقوق الإنسان لطالما كانت ساحة للمعركة السياسية والأيديولوجية والوطنية بين الدول وداخل الدول ومع المجتمع المدني الدولي. يستمر هذا الوضع في الظهور في مناقشات مجلس حقوق الإنسان والخلافات المتداولة حول تفسير وتطبيق والالتزام أو عدم الالتزام بالمعايير العالمية الواردة في المعاهدات ذات الصلة. ومن المرجح أن يستمر هذا في المستقبل. وبالتالي فإنه من المرجح أن يكون التقدم تدريجياً في أفضل الأحوال.

يجب أن يضع مجلس حقوق الإنسان استراتيجية منسقة حول استخدام الاستعراضات (المراجعات) الدورية الشاملة لتعزيز حقوق الإنسان العالمية. لقد أصبحت آلية الاستعراض الدوري الشامل أداة مفيدة للإبلاغ والضغط على الدول للعمل بتوصيات مجلس حقوق الإنسان. على الرغم من الانتقادات المتكررة، فإن مجلس حقوق الإنسان لديه بعض قصص النجاح البارزة. إلا أن التنسيق الاستراتيجي لجهود الأمم المتحدة حول مجلس حقوق الإنسان تعتبر غير مجزأة وتعتمد على الفائدة والقيادة وتحديد القيادة الميدانية للأمم المتحدة.

يجب على مجلس حقوق الإنسان أن يستمر في جهوده الخاصة بتحديد حالات "عدم التعاون المستمر". ووفقاً للقرار رقم 01/05 لمجلس حقوق الإنسان، فإنه "بعد استنفاذ جميع الجهود لتشجيع الدولة على التعاون مع آلية الاستعراض الدوري الشامل، سيتناول المجلس حالات عدم التعاون المستمر مع الآلية". وقد أدى عدم التعاون المستمر إلى الجمود في المناقشات حقوق الإنسان في مجلس حقوق الإنسان. وسيكون من شأن مفهوم واضح المعالم ومتفق عليه عالمياً تمكين لجنة حقوق الإنسان من الوفاء بولايتها بشكل أكثر فعالية.

يجب على مجلس حقوق الإنسان إنشاء قدرة دعم للإنذار

المبكر بحقوق الإنسان، وذلك حتى يلعب دوراً فعالاً في الأزمات المستقبلية والوقاية من صراعات الأمم المتحدة. كان مجلس حقوق الإنسان يسمى من قبل بـ "المجذوم في منظومة الأمم المتحدة"، وقد برز خلال الأزمات الأخيرة التي يلعب فيها أدواراً حاسمة وقيادية غالباً في عزل منتهكي حقوق الإنسان. بناءً على ما سبق، فإنه يمكن لمجلس حقوق الإنسان أل يلعب دور وكالة دولية مفيدة للرقابة ستمكنه من تبني دور فعال في منع نشوب الصراعات.

كما ينبغي على الأمم المتحدة ترسيخ مبادرة الجبهة العليا لحقوق الإنسان الصادرة من قبل نائب الأمين العام يان الياسون في عام 2013. وتسعى هذه المبادرة إلى التعامل مع النهج السائد حالياً الذي يرى أن حقوق الإنسان هي مسؤولية حصرية لمجلس حقوق الإنسان في جنيف. وبالتالي فإن الجبهة العليا لحقوق الإنسان تدعو إلى تقديم تقارير كاملة حول تحديات حقوق الإنسان في البلدان الغير معنية بتقارير وكالات الأمم المتحدة في الميدان. ثانياً، واستناداً على الخبرة الميدانية الطويلة، فإن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي هي سلائف محتملة لأزمات أعمق تبلغ ذروتها غالباً في الصراع المسلح المفتوح الذي يمكن بدوره أن يتحول إلى جرائم جماعية. ثالثاً، فإن الجبهة العليا لحقوق الإنسان تسعى إلى التعامل مع الحكومات المضيفة بناءً على التقارير المتكاملة للموظفين الميدانيين للأمم المتحدة من وكالات متعددة من أجل ضمان تدخل الحكومة المستضيفة، وإلا فإن الفشل في ذلك سيحول المخاوف مباشرة إلى انتباه نائب الأمين العام (الدعم الإنساني). في أفضل حالاتها، فإن الجبهة العليا لحقوق الإنسان بإمكانها أن تصبح أداة فعالة في الدبلوماسية الوقائية. **وحتى تصبح كذلك، فسيتوجب على قيادة الأمم المتحدة على مستوى المقر أن تشترط المشاركة الكاملة في مبادرة الجبهة العليا لحقوق الإنسان، والتي ستكون مطلوبة في الميدان باعتبارها جزءًا رسمياً من ولاية هذا الأخير.** بعبارة أخرى، إذا لم يكن ذلك في الولاية، فسيكون اختيارياً وبالتالي فإنه لن يحدث ببساطة.

يجب على الأمم المتحدة أن تنفذ عملية دبلن بشكل كامل لزيادة دعم الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة. قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتقوية الهيئات الخاصة بمعاهدة حقوق الإنسان في عام 2014 في إصلاح لظروف العمل للخبراء القانونيين الدوليين المتطوعين الذين يشكلون هذه اللجان. وكانت مجموعة الإصلاحات للجمعية العامة بمثابة دفعة للهيئات المنشأة بموجب المعاهدات، مما منحها المزيد من الوقت للقيام بعملها، لكن ما زال هنالك الكثير الذي ينبغي القيام به للاستفادة الكاملة من الإمكانات المتاحة.

يتعين على الأمم المتحدة إقامة شراكة مع المنظمات الإقليمية، بما في ذلك منظمة الأمن والتعاون والاتحاد الافريقي ومنظمة الدول الأمريكية وآسيا لتعزيز التزاماتهم في مجال حقوق الإنسان وآليات التنفيذ. إن دور حقوق الإنسان الحالي للأمم المتحدة غالباً ما يقتصر على انتقاد الدول الأعضاء. ومن دون تخليها عن دورها في رصد حقوق الإنسان، يمكن للأمم المتحدة إحداث التغيير من خلال التركيز على المساعدة التقنية. ويمكن القيام بذلك بشراكة مع المنظمات الإقليمية. وقد اقترح البعض، على سبيل المثال، أن يقوم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بتقديم موارد تكنولوجية لتحسين إطار عمل حماية الحقوق داخل الدول التي تطبق هذه القوانين، بدلاً من مساعدة الدول في صياغة القوانين المتعلقة بالمتاجرة بالبشر.

الميزانية، الموظفين، الإدارة والاتصالات

وتماشياً مع التوصيات الواردة أعلاه، يتعين على الأمين العام الجديد أن يطلب من الجمعية العامة (عبر اللجنة الخامسة) إجراء استعراض لمدة ستة أشهر حول الميزانية وإدارة شؤون الموظفين للنظام الحالي. يجب أن يكون الهدف من هذا الاستعراض هو تقديم الأمين العام الجديد (بصفته المسؤول الإداري للأمم المتحدة كما هو منصوص عليه في الفصل 15 من ميثاق الأمم المتحدة) لأقصى قدر من المرونة التشغيلية لتخصيص الموارد المالية والميزانية بأكبر قدر من الكفاءة لتحقيق الأولويات المحددة من قبل الدول الأعضاء. وسيتسبب عدم القيام بذلك في إضعاف قدرة الأمين العام على تنفيذ جداول أعمال الأمم المتحدة بكفاءة وفعالية. يجب مساءلة الأمين العام وفريق الإدارة التنفيذية الخاص به حول النتائج المقدمة للدول الأعضاء بدلاً من مسائلته عن كيفية توزيع الإهمالات المالية الفردية. ينبغي أن يكون هذا من اختصاص الإدارة في أي مؤسسة كبيرة.

يجب على الأمين العام الجديد القيام بمراجعة أداء خارجية لعمليات الأمم المتحدة خلال سنته الأولى للمساعدة على تحديد مجالات الازدواجية والتداخل والتبديد ومساعدة الأمين العام في إعادة توزيع هذه المدخرات المالية على أولويات أخرى عبر منظومة الأمم المتحدة. ينبغي أن تمتد مراجعة الأداء هذه على الأمانة العامة والوكالات المختصة للأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها التي تقع ضمن خط المراقبة الإدارية للأمانة العامة.

- ينبغي توجيه التركيز بشكل خاص على ما إذا كان هيكل الأمم المتحدة رأسياً جداً، وذلك بالنظر إلى طبقات الإدارة المتعددة بين القرارات السياسية المتخذة والتنفيذ على أرض الواقع. ينطبق ذلك على مسألة القيمة الحقيقية المضافة للعدد الكبير من المكاتب الإقليمية في النظام العالمي. ينبغي أن يكون الهيكل ثابتاً بقدر الإمكان.
- يجب أن يوجه التركيز أيضاً على ما إذا كانت الأمم المتحدة قد حققت أخيراً نظم تكنولوجية مشتركة ونظم لإدارة شؤون الموظفين ونظم محاسبية في جميع الصناديق الثلاثة والثلاثين والبرامج والوكالات المختصة والكيانات ذات الصلة. إذا لم يتم تحقيق ذلك بعد أكثر من عشر سنوات من الجهد، يجب تبني استراتيجية تكنولوجية للمعلومات من شأنها تحقيق ذلك في فترة الولاية الأولى للأمين العام المقبل. إن غياب مثل هذه الأنظمة يعتبر مصدراً لانعدام الكفاءة الهيكلية في النظام، كما أن ذلك سيساعد على عرقلة الشفافية الكاملة لعمليات الأمم المتحدة في أي وقت.
- إضافة إلى ذلك، يجب وضع أنظمة يمكن الاعتماد عليها وفيديوهات ذات جودة عالية في المؤتمرات في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة. ويجب توزيع ذلك بشكل كامل لتوفير الوقت والنفقات المترتبة عن السفر الغير ضروري من قبل موظفي الأمم المتحدة. إن الأنظمة التي تقوم بذلك متواجدة الآن وتشكل توفيراً مالياً كبيراً للأمم المتحدة.
- إن المدخرات الناتجة عن هذه المراجعة ستمول بالكامل مجموعة من الإصلاحات الإدارية الموصي بها في هذا التقرير. يجب على الأمم المتحدة أن تعيش في إطار ميزانيتها السنوية.

يجب إعادة إصلاح هيكل الإدارة العليا للأمم المتحدة لجعله أقل مركزية ومعتمد أكثر على اجتماعات منتظمة أسبوعية لتمكين عمليات صنع القرار التعاونية من قبل فريق من كبار المدراء التنفيذيين. في الوقت الحاضر، يبدو أن هناك اجتماعات نصف شهرية لما يسمى بمجموعة الإدارة العليا التي تتكون من واحد وأربعين من كبار الموظفين تم إدراج الموظفين في الملحق 2 من هذا التقرير. إن هذه الاجتماعات هي بمثابة حصص إعلامية جماعية حول ما تقوم به كل وكالة. لهذا ينبغي على مجموعة الإدارة العليا مواصلة الاجتماع. لكن الحقيقة هي أن هذه ليست عبارة عن هيئة جماعية لاتخاذ القرارات. فإن هذه الوظيفة تنحدر إلى المكتب الخاص للأمين العام ورئيس مجلس الوزراء الخاص به وعدد قليل من الموظفين الشخصيين، وأي تشاورات ضرورية حول الاتفاقيات. ومن المستحسن أن يتم توسيع ذلك إلى فريق قيادة للأمانة العامة بإحدى عشر عضواً مكون من:

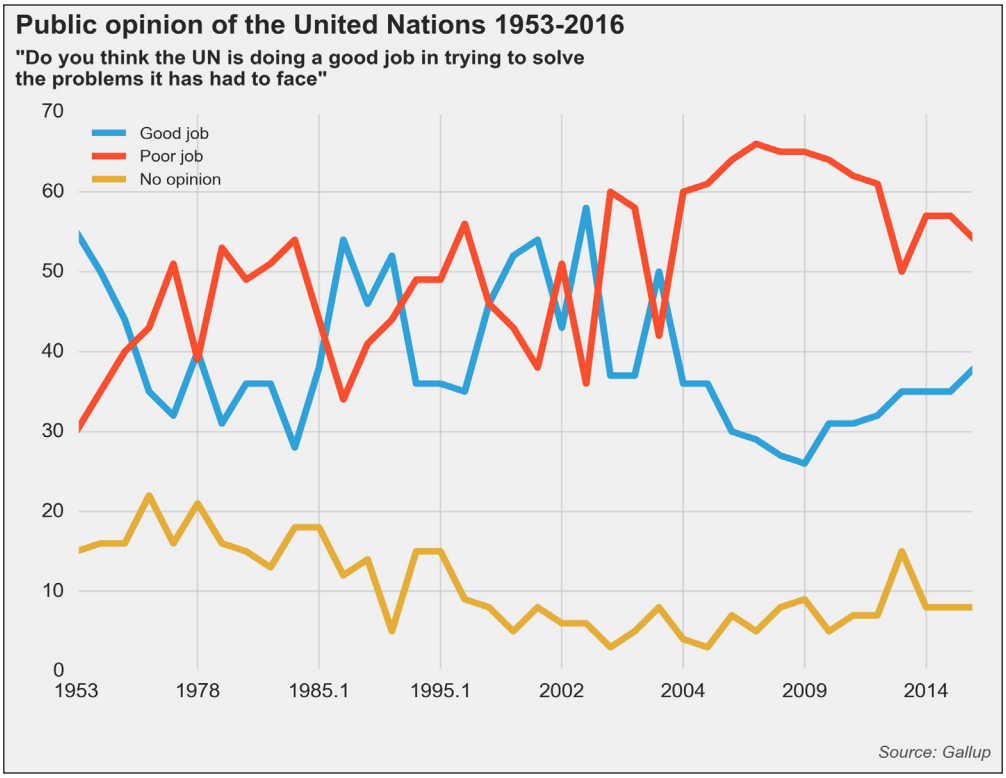

- الأمين العام؛
- ثلاثة نواب للأمين العام المسؤول عن سياسة وبرامج الأمم المتحدة (السلام والأمن، والتنمية المستدامة، وتقديم الدعم الإنساني)؛
- المدير المالي؛
- الرئيس التنفيذي للعمليات، لأنه لم يتم إعادة تعيين أحد في الوقت الحاضر؛
- ضابط جديد للاتصالات؛
- المستشار القانوني للأمم المتحدة لتغطية المسائل القانونية والاستقامة القانونية الدولية وغيرها؛
- رئيس الديوان المسؤول عن الاتصال السياسي اليومي بالدول الأعضاء؛ و
- المدير التنفيذي لنساء الأمم المتحدة لتعميم جدول أعمال المساواة بين الجنسين والقضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء عبر كل عمليات اتخاذ القرار الأساسية للأمم المتحدة.

كم ذكر باستمرار في هذا التقرير، فإذا كانت الأمم المتحدة ترغب في تحطيم صوامعها المؤسسية وإنتاج فريق قيادة متكامل في المقر والميدان، يجب أن يبدأ ذلك بعمليات اتخاذ القرار من أعلى المنظومة. وبالمثل، فإن هذه النهج لن يكون ممكناً إلا من خلال إدراج الأمم المتحدة لأبعاد السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان في ولايات متكاملة خاصة بالميدان. غير ذلك، فإن تحطيم الصوامع سيبقى واقعاً غير معاش. وأخيراً، فإن أي فريق للإدارة التنفيذية يتكون من أكثر من عشر أشخاص لن يكون وظيفياً. فمن المستحيل التوفر على أشخاص أكثر من أولئك الذين يقدمون التقارير لشخص واحد في أي منظمة كبيرة.

ينبغي على الأمين العام المقبل للأمم المتحدة أن يتخذ تدابير عملية لإعادة بناء خدمة مدنية مستقلة ومهنية ودولية. وتماشياً مع الآراء المذكورة أعلاه، فإن الأمم المتحدة في المستقبل بحاجة إلى إطار من الخبرة المتواصلة في جميع التخصصات الأساسية للنظام. يجب توفير هيكل وظيفي واضح للموظفين المهنيين، كما هو الحال في الخدمة بأي دولة أجنبية أو وكالة للتنمية أو خدمة مدنية واسعة. يعتبر هذا أمراً مهماً للروح المعنوية والذاكرة المؤسسية ولتعزيز الاختصاصات التي لا يمكن إيجادها في مكان آخر بسهولة. هذا لا يمنع التعيينات الخارجية. لكن لا يمكن السماح لهذه الأخيرة بالطغيان.

يجب تعيين ضابط للاتصالات لإصلاح فعالية بنية الاتصالات التابعة للأمم المتحدة واستراتيجيتها لإيصال رسالتها بشكل فعال إلى الدول الأعضاء والرأي العام ووسائل الإعلام وبقية منظومة الأمم المتحدة. يعتبر هذا المنصب حاسماً لنجاح بعثة الأمم المتحدة العالمية. لدى الأمم المتحدة قصة جيدة يمكنها حكايتها، لكنها لا تحكيها بفعالية. يجب أن يتغير هذا كمسألة عاجلة. يجب أن يقوم ضابط الاتصالات بمراجعة فورية لوضع استراتيجية اتصالات جديدة من شأنها توزيع جميع المنصات الإعلامية بلغات متعددة وباستخدام لغة تتفادى لهجة الأمم المتحدة الغير مفهومة لبقية العالم. الأهم من ذلك، يجب أن يعكس ذلك رسالة متكاملة من فريق الأمم المتحدة إلى العالم. لن يكون هذا بديلاً لجهود الاتصالات الفردية لكل وكالة من وكالات الأمم المتحدة. لكنه تعزيز لنزاهة "العلامة التجارية للأمم المتحدة" يشكل الأولوية المطلقة.

خاتمة

هذا التقرير موجه لجميع الرجال والنساء ذوي النوايا الحسنة عبر العالم والذين يريدون النجاح للأمم المتحدة ـ ليس كغاية في حد ذاتها، بل كأمل ذو أهمية كبيرة للبشرية من أجل تحقيق أقصى قدر من التعاون العالمي في الاستجابة للتحديات المتزايدة ومن أجل نظام عالمي عادل وسلمي. إنه موجه للدول الأعضاء والأمانة العامة والمجموعة الواسعة من صناديق وجداول أعمال والوكالات المتخصصة للأمم المتحدة والمجتمع العالمي المدني والقطاع الخاص والمؤسسات الإقليمية الرئيسية الأخرى التي لها علاقة هيكلية مع الأمم المتحدة. إن الأمر يعود بشكل كامل إلى هذه المؤسسات عندما يتعلق الأمر بكيفية استخدام هذا التقرير.

إن هذا التقرير لا يدعي بشموليته. العديد من الأشخاص الذين ينتقدونه سيسألون عن سبب عدم التعامل مع تلك السياسة أو الوظيفة أو الوكالة التابعة للأمم المتحدة. يمثل هذا توتراً غير قابل للاختزال بين إمكانية القراءة من جهة (ويشمل ذلك طول التقرير)، والشمولية من جهة أخرى.

كما أنه لا يدعي أن جميع توصياته جديدة. إن التقرير على دراية بالعمل الجاد المنجز على مدى عدة عقود وتحت قيادة العديد من الأمناء العامين. سيكون من الغرور تجاهل هذا الكم الهائل من الأعمال.

ما يسعى إليه هذا التقرير هو التأكيد على ما هو جديد ـ العدد المتزايد من الأدلة على اقتراب وجود أزمات حول المصداقية المستقبلية للأمم المتحدة في التعامل مع التحديات الكبرى في عصرنا. قبل عقد من الزمان، وفي أوقات جيوسياسية وجيواقتصادية ربما أكثر سعادة، كانت مثل هذه المخاوف تقع على هامش الخطاب الدولي. لكنها الآن

تقع في المركز، ويأتي هذا مع بدء تنقل الدول القومية إلى أماكن أخرى لإيجاد حلول موضوعية للتحديات الدولية الرئيسية التي تتجاوز الأمم المتحدة سواء مع أموالها أو إمكانياتها.

ثانياً، وبناءً على هذا الشعور المتنامي من الإلحاح الهيكلي، فقد سعى التقرير إلى طرح مجموعة من المقترحات الجديدة والعملية بدلاً من المقترحات الثورية، وذلك للتعامل مع هذا العجز الناشئ في الحكم العالمي الفعال. وقد تم تنظيم هذه المقترحات حول المفهوم الجوهري لـ "تحقيق نتائج فعالة" على أرض الواقع لنا نحن، شعوب العالم. باختصار:

1. يوصي التقرير بتجديد الدول الأعضاء لنفسها بشكل رسمي على مستوى القمة، وذلك نظراً لمبدأ التعددية باعتباره عنصراً أساسياً من النظام العالمي الحالي، بدلاً من السماح للانجراف الاستراتيجي الحالي بالاستمرار، في الوقت الذي يتم فيه استبدال التعددية بصناع قرار معدودي الأطراف أو أحاديي الأطراف.
2. يفترض التقرير ويقبل أنه سيتم وضع أهداف السياسة العامة للأمم المتحدة من قبل الدول الأعضاء في أي وقت من الأوقات، وستلعب الأمانة العامة دور تقديم المشورة السياسية والتنفيذ.
3. يرى التقرير أنه بإمكان الأمانة العامة أن تقدم مشورة أفضل لمجلس الأمن حول المسائل المعقدة من خلال توفير قدرات سياسية أفضل، بما في ذلك ما يتعلق بالتخطيط للسياسات.
4. يري التقرير أنه يجب تعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تحمل المسؤولية السياسية لتقديم جدول أعمال عام 2030.
5. يري التقرير أنه من الأفضل للجمعية العامة للأمم المتحدة أن تنظر في تبسيط عمليات اللجنة الخامسة لزيادة الكفاءة الإدارية وتوفير شفافية أفضل للبيانات المالية للدول الأعضاء حول مسألة توزيع الميزانية العامة للأمم المتحدة. كما أن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد احتضنت أيضاً برنامجاً طموحاً خاصاً بالإصلاح لزيادة الشفافية في عملية اختيار الأمناء العامين للأمم المتحدة.
6. من أجل التنفيذ الفعال للقرارات السياسية للهيئات التداولية للأمم المتحدة، يتعين على الأمم المتحدة تغيير بعض الوظائف والهياكل والموارد المعمول بها في آليتها الحالية. وعلى وجه الخصوص، فإن الأمم المتحدة بحاجة إلى بنية أكثر تسطحاً ككل، مع إعطاء الأولوية دائماً للعمليات الميدانية.
7. يجب أن تضيف الأمم المتحدة قدرات محددة إلى قائمتها لوضع عقيدة دبلوماسية وقائية غير تفاعلية وواقع عملي بدلاً من عناصر فكرية جذابة. ويجب أن يشمل ذلك قدرة فعالة من حيث التخطيط للسياسات ونائب أمين عام متفان في عمله (الدبلوماسية الوقائية) وقسم شؤون سياسية معزز وطاقم من المبعوثين الخاصين المهنيين، ونهج مفاهيمي وتشغيلي متكامل حول ولايات الأمن والتنمية وحقوق الإنسان لإنتاج القدرة على التعامل مع الأسباب الجذرية للصراعات، فضلاً عن القدرة على الاستجابة الفورية للأزمات الغير متوقعة.
8. يجب على الأمم المتحدة تعيين نائب للأمين العام (التنمية المستدامة) لتحمل المسؤولية النهائية (مع البنك الدولي) حول التنفيذ الفعلي لجدول أعمال 2030. كما يتعين عليها وضع بروتوكولات جديدة وشاملة مع البنك الدولي وغيرها من بنوك التنمية الدولية والمجتمع المدني من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. كما ينبغي عليها القيام بالمثل مع القطاع الخاص ورأس المال الخاص على وجه الخصوص لسد الفجوة المالية العالمية لتنفيذ جدول أعمال عام 2030.
9. ينبغي على الأمم المتحدة تعيين نائب للأمين العام (الدعم الإنساني) لإبرام اتفاقيات أكثر فعالية وكفاءة مع قطاع المنظمات غير الحكومية الدولية لزيادة التأثير المشترك لهذه الوكالات التابعة والغير تابعة للأمم المتحدة على أرض الواقع.
10. يجب أن تستخدم الأمم المتحدة فريق الإدارة التنفيذية هذا من أجل "تدمير" الصوامع التقليدية في مركز النظام عن طريق جلب السلام والأمن وجداول أعمال التنمية المستدامة إلى ولايات متكاملة وبيانات عن بعثات موظفي الأمم المتحدة على أرض الواقع.
11. كما يتوجب على الأمم المتحدة إنشاء "فريق للأمم المتحدة" عن طريق جعل جميع الصناديق والبرامج والوكالات المختصة مستجيبة من الناحية التشغيلية لمدير واحد لعمليات الأمم المتحدة لكل بعثة، سواء كانت البعثة متعلقة في المقام الأول بحفظ السلام أو العسكريين والمدنيين أو العمليات المدنية الحصرية.
12. يجب على الأمم المتحدة إدراج المساواة بين

الجنسين في إدارتها التنفيذية، مع تحقيق المساواة بين الجنسين في جميع المناصب الإدارية في المقر الرئيسي ولمدراء عمليات الأمم المتحدة في الميدان (أي نوابهم).

13. كما يجب على الأمم المتحدة إدراج جدول أعمال الشباب العالمي في إدارة الأمم المتحدة عن طريق تأسيس "شباب الأمم المتحدة"، وذلك بالنظر إلى تشكيل الشباب لنصف سكان العالم تقريباً (42 في المئة) و60 في المئة من السكان في البلدان النامية، وبالنظر إلى تواجد تحدي عالمي مزمن لبطالة الشباب.

14. يجب على الأمم المتحدة وضع بروتوكولات شاملة وتعاقدات مع المنظمات الإقليمية لتحديد المعايير المتفق عليها والتداخلات الوظيفية والتمويل المشترك (في بعض الأحيان) لتحقيق أقصى قدر من الأداء القابل للقياس على أرض الواقع.

15. يجب أن تتعلم الأمم المتحدة العيش مع واقع الميزانية المقيدة للغاية وتوزيع ميزانيتها ومواردها التوظيفية بشكل أكثر كفاءة وفعالية ومرونة مما هي عليه الآن.

ثالثاً، وإلى جانب مقترحات الإصلاح العامة أعلاه، هناك عدد محدود من التوصيات المحددة الأخرى التي تتعامل مع المجالات الوظيفية الفردية التي ينبغي على الأمم المتحدة التركيز عليها في جهودها المستقبلية، بما في ذلك مكافحة الإرهاب، الحرب الإلكترونية، حماية "حدود الكواكب" من تغير المناخ الذي لا رجعة فيه، إدارة محيطاتنا، والتخطيط السياسي الكامل لعمليات الأمم المتحدة العالمية. نأمل أن تكون هذه التوصيات مفيدة للأشخاص الذين ستعطى لهم مهمة تطوير مؤسسات الأمم المتحدة في المستقبل.

سابقاً في هذا التقرير، علقت أننا في بعض الأحيان نبالغ في تعقيد تشخيصنا للأمم المتحدة ووصفاتنا المستقبلية لمستقبلها. وشددت على أنه في نهاية المطاف، كل ذلك يتلخص في سؤالين أساسيين: هل هيئات صنع القرار في النظام المتعدد الأطراف للأمم المتحدة قادرة على اتخاذ القرارات اللازمة للتعامل مع التحديات المنهجية في عصرنا؟ وإذا كانت كذلك، هل الآلية المؤسسية للأمم المتحدة قادرة على تنفيذ هذه القرارات؟ يناقش الثلث الأول من الاستنتاجات المذكورة أعلاه قدرة هيئات صنع القرار في الأمم المتحدة. التقرير لم يعر اهتماماً بطبيعة الحال لمسألة الخلافات السياسية الرئيسية بين الدول الأعضاء في هذه الهيئات، لأن تلك هي الطبيعة السياسية، بما في ذلك السياسة الدولية. لكن السؤال الرئيسي هنا هو، إلى أي مدى يتم دعم الهيئات التداولية الرئيسية للأمم المتحدة الثلاثة بشكل مناسب في وظائف اتخاذ القرار؟

ويتحدث الثلثين المتبقين للاستنتاجات المذكورة أعلاه حول الآليات الإدارية المعقدة للأمم المتحدة. إن النظر في هذه الأسئلة قد شغل الجزء الأكبر من هذا التقرير. هل ستؤدي التوصيات المختلفة الواردة في هذا التقرير حول تعزيز آلية تنفيذ الأمم المتحدة إلى الحصول على آلية مثالية؟ بطبيعة الحال فإن هذا لن يحدث أبداً. مهمتي هنا هي تقديم توصيات لتحسين آلية الأمم المتحدة، لأنه إذا استمررنا في فشلنا في ضبط الآلية، فإنها ستبدأ بالتصدأ في النهاية. وإذا حدث ذلك، حتى أفضل القرارات السياسية في العالم ستفشل لأنه لم يتم تنفيذها بشكل فعال.

وأخيراً، فإن العنصر الوحيد الأكثر إلهاماً لأي عملية إصلاح في الأمم المتحدة هو عشرات الآلاف من الموظفين الميدانيين للأمم المتحدة الذين يمثلون أفضل ما يوجد في إنسانيتنا المشتركة. وهذا التقرير مخصص لهم ولمساهمتهم المستقبلية في شعوب العالم.

الملحق 1: مجالات مشاكل اللجنة المستقلة المعنية بتعددية الأطراف

قامت اللجنة المستقلة المعنية بتعددية الأطراف بتحليل النظام المتعدد الأطراف من خلال عدسة المجالات المواضيعية الست عشرة التالية:

1. التهديدات والتحديات والفرص الجديدة للنظام المتعدد الأطراف؛
2. الاندماج الاجتماعي والمشاركة السياسية والحوكمة الفعالة في البيئات الصعبة؛
3. الإرهاب، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالفكر والهوية السياسية والجريمة المنظمة؛
4. الدول والمدن الضعيفة؛
5. المرأة والسلام والأمن؛
6. النزوح القسري واللاجئين والهجرة؛
7. تأثير التقنيات الجديدة على السلام والأمن والتنمية؛
8. جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة والتصدي لتغير المناخ؛
9. العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية؛
10. العدل وحقوق الإنسان والنظام القانوني الدولي؛
11. المشاركة الإنسانية؛
12. أسلحة الدمار الشامل، منع الانتشار، ونزع السلاح؛
13. الأوبئة العالمية والصحة العامة في العالم؛
14. إشراك ودعم وتمكين الشباب العالمي؛
15. استراتيجية الاتصالات للنظام المتعدد الأطراف للأمم المتحدة؛ و
16. الصراع المسلح: الوساطة والتوفيق وحفظ السلام.

الملحق 2: عضوية فريق الإدارة العليا للأمم المتحدة

يترأس مجموعة الإدارة العليا الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، وتضم المجموعة الأعضاء التالية أسماؤهم:

يان إلياسون
نائب الأمين العام

إدموند موليه
رئيس المكتب

ماجد عبد العزيز
المستشار الخاص في أفريقيا

جيان شاندرا أشاريا
أقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية والجزرية الصغيرة والدول النامية

شمشاد أختار
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

زيد بن رعد الحسين
حقوق الانسان

كريستيان فريس باخ
اللجنة الاقتصادية الأوروبية

زينب هاوا بانجورا
العنف الجنسي في النزاعات

أليسيا بارسينا ايبارا
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

هيلين كلارك
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

خوان كلوس
المستوطنات البشرية

إتارين كوزان
برنامج الأغذية العالمي

ميغيل دي سيربا سواريس
الشؤون القانونية

أداما ديانغ
المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية

بيتر توماس درينان
السلامة والأمن

جريت فاريمو
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

يوري فيدوتوف
مكتب الأمم المتحدة في فيينا، المخدرات والجريمة

جيفري فيلتمان
الشؤون السياسية

أوسكار فرنانديز تارانكو
دعم بناء السلام

كريستينا جالاتش
معلومات عامة

روبرت جلاسر
الحد من مخاطر الكوارث

فيليبو غراندي
المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

ريما خلف
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا

أتول كاري
الدعم الميداني

كيم وون سو
نزع السلاح

موخيسا كيتويى
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

هيرفيه لادسو
عمليات حفظ السلام

أنتوني ليك
صندوق الأمم المتحدة للطفولة

كارلوس لوبيز
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

فومزيل ملامبو
المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

مايكل مولر
مكتب الأمم المتحدة في جنيف

فيجاي نامبيار
المستشار الخاص لميانمار

ستيفن أوبراين
الشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ

باباتوندي أوسوتيمين
صندوق الأمم المتحدة للسكان

كاثرين بولارد
شؤون الجمعية ومؤتمر الإدارة العامة

إريك سولهايم
برنامج الأمم المتحدة للبيئة

يوكيو تاكاسو
الإدارة

وو هونغ بو
الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

ليلى زروقي
الأطفال والصراعات المسلحة

ساهلي وورك زيودي
مكتب الأمم المتحدة في نيروبي

هايدي ميندوزا
مراقب خدمات الرقابة الداخلية (التقارير المقدمة إلى الجمعية العامة عن طريق الأمين العام)

الملحق 3: صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة والكيانات الأخرى والمنظمات ذات الصلة

الصناديق والبرامج

1. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)
2. صندوق الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)
3. المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)
4. برنامج الأغذية العالمي (WFP)
5. مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)
6. صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)
7. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)
8. برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)
9. وكالة تشغيل وإغاثة اللاجئين الفلسطينيين للأمم المتحدة (UNRWA)
10. نساء الأمم المتحدة
11. برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية(UN-Habitat)

وكالات الأمم المتحدة المختصة

1. مجموعة البنك الدولي
2. صندوق النقد الدولي (IMF)
3. منظمة الصحة العالمية (WHO)
4. الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (UNESCO)
5. منظمة العمل الدولية (ILO)
6. منظمة الأغذية والزراعة (FAO)
7. الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD)
8. المنظمة البحرية الدولية (IMO)
9. المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO)
10. المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)
11. المنظمة المدنية الدولية للطيران (ICAO)
12. الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)
13. منظمة التنمية الصناعية للأمم المتحدة (UNIDO)
14. الاتحاد البريدي العالمي (UPU)
15. منظمة السياحة العالمية(UNWTO)

كيانات أخرى

1. برنامج الأمم المتحدة المشترك حول فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز(UNAIDS)
2. مكتب الأمم المتحدة للحد من الكوارث (UNISDR)
3. مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع(UNOPS)

منظمات ذات صلة

1. الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA)
2. منظمة التجارة العالمية (WTO)
3. اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (CTBTO)
4. منظمة حظر الأسلحة الكيميائية(OPCW)

التعليقات الختامية

1. See Randall L. Schweller, *Maxwell's Demon and the Golden Apple: Global Discord in the New Millennium* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2014); Randall L. Schweller, "The Age of Entropy: Why the New World Order Won't Be Orderly," *Foreign Affairs*, June 16, 2014, available at www.foreignaffairs.com/articles/united-states/2014-06-16/age-entropy ; and Hanns W. Maull, "Containing Entropy, Rebuilding the State: Challenges to International Order in the Age of Globalisation," *Internationale Politik und Gesellschaft* 2 (2002), available at http://library.fes.de/pdf-files/ipg/ipg-2002-2/artmaull.pdf .
2. International Forum of National NGO Platforms, "25 Facts and Stats about NGOs Worldwide," April 15, 2016, available at http://ifp-fip.org/en/25-facts-and-stats-about-ngos-worldwide/ .
3. UN NGO Branch, Department of Economic and Social Affairs, available at http://csonet.org/ .
4. Winston Churchill, speech, House of Commons, November 11, 1947.
5. UN Treaty Collection, "Titles of Multilateral Treaties in the Six Official Languages of the United Nations," available at https://treaties.un.org/Pages/Content.aspx?path=DB/titles/page1_en.xml .
6. Ibid., "League of Nations Treaties," available at https://treaties.un.org/Pages/LON.aspx?clang=_en .
7. International Court of Justice, "Cases," available at www.icj-cij.org/docket/index.php?p1=3 .
8. International Tribunal for the Law of the Sea, "Cases," available at www.itlos.org/en/cases/ .
9. World Trade Organization, "Chronological List of Disputes Cases," available at www.wto.org/english/tratop_e/dispu_e/dispu_status_e.htm .
10. International Atomic Energy Agency, "IAEA Safeguards 2015," available at www.iaea.org/sites/default/files/sg_infographic.pdf .
11. UN Security Council, "Sanctions," available at www.un.org/sc/suborg/en/sanctions/information .
12. UN Peacekeeping, "Peacekeeping Operations," available at www.un.org/en/peacekeeping/operations/ .
13. UN Department of Political Affairs, "Overview: DPA Special Political Missions," available at www.un.org/undpa/en/in-the-field/overview .
14. United Nations, *The Millennium Development Goals Report 2015*, available at www.un.org/millenniumgoals/2015_MDG_Report/pdf/MDG%202015%20rev%20(July%201).pdf .
15. World Bank, "Results Profile: China Poverty Reduction," March 19, 2010, available at http://www.worldbank.org/en/news/feature/2010/03/19/results-profile-china-poverty-reduction .
16. See, for example, Channing Arndt, Sam Jones, and Finn Tarp, "Opening the Black Box," UNU-WIDER, 2011, available at www.wider.unu.edu/publication/aid-effectiveness .
17. World Health Organization (WHO), "Smallpox," 2016, available at www.who.int/topics/smallpox/en/ .
18. WHO, "Poliomyelitis Factsheet," April 2016, available at www.who.int/mediacentre/factsheets/fs114/en/ .
19. WHO, *Global Tuberculosis Report 2015*, available at www.who.int/tb/publications/global_report/en/ .
20. WHO, *World Malaria Report 2015*, available at www.who.int/malaria/publications/world-malaria-report-2015/report/en/ .
21. UN, *The Millennium Development Goals Report 2015*.

22. Ibid.

23. UN, *The Millennium Development Goals Report 2012*, available at www.un.org/millenniumgoals/pdf/MDG%20Report%202012.pdf .

24. Ibid.

25. Ibid.

26. World Food Programme, "Infographic: All about WFP," October 23, 2012, available at www.wfp.org/stories/all-about-wfp-infographic .

27. UN High Commissioner for Refugees (UNHCR), "History of UNHCR," available at www.unhcr.org/en-us/history-of-unhcr.html .

28. UNHCR, "Figures at a Glance," 2016, available at www.unhcr.org/figures-at-a-glance.html .

29. Office of the UN High Commissioner for Human Rights, "Calendar of Reviews for 1st Cycle (2008 to 2011)," available at www.ohchr.org/EN/HRBodies/UPR/Documents/uprlist.pdf .

30. International Criminal Court, "Situations under Investigation," 2016, available at www.icc-cpi.int/pages/situations.aspx .

31. Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC), *Climate Change 2014 Synthesis Report: Summary for Policymakers*, available at https://www.ipcc.ch/pdf/assessment-report/ar5/syr/AR5_SYR_FINAL_SPM.pdf

32. Earth System Research Laboratory Global Monitoring Division, "Research—Ozone Depletion," available at www.esrl.noaa.gov/gmd/about/ozone.html .

33. World Wildlife Fund, *Living Planet Report 2014*, available at http://awsassets.panda.org/downloads/lpr_living_planet_report_2014.pdf .

34. Security Council Report, "The Veto," October 2015, available at www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BFCF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/research_report_3_the_veto_2015.pdf .

35. UN Security Council, "Security Council Resolutions," available at www.un.org/en/sc/documents/resolutions/ .

36. Security Council Report, "January 2014 Monthly Forecast," available at www.securitycouncilreport.org/monthly-forecast/2014-01/in_hindsight_consensus_in_the_security_council.php .

37. Human Rights Watch, "Rwanda: Justice after Genocide: 20 Years on," March 28, 2014, available at www.hrw.org/news/2014/03/28/rwanda-justice-after-genocide-20-years .

38. UNHCR, "IDPs—Danger: Safe Areas," *Refugees Magazine* 103, available at www.unhcr.org/en-us/publications/refugeemag/3b5547d64/refugees-magazine-issue-103-idps-danger-safe-areas.html .

39. John Hudson, "U.N. Envoy Revises Syria Death Toll to 400,000," *Foreign Policy*, April 22, 2016, available at http://foreignpolicy.com/2016/04/22/u-n-envoy-revises-syria-death-toll-to-400000/ ; UNHCR, "UNHCR: Total Number of Syrian Refugees Exceeds Four Million for First Time," July 9, 2015, available at www.unhcr.org/en-us/news/press/2015/7/559d67d46/unhcr-total-number-syrian-refugees-exceeds-four-million-first-time.html .

40. "Funding Shortfall Forces UN Agency to Make Cuts in Food Aid to Syrian Refugees," UN News Centre, July 1, 2015, available at www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=51312#.V7X0taJTCUk .

41. UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "Humanitarian Funding Update," December

2015, available at http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Humanitarian%20Funding%20Update_%28GHO%29_30Dec2015.pdf .

42. UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "Humanitarian Funding Update," July 2016, available at http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Humanitarian%20Funding%20Update_GHO_31July2016.pdf .
43. Centers for Disease Control and Prevention, "2014 Ebola Outbreak in West Africa," available at www.cdc.gov/vhf/ebola/outbreaks/2014-west-africa/ .
44. Council on Foreign Relations, "Iraq: Oil for Food Scandal," October 28, 2005, available at www.cfr.org/iraq/iraq-oil-food-scandal/p7631 .
45. Kofi Annan, *We the Peoples: A UN for the 21st Century* (New York: Paradigm Publishers, 2014).
46. Anton Troianovski and Laurence Norman, "Russian Premier Calls Entanglements a 'New Cold War,'" *Wall Street Journal*, February 14, 2016, available at www.wsj.com/articles/russias-medvedev-says-world-is-fighting-a-new-cold-war-1455358705 .
47. Annie Sneed, "Moore's Law Keeps Going, Defying Expectations," *Scientific American*, May 19, 2015, available at www.scientificamerican.com/article/moore-s-law-keeps-going-defying-expectations/ .
48. UN Department of Economic and Social Affairs and UN Conference on Trade and Development, *World Economic Situation and Prospects 2015*, pre-release of Chapter 1, p. 6, available at www.un.org/en/development/desa/policy/wesp/wesp_archive/2015wesp_chap1.pdf .
49. Jim Tankersley, "Robots Are Hurting Middle Class Workers, and Education Won't Solve the Problem, Larry Summers Says," *Washington Post*, March 3, 2015, available at www.washingtonpost.com/news/wonk/wp/2015/03/03/robots-are-hurting-middle-class-workers-and-education-wont-solve-the-problem-larry-summers-says/ .
50 Human Security Report Project, "Study Shows Major Declines in Armed Conflicts, Genocides, Human Rights Abuse, Military Coups and International Crises," October 17, 2005, available at www.hsrgroup.org/press-room/latest-news/latest-news-view/05-10-17/Study_Shows_Major_Declines_in_Armed_Conflicts_Genocides_Human_Rights_Abuse_Military_Coups_and_International_Crises.aspx .
51. International Institute for Strategic Studies, *Armed Conflict Survey 2015* (New York: Routledge, 2015), p. 78.
52. Ibid.
53. See "War Machine: Robots to Replace Soldiers in Future, Says Russian Military's Tech Chief," *Russia Today*, July 6, 2016, available at www.rt.com/news/349699-russia-future-combat-robots/ ; Armin Krishnan, "Robots, Soldiers and Cyborgs: The Future of Warfare," *Robohub*, available at http://robohub.org/robots-soldiers-and-cyborgs-the-future-of-warfare/ ; George R. Lucas, Jr., "Automated Warfare," *Stanford Law & Policy Review* 25, no. 317, available at https://journals.law.stanford.edu/sites/default/files/stanford-law-policy-review/print/2014/06/lucas_25_stan._l_poly_rev_317_final.pdf ; Quentin Hardy, "Artificial Intelligence for the Next War," *New York Times*, May 12, 2016, available at www.nytimes.com/2016/05/13/technology/artificial-intelligence-for-the-next-war.html?_r=0 ; and Stuart Russell, "Robots in War: The Next Weapons of Mass Destruction?" World Economic Forum, January 17, 2016, available at www.weforum.org/agenda/2016/01/robots-in-war-the-next-weapons-of-mass-destruction/ .

54. "Autonomous Weapons: An Open Letter from AI & Robotics Researchers," Future of Life Institute, July 28, 2015, available at http://futureoflife.org/open-letter-autonomous-weapons/ .

55. Scott Gates et al., "Trends in Armed Conflict, 1946–2014," Peace Research Institute Oslo, January 2016, available at http://file.prio.no/publication_files/prio/Gates,%20Nyg%C3%A5rd,%20Strand,%20Urdal%20-%20Trends%20in%20Armed%20Conflict,%20Conflict%20Trends%201-2016.pdf .

56. The World Bank, "Population Growth Data," 2016, available at http://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.GROW .

57. UN Department of Economic and Social Affairs, "World Population Projected to Reach 9.7 Billion by 2050," July 29, 2015, available at www.un.org/en/development/desa/news/population/2015-report.html .

58. Damian Carrington, "World Population to Hit 11bn in 2100—with 70% Chance of Continuous Rise," *The Guardian*, September 18, 2014, available at www.theguardian.com/environment/2014/sep/18/world-population-new-study-11bn-2100 .

59. Esteban Ortiz-Ospina and Max Roser, "World Population Growth," Our World in Data, 2016, available at https://ourworldindata.org/world-population-growth/ .

60. Global Migration Data Analysis Centre, "2015 Global Migration Trends," available at http://iomgmdac.org/wp-content/uploads/2016/06/Global-Migration-Trends-2015-Factsheet.pdf .

61. Lyse Doucet, "A Broken System for a Broken People," BBC, January 6, 2015, available at www.bbc.com/news/world-middle-east-30699835 .

62. UN Department of Economic and Social Affairs, *World Population Prospects: The 2015 Revision*, available at https://esa.un.org/unpd/wpp/publications/files/key_findings_wpp_2015.pdf .

63. Food and Agriculture Organization, *The State of Food Insecurity in the World 2015*, available at www.fao.org/3/a-i4646e.pdf .

64. Jared Genser and Irwin Cotler, *The Responsibility to Protect* (Oxford: Oxford University Press, 2011), p. 243.

65. WHO, "Pandemic and Epidemic Diseases," available at www.who.int/csr/disease/WHO_PED_flyer_2014.PDF?ua=1 .

66. Food and Agriculture Organization, World Organisation for Animal Health, and World Health Organization, "Antimicrobial Resistance," July 2016, available at www.who.int/drugresistance/policy-package-july2016.pdf?ua=1 .

67. Jeffery Taubenberger and David M. Morens, "1918 Influenza: The Mother of All Pandemics," *Emerging Infectious Diseases* 12, no. 1 (January 2006), available at http://wwwnc.cdc.gov/eid/article/12/1/05-0979_article#r1 . PBS, "WWI Casualty and Death Tables," available at www.pbs.org/greatwar/resources/casdeath_pop.html .

68. American Association for the Advancement of Science Climate Change Panel, *What We Know: The Reality, Risks, and Response to Climate Change*, 2014, p. 6, available at http://whatweknow.aaas.org/wp-content/uploads/2014/07/whatweknow_website.pdf .

69. Carbon Brief, "Two Degrees: The History of Climate Change's Speed Limit," December 8, 2014, available at www.carbonbrief.org/two-degrees-the-history-of-climate-changes-speed-limit .

70. Brian Kahn, "The Earth Is on Track to End 2015 with an Average 1 Degree C Warming," *Grist*, November 14, 2015, available at grist.org/climate-energy/the-earth-is-on-track-to-end-2015-with-an-average-1-degree-c-warming/ .
71. See William D. Nordhaus, *The Climate Casino: Risk, Uncertainty, and Economics for a Warming World* (New Haven: Yale University Press, 2013).
72. IPCC, *Climate Change 2014 Synthesis Report: Summary for Policymakers*, 2014, available at www.ipcc.ch/pdf/assessment-report/ar5/syr/AR5_SYR_FINAL_SPM.pdf .
73. See Halvard Buhaug, Nils Petter Gleditsch, and Ole Magnus Theisen, *Implications of Climate Change for Armed Conflict*, World Bank Group, Social Development Department, available at http://siteresources.worldbank.org/INTRANETSOCIALDEVELOPMENT/Resources/SDCCWorkingPaper_Conflict.pdf .
74. Stockholm Resilience Centre, "The Nine Planetary Boundaries," 2015, available at www.stockholmresilience.org/research/planetary-boundaries/planetary-boundaries/about-the-research/the-nine-planetary-boundaries.html .
75. UN General Assembly, *Composition of the Secretariat: Staff Demographics*, UN Doc. A/70/605, December 11, 2015, available at www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/70/605 .
76. Of the 41,081 staff, 20,303 are in non-field operations and 20,778 are in field operations. Ibid.
77. Papa Louis Fall and Yishan Zhang, "Staff Recruitment in United Nations System Organizations: A Comparative Analysis and Benchmarking Framework," United Nations Joint Inspection Unit, 2012, available at www.unjiu.org/en/reports-notes/jiu%20products/jiu_note_2012_2_english.pdf .
78. Klaus Hüfner, "Total UN System Contributions," Global Policy Forum, available at www.globalpolicy.org/un-finance/tables-and-charts-on-un-finance/un-system-budget/27505.html .
79. UN Department of Economic and Social Affairs, *Youth Population Trends and Sustainable Development*, May 2015, available at www.un.org/en/development/desa/population/publications/pdf/popfacts/PopFacts_2015-1.pdf .
80. International Labour Organization, "Global Unemployment Projected to Rise in Both 2016 and 2017," January 19, 2016, available at www.ilo.org/global/about-the-ilo/newsroom/news/WCMS_443500/lang--en/index.htm .
81. United Nations, *Uniting Our Strengths for Peace—Politics, Partnership, and People: Report of the High-Level Independent Panel on United Nations Peace Operations*, June 16, 2015.
82. United Nations, *The Challenge of Sustaining Peace: Report of the Advisory Group of Experts on the Review of the Peacebuilding Architecture*, UN Doc. A/69/968–S/2015/490, June 30, 2015.
83. Security Council Resolution 2282 (April 27, 2016), UN Doc. S/RES/2282; General Assembly Resolution 70/262 (April 27, 2016), UN Doc. A/RES/70/262.
84. United Nations, *The Challenge of Sustaining Peace: Report of the Advisory Group of Experts on the Review of the Peacebuilding Architecture*, UN Doc. A/69/968–S/2015/490, June 30, 2015.
85. For more concrete recommendations on UN peace operations, see United Nations, *Uniting Our Strengths for Peace—Politics, Partnership, and People: Report of the High-Level Independent Panel on United Nations Peace Operations*, June 16, 2015.
86. UN Department of Political Affairs, "How DPA Is Funded," available at www.un.org/undpa/en/funding .

87. UN Department of Peacekeeping Operations, "Financing Peacekeeping," available at www.un.org/en/peacekeeping/operations/financing.shtml .

88. Friends Committee on National Legislation, "Preventing War Is 60 Times Cheaper Than Fighting It," available at http://fcnl.org/issues/ppdc/prevention_60_1_cost_effective.pdf .

89. See "Robotics: Ethics of Artificial Intelligence," *Nature* 521, no. 7553 (May 2015), available at www.nature.com/news/robotics-ethics-of-artificial-intelligence-1.17611 .

90. Accountability, Coherence and Transparency Group, "Better Working Methods for Today's Security Council," June 2015, available at http://centerforunreform.org/sites/default/files/FACT%20SHEET%20ACT%20June%202015.pdf#overlay-context=node/633%3Fq%3Dnode/633 ; The Elders, "Strengthening the United Nations," February 7, 2015, available at http://theelders.org/sites/default/files/2015-04-22_elders-statement-strengthening-the-un.pdf .

91. United Nations, *Transforming Our World: The 2030 Agenda for Sustainable Development*, 2015, available at https://sustainabledevelopment.un.org/post2015/transformingourworld .

92. World Bank Group and International Monetary Fund, *From Billions to Trillions: Transforming Development Finance*, April 2, 2015, available at http://siteresources.worldbank.org/DEVCOMMINT/Documentation/23659446/DC2015-0002(E)FinancingforDevelopment.pdf .

93. United Nations, *Follow-up and Review of the 2030 Agenda for Sustainable Development at the Global Level*, July 26, 2016, available at www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/70/L.60 .

94. World Bank Group and United Nations, *Working Together for Development*, 2015, available at www.un.org/esa/ffd/ffd3/wp-content/uploads/sites/2/WBG-UN-Brochure.pdf ; United Nations, "In Peru, UN Chief Meets with World Bank, Highlighting Its 'Major Role' in Sustainable Development," October 12, 2015, available at www.un.org/sustainabledevelopment/blog/2015/10/in-peru-un-chief-meets-with-world-bank-highlighting-its-major-role-in-sustainable-development/ ; World Bank and United Nations, "Partnership Framework for Crisis and Post-Crisis Situations," October 24, 2008, available at http://siteresources.worldbank.org/EXTLICUS/Resources/UN-WBFramework.pdf .

95. United Nations, *Addis Ababa Action Agenda of the Third International Conference on Financing for Development*, 2015, available at www.un.org/esa/ffd/wp-content/uploads/2015/08/AAAA_Outcome.pdf .

96. Cate Buchanan et al., *From Clause to Effect: Including Women's Rights and Gender in Peace Agreements*, Centre for Humanitarian Dialogue, December 2012, available at www.hdcentre.org/uploads/tx_news/24ClausereportwebFINAL.pdf .

97. UN Women, "SDG 5: Achieve Gender Equality and Empower All Women and Girls," available at www.unwomen.org/en/news/in-focus/women-and-the-sdgs/sdg-5-gender-equality .

98. UN Secretary-General, *Improvements in the Status of Women in the United Nations System*, August 25, 2014, available at www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/69/346&Lang=E .

99. See Greening the Blue, "Our Approach," available at www.greeningtheblue.org/our-approach .

100. High-Level Panel on Humanitarian Financing, *Too Important to Fail—Addressing the Humanitarian Financing Gap*, January 2016, p. 2, available at www.regeringen.se/contentassets/7c58cbe54ef9435db005aca302e8cd25/high-level-panel-on-humanitarian-financing-report-to-the-secretary-general .

101. "Short of Cash, U.N. Cuts Syria Refugees' Rations again," Reuters, July 1, 2015, available at www.reuters.

com/article/us-mideast-crisis-syria-rations-idUSKCN0PB4LP20150701 .

102. Aid Worker Security Database, "Major Attacks on Aid Workers: Summary Statistics (2005–2015)," August 16, 2016, available at https://aidworkersecurity.org/incidents/report/summary .
103. High-Level Panel on Humanitarian Financing, *Too Important to Fail—Addressing the Humanitarian Financing Gap*.
104. See ALNAP, *The State of the Humanitarian System 2015*, available at http://sohs.alnap.org/ ; UNOCHA, "Global Humanitarian Overview 2016," available at www.unocha.org/stateofaid/ ; High-Level Panel on Humanitarian Financing, *Too Important to Fail—Addressing the Humanitarian Financing Gap*.
105. David Miliband, speech, ICM retreat on humanitarian engagement, January 14–15, 2016.
106. ALNAP, *The State of the Humanitarian System 2015*.
107. High-Level Panel on Humanitarian Financing, *Too Important to Fail—Addressing the Humanitarian Financing Gap*.
108. Charles Parkinson, "The Year Europe Buckled under the Biggest Refugee Crisis Since World War II," Vice News, December 31, 2015, available at https://news.vice.com/article/the-year-europe-buckled-under-the-biggest-refugee-crisis-since-world-war-ii .
109. Harriet Grant, "UN Agencies 'Broke and Failing' in Face of Ever-Growing Refugee Crisis," *The Guardian*, September 6, 2015, available at www.theguardian.com/world/2015/sep/06/refugee-crisis-un-agencies-broke-failing .
110. Steven Erlanger and Kimiko de Freytas-Tamura, "U.N. Funding Shortfalls and Cuts in Refugee Aid Fuel Exodus to Europe," *New York Times*, September 19, 2015, available at www.nytimes.com/2015/09/20/world/un-funding-shortfalls-and-cuts-in-refugee-aid-fuel-exodus-to-europe.html?_r=0 .
111. Oxfam, "Lack of Funding Leads to World Food Programme Cuts for Syrian Refugees—A Dangerous Development, Says Oxfam," July 31, 2015, available at www.oxfamamerica.org/press/lack-of-funding-leads-to-world-food-program-cuts-for-syrian-refugeesa-dangerous-development-says-oxfam/ ; "Lack of Funds: World Food Programme Drops Aid to One-Third of Syrian Refugees," *The Guardian*, September 4, 2015, available at www.theguardian.com/world/2015/sep/05/lack-of-funds-world-food-programme-drops-aid-to-one-third-of-syrian-refugees .
112. Grant, "UN Agencies 'Broke and Failing' in Face of Ever-Growing Refugee Crisis."
113. Transtec and UNHCR, *Independent Programme Evaluation (IPE) of UNHCR's Response to the Refugee Influx in Lebanon and Jordan*, January 29, 2015, p. 6, available at www.unhcr.org/5551f5c59.pdf .
114. UN Office of Internal Oversight Services, *Evaluation of the Office of the United Nations High Commissioner for Refugees*, March 18, 2015.
115. UNHCR, *Global Trends: Forced Displacement in 2015*, available at www.unhcr.org/576408cd7.pdf .
116. WHO, *Ebola Interim Assessment Panel: Report by the Secretariat*, May 8, 2015, available at http://apps.who.int/gb/ebwha/pdf_files/WHA68/A68_25-en.pdf.
117. Ibid.
118. Suerie Moon et al., "Will Ebola Change the Game? Ten Essential Reforms before the Next Pandemic. The Report of the Harvard-LSHTM Independent Panel on the Global Response to Ebola," *The Lancet*, November 28, 2015, available at

www.thelancet.com/pdfs/journals/lancet/PIIS0140-6736(15)00946-0.pdf .

119. Jeremy Farrar, "All Is Not Well at the World Health Organization," *Wall Street Journal*, January 22, 2015, available at www.wsj.com/articles/jeremy-farrar-all-is-not-well-at-the-world-health-organization-1421960358 .
120. Human Rights Council Resolution 5/1, June 18, 2007.
121. Index Mundi, "World Demographics Profile 2014," available at www.indexmundi.com/world/demographics_profile.html ; United Nations Population Fund, State of World Population 2011: People and Possibilities in a World of 7 Billion, available at www.indexmundi.com/world/demographics_profile.html .
122. United Nations, "Senior Management Group," available at www.un.org/sg/en/content/sg/senior-management-group .

المعهد الدولي للسلام يعمل كمؤسسة غير ربحية للأبحاث والدراسات ويتضمن كادر من الموظفين من عشرون دولة. مقر المعهد الرئيسي هو في مدينة نيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى مكاتب في مدينتي فيينا في النمسا والمنامة في مملكة البحرين. المعهد الدولي للسلام يسعى في تقوية وغرس قيم الأمن والسلام في المؤسسات المتواجدة في البلدان المختلفة وتستمر في ترويج هذه القيم للامتناع عن النزاعات والخلافات الداخلية والخارجية. من ضمن جهوده في الوصول إلى أهدافه الأساسية، تتمحور أنشطة وأعمال المعهد في بحوث السياسات من خلال تطبيقها والتحدث عنها ونشرها في كافة المجالات والجهات المعنية.

www.ipinst.org **www.theglobalobservatory.org**

777 United Nations Plaza
New York, NY 10017-3521
USA
TEL +212-687-4300
FAX +212-983-8246

Freyung 3
1010 Vienna,
Austria
TEL +43-1-533-8881
FAX +43-1-533-881-11

51-52 Harbour House
Bahrain Financial Harbour
P.O. Box 1467
Manama, Bahrain
TEL +973-1721-1344

IPI
INTERNATIONAL PEACE INSTITUTE